

Distr.: General
4 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه
٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥		أولا - مقدمة
٥		ثانيا - أداء الولاية
٥		ألف - لمحة عامة
٦		باء - تنفيذ الميزانية
١٣		جيم - مبادرات دعم البعثة
١٣		دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي
١٤		هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٥		واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق



٧٨	ثالثا - أداء الموارد	٧٨
٧٨	ألف - الموارد المالية	٧٨
٧٩	باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد بين فئات الإنفاق	٧٩
٨٠	جيم - نمط الإنفاق الشهري	٨٠
٨٠	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى	٨٠
٨١	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي	٨١
٨١	واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية	٨١
٨٢	رابعا - تحليل الفروق	٨٢
٨٨	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	٨٨
	سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها	
٨٩	الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٧١	٨٩

تم ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بمهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج مبنية حسب العناصر التالية: حماية المدنيين؛ ورصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها؛ وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية؛ ودعم تنفيذ اتفاق السلام؛ وتوفير الدعم.

وبلغ إجمالي النفقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٠٧١ ٧٤٠ ٥٠٠ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٩,١ في المائة (مقارنة بنفقات الفترة السابقة التي بلغت ١٠٣٩ ٧٧٠ ٢٠٠ دولار، بمعدل استخدام للموارد قدره ٩٥,٨ في المائة).

وخلال فترة الأداء، يعزى انخفاض الاحتياجات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٣,١ ملايين دولار) أساساً إلى ارتفاع العودة إلى الوطن في صفوف الوحدات العسكرية، وتأجيل نشر وحدات الشرطة المشكّلة، وارتفاع الخصومات الفعلية المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال، مقارنة بسداد تكاليف القوات، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١. ويعزى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين (٦,٢ ملايين دولار) أساساً إلى أن سعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة الخاص بجنيه جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة خلال فترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (انتقل السعر من ٤٠,٢١ جنيهاً من جنيهاً جنوب السودان في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ١١٦,٨٢ جنيهاً من جنيهاً جنوب السودان في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧) تم تطبيقه على تكاليف الموظفين الوطنيين غير المتعلقة بالمرتبات. وبالنسبة للتكاليف التشغيلية، يعزى انخفاض الاحتياجات (٣٠٠ ٧٧٤ دولار) أساساً إلى عدم نشر أربع طائرات عمودية كان مقرراً نشرها لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وطائرة واحدة ثابتة الجناحين لمعظم فترة الأداء بسبب الوضع الأمني السائد بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ ومنظومة جوية غير مسلحة بسبب القيود المفروضة.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفترة	المخصصات	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية للفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤٦١ ٢٨٨,١	٤٥٨ ٢٠١,٢	٣ ٠٨٦,٩	٠,٧
الموظفون المدنيون	٢٤٧ ٩٤٥,٨	٢٤١ ٧٥٨,٩	٦ ١٨٦,٩	٢,٥
التكاليف التشغيلية	٣٧٢ ٥٥٤,٥	٣٧١ ٧٨٠,٤	٧٧٤,١	٠,٢
إجمالي الاحتياجات	١ ٠٨١ ٧٨٨,٤	١ ٠٧١ ٧٤٠,٥	١٠ ٠٤٧,٩	٠,٩
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٨٥٥,٧	١٤ ٣١١,٥	٤ ٥٤٤,٢	٢٤,١
صافي الاحتياجات	١ ٠٦٢ ٩٣٢,٧	١ ٠٥٧ ٤٢٩,٠	٥ ٥٠٣,٧	٠,٥
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	١ ٠٨١ ٧٨٨,٤	١ ٠٧١ ٧٤٠,٥	١٠ ٠٤٧,٩	٠,٩

الأداء في الموارد البشرية من حيث حالة شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(١)	الوظائف المقررة ^(ب)	الوظائف الفعلية (المتوسط)	معدل الشواغر ^(ج) (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٢٤٢	٢٢٢	١٩٠	١٤,٤
الوحدات العسكرية	١٦٧٥٨	١٢٧٣٥	١١٦٩٩	٨,١
شرطة الأمم المتحدة	٧٠٣	٧٣٤	٦١٤	١٦,٣
وحدات الشرطة المشكلة	١٣٢٠	١٠٠٨	٨٧٣	١٣,٤
الموظفون الدوليون	٩٢٦	٩١٦	٨٠٨	١١,٨
الموظفون الوطنيون				
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٥٥	١٥٥	١٤٠	٩,٧
فئة الخدمات العامة	١٣١٥	١٣١٥	١١٨٩	٩,٦
متطوعو الأمم المتحدة				
الدوليون	٤٣٩	٤٣٩	٣٨٤	١٢,٥
الوطنيون	٣	٣	٢	٣٣,٣
الوظائف المؤقتة ^(د)				
الموظفون الدوليون	٣٥	٣٥	٣٠	١٤,٣
الموظفون الوطنيون	١٠	١٠	٨	٢٠,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	٧٨	٧٤	٦٦	١٠,٨

(أ) يمثل القوام المأذون به للمراقبين العسكريين والوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، ووحدات الشرطة المشكلة، والأفراد المقدمين من الحكومات، وفقاً لقراري مجلس الأمن (٢٣٠٤) (٢٠١٦) و (٢٣٢٧) (٢٠١٦).

(ب) فيما يتصل بالوحدات العسكرية، وشرطة الأمم المتحدة، ووحدات الشرطة المشكلة، تعكس الأرقام المبينة في هذا العمود النشر التدريجي وتراعي القوام المأذون به وفقاً لقرار مجلس الأمن (٢٢٥٢) (٢٠١٥).

(ج) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف وإلى متوسط القوام الشهري المقرر.

(د) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ (A/70/791)، وبلغ إجماليها ٢٤٥ ١٢٠ ١٢٠ دولار (وصافيها ٣٩٨ ٥٠٠ ١٠١ دولار). وقد غطت الميزانية تكاليف نشر قوام من الأفراد يصل إلى ٢٢٢ مراقباً عسكرياً، و ١٢ ٧٧٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٣ ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ١ ١٦٠ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٩٦١ من الموظفين الدوليين، و ١ ٤٨٠ من الموظفين الوطنيين من بينهم ١٦٥ موظفاً فنياً وطنياً و ٤٤٢ من متطوعي الأمم المتحدة، بما يشمل الوظائف المؤقتة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٦، بأن ترصد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ١٣ ١١٧ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر A/70/742/Add.15، الفقرة ٤٢).

٣ - ورصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨١/٧٠، مبلغاً إجماليه ٤٠٠ ٧٨٨ ٠٨١ دولار (وصافيه ٩٣٢ ٧٠٠ ٠٦٢ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقُسم المبلغ الكلي إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ١٩٩٦ (٢٠١١) ومدها في قرارات لاحقة. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراراته ٢٣٠٢ (٢٠١٦) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٦ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦).

٥ - واستجابةً للنزاع الدائر في جنوب السودان، كُلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام يتمثل في حماية المدنيين وتقديم الدعم لتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام).

٦ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، أسهمت البعثة، خلال فترة الأداء، في تحقيق عدد من الإنجازات عن طريق تحقيق النواتج الرئيسية ذات الصلة، الواردة في الأطر أدناه، والتي صُنفت حسب العناصر التالية: حماية المدنيين؛ ورصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها؛ وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية؛ ودعم تنفيذ اتفاق السلام؛ وتوفير الدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة الوارد بيانها في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، يقارن تقرير الأداء مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى إحراز تقدم فعلي خلال الفترة مقابل الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج التي أُنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - أدى اندلاع العنف في تموز/يوليه ٢٠١٦ بسبب مواجهة بين قوات مسلحة موالية للحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦)، إلى تغيير كبير في السياق والبيئة التشغيليين للبعثة في بداية فترة الأداء. فقد أعاقَت أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ بشدة الترتيبات السياسية والأمنية التي جرى اتباعها منذ توقيع اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥ وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وكان ذلك أساساً لعمل منظومة الأمم المتحدة في البلد على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢٤١ (٢٠١٥) و ٢٢٥٢ (٢٠١٥). وأدت الأزمة إلى انتشار الأعمال العدائية، بعد أن كان معظمها في منطقة أعالي النيل الكبرى، إلى أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك المنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة بحر الغزال الكبرى، فزاد بسبب ذلك نزوح السكان، واستمرار تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، وتعثرت جهود تنفيذ اتفاق السلام والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٩ - وفي مواجهة أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، وأذن فيه بنشر قوة حماية إقليمية تحت قيادة البعثة، أنيطت بها مهمة توفير بيئة آمنة في جوبا وما حولها. ووسع المجلس أيضاً من نطاق الأنشطة التي صدر بها تكليف ويرد بيانها في القرار ٢٢٥٢ (٢٠١٥). وفي وقت لاحق، أُجري تقييم استراتيجي شامل من أجل فهم الوضع القائم والأولويات الأساسية اللازمة لتحقيق السلام، ولإقتراح خيارات لعمل الأمم المتحدة في جنوب السودان، عملاً بالفقرة ١٨ من القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وأُحيلت التوصيات الموضوعية استناداً إلى عملية التقييم الاستراتيجي إلى مجلس الأمن في التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية البعثة (انظر S/2016/951). وأوصى التقرير الخاص بأن يتم تكليف البعثة بالتركيز على تنفيذ مهامها الأساسية القائمة، مع تركيز الدعم الذي تقدمه على عدد معين من المؤسسات الانتقالية ذات الطابع الشمولي والتي يُحتمل أن يكون لها أثر إيجابي على حياة السكان المدنيين في جنوب السودان.

١٠ - وأحاط مجلس الأمن علماً بالتوصيات الواردة في التقرير الخاص، واتخذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وحافظ المجلس في هذا القرار على أركان الولاية الأربعة، مع إدماج العناصر التي جاء بها القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، وكرر تأكيد بعض نتائج التقييم الاستراتيجي، مثل زيادة التركيز على اتباع استراتيجية سياسية لتسوية النزاع، والمشاركة المدنية في أنشطة حماية المدنيين، والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. ومدد المجلس ولاية البعثة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ورفع القوام الأقصى لشرطة الأمم المتحدة بما عدده ١٠٠ فرد ليصل العدد إلى ١٠١ ٢ من أفراد الشرطة، بمن فيهم ٧٨ فرداً من موظفي شؤون السجون، مع الحفاظ على الحد الأقصى المأذون به من الجنود في ١٧ ٠٠٠ فرد، منهم ٤ ٠٠٠ جندي لقوة الحماية الإقليمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر العنصر العسكري ما متوسطه ٨٨٩ ١١ جندياً، فيهم ١٩٠ مراقباً عسكرياً و ٦٩٩ ١١ من أفراد الوحدات العسكرية، ومن هؤلاء ٣٦٨ من ضباط الأركان. ونشر عنصر الشرطة ما متوسطه ٥٥٣ ١ من أفراد الشرطة، منهم ٦١٤ من فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٧٣ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٦٦ من موظفي شؤون السجون (أفراد مقدمون من حكومات).

١١ - وبعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، وعلى الرغم من أن الرئيس سلفا كير عيّن تعبان دينق فاي بدلاً من ريك مشار في منصب النائب الأول للرئيس، ورغم الحفاظ على إطار حكومة الوحدة الوطنية

الانتقالية، ظل تنفيذ اتفاق السلام متعثرا إلى حد كبير لأن انقسام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان جعل ريك مشار ومؤيديه معزولين وخارج نطاق الاتفاق. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باتساع رقعة انعدام الأمن، وانتشار الجماعات المسلحة، والتدهور السريع للحالة الإنسانية والمناخ الاقتصادي، واستمرار تشريد السكان وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، زاد العنف الطائفي، ويعزى ذلك جزئيا إلى صدور أمر تنفيذي يقضي بإنشاء ولايات إضافية في جنوب السودان. ولئن ظلت الحالة الأمنية في جوبا هادئة رغم كونها متقلبة، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان واصل تنفيذ العمليات الهجومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وظلت النزاعات المسلحة محتملة في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي، واشتدت تدريجيا في ولاية غرب بحر الغزال والمنطقة الاستوائية الكبرى. وأدى ذلك إلى مزيد من النزوح وانتهاكات حقوق الإنسان وتزايد الاحتياجات الإنسانية. ففي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧، وصل عدد المشردين إلى ٣,٩ ملايين شخص (١,٩ مليون من المشردين داخليا ومليونان من اللاجئين) وكان ٧,٥ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأدى النزاع المسلح الجاري إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مما أثر بشكل خاص على الفئة السكانية الضعيفة، وأعلنت المجاعة المحلية في مقاطعتي لير وماينديت القريبتين في ولاية الوحدة.

١٢ - وعلى الرغم من الانتكاسة الكبيرة التي تعرضت لها عملية السلام في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، وما أعقب ذلك من تدهور للحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جميع أنحاء البلد، واصلت البعثة الاضطلاع بولايتها بطريقة محايدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع الأسف، ظلت العلاقات بين البعثة وأطراف النزاع متوترة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا حرية التنقل والقيود المفروضة على إمكانية الوصول، والضمانات اللازمة لسلامة الطيران، وإجراءات الأمن الأساسية. فالدوريات التي تسعى للوصول إلى المناطق التي أبلغ فيها عن وقوع أعمال العنف والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي يقدم فيها عمال المساعدة الإنسانية خدماتهم، ظلت تواجه عراقيل متكررة تعيق قدرتها على الوصول إلى المناطق المتضررة في الوقت المناسب. ومع ذلك، اتخذ أفراد حفظ السلام في البعثة موقفا أكثر صرامة، رافضين التراجع، وممضين الليالي في نقاط التفتيش عند الضرورة، بغية فرض احترام حريتهم في التنقل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل ٨٩٤ حادثا أمنيا من أنواع مختلفة تتعلق بموظفي الأمم المتحدة والمجموعات التابعة لها والمتعاقدين معها و ٢٣٠ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك ١٣٣ حادثا ذا صلة مباشرة بحرية التنقل. وعلاوة على ذلك، تم إجلاء ١٤٠ من الموظفين المدنيين التابعين للبعثة بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦. وبالإضافة إلى الدوران العادي للموظفين، شكل إجلاء الموظفين ومغادرتهم عقب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ تحديا كبيرا للبعثة من حيث المحافظة على القدرة اللازمة لتنفيذ ولايتها، ولا سيما العنصر الفني. ووضعت هذه المشاكل صعوبات أمام البعثة في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بأنشطتها على نحو كامل.

١٣ - ومع ذلك، أحرزت البعثة تقدما في تنفيذ ولايتها في المجالات الأربعة ذات الأولوية، ولاسيما خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المبين بالتفصيل في الفروع التالية وفي أطر الميزانية القائمة على النتائج. وكان التقدم الذي أحرز خلال النصف الثاني من فترة الأداء ثمة لاتباع البعثة تدريجيا موقفا أكثر استباقية وصرامة، واستخدامها نهجا مبتكرة فيما يتعلق بالعنصرين المدني والنظامي من أجل تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف في البيئة المتغيرة بدرجة كبيرة تماشيا مع الأولويات التي حددها التقييم الاستراتيجي في أواخر عام ٢٠١٦.

حماية المدنيين

١٤ - واصلت البعثة تنفيذ ولايتها فيما يتصل بحماية المدنيين، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بما يشمل العمل على ثلاثة مستويات من الأنشطة: (أ) الحوار والتواصل؛ (ب) الحماية المادية؛ (ج) تهيئة بيئة تكفل الحماية.

١٥ - ففيما يتعلق بالمستوى الأول، استمرت البعثة في التواصل على نطاق واسع مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والقيادات الدينية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في جميع أنحاء جنوب السودان من أجل تعزيز مشاركة هذه الأطراف في المبادرات الرامية إلى حماية المدنيين وإعادة إرساء السلام والاستقرار. واستخدم الممثل الخاص للأمين العام المساعي الحميدة للبعثة لحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية واحترام وقف إطلاق النار المعلن وكفالة حماية المدنيين. وفي ضوء احتدام القتال في جميع أنحاء البلد، ركزت البعثة على السيطرة على النزاع والمصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي على المستوى دون الوطني، بما في ذلك داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وفي المواقع الأخرى التي تستضيف المشردين داخليا. ونظمت البعثة حلقات عمل ومؤتمرات للسلام والمصالحة ومنتديات للحوار، حيثما أمكن، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى وجه التحديد، استهدفت هذه الأنشطة الرامية إلى السيطرة على النزاع المشاركين الذين يُعتبرون من الجهات الفاعلة الرئيسية في المناطق المعرضة لنشوب النزاعات، ولا سيما قادة تجمعات رعي الماشية، والشباب، والزعماء التقليديين، والأشخاص المشردون داخليا، والنساء، بالإضافة إلى الفاعلين في المجتمع المدني، بمن فيهم الزعماء الدينيين، والقادة السياسيون والمجتمعيون الرئيسيون. وحيثما أمكن، ساعدت البعثة الفاعلين في الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية في السيطرة على النزاعات عن طريق الحوار، وتعزيز التفاعل بين مجتمعات المشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين والمجتمع المضيف، وعن طريق تطبيق أفضل الممارسات في العمليات التي تقودها المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، ركزت البعثة بشكل خاص على المسؤولية الرئيسية للحكومة، بمختلف المستويات، في حماية المدنيين كافة، ودعمت تدخلات السلطات الوطنية لمعالجة النزاعات القبلية على المستوى دون الوطني. وحققت البعثة بعض التدخلات الناجحة في هذا الصدد، بما في ذلك الدبلوماسية المكونية المباشرة من جانب الممثل الخاص للأمين العام بين محافظي السلطات المحلية والتواصل مع السلطات الوطنية استجابة للتزايد السريع في التوتر بين المجتمعات المحلية لدينكا بور والمورلي في جونقلي وبوما، والدعم الناجح المقدم للمؤتمرات المعنية بفترتي ما قبل الهجرة وما بعدها في منطقتي أعالي النيل وشمال بحر الغزال، وهي مؤتمرات دعت أيضا المجتمعات المحلية من مناطق أخرى لتبادل أفضل الممارسات.

١٦ - وفيما يتعلق بالمستوى الثاني، واصلت البعثة إيواء المدنيين الباحثين عن ملجأ في سبعة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة في ست مناطق (بانتيو وبور وميلوط وملكال وواو، وموقعان في جوبا)، في منطقة متاخمة لأماكن العمل التابعة للأمم المتحدة في واو وفي منطقة للحماية المؤقتة أنشئت في لير. وعلى الرغم من أن عدد الأشخاص المشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين بدأ يتناقص في آذار/مارس ٢٠١٧ بفضل الجهود التي تبذلها البعثة والشركاء في مجال الحماية الإنسانية من أجل تعزيز الأمن والخدمات، ظل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تحت حماية البعثة طوال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب حدوث زيادة حادة في أعقاب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦.

١٧ - وفيما يتعلق بحفظ السلامة والأمن العام داخل مواقع حماية المدنيين، أنشأت البعثة مناطق خالية من الأسلحة حول مواقع حماية المدنيين في جوبا، مما ساهم في تراجع حاد في الأنشطة الإجرامية والاعتداءات على المدنيين في محيط المواقع. وساهمت أيضا جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام لمسح مناطق الحدود في إزالة الغطاء النباتي الكثيف، الذي يُعتقد أنه يخفي محايي الأسلحة وغيرها من الأصناف المحظورة، وأيضا في تحديد مواقع عدد من الأصناف الخطرة وإزالتها. وساهم تفعيل المنطقة الخالية من الأسلحة في تحسين العلاقات مع المجتمعات المضيفة، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والسلطات الحكومية الأخرى. وبالإضافة إلى المناطق الخالية من الأسلحة، عززت البعثة النطاقات، وسيرت دوريات راجلة استباقية ومتكاملة، وعززت مشاركة المجتمعات المحلية، وعززت دورها في الاستجابة السريعة، فضلا عن دورها في السيطرة على الحشود وضبط التنقلات. وأجرت شرطة الأمم المتحدة أيضا بانتظام عمليات التفتيش داخل مواقع حماية المدنيين من أجل كفالة الطابع المدني للمواقع. وأضاف إنشاء مراكز العمليات المتكاملة في مجمعي البعثة في جوبا قدرة كبيرة على الاستجابة السريعة والفعالة على نحو متكامل للحوادث الأمنية داخل مواقع حماية المدنيين وحوالها وفي مجمعي البعثة.

١٨ - وعلى الرغم من أن تأمين مواقع حماية المدنيين يستغرق جزءا كبيرا من أصول قوة البعثة، فقد اضطلعت قوات البعثة بنشر استباقي لدوريات متكاملة لردع واستباق العنف ضد المدنيين خارج مواقع الحماية. وأعدت البعثة تحديد أولويات مواردها داخل القطاع الجنوبي وحافظت على وجود مستمر في ياي، بولاية وسط الاستوائية، خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧ ليتمكن النازحون من العودة إلى المزارع التي هجروها سابقاً. وبالمثل، حافظت البعثة على قاعدة عمليات مؤقتة في لير، ولاية الوحدة، مما أوجد الحيز الحيوي لحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من المجاعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رد حفظة السلام التابعون للبعثة بقوة على عدد من الحوادث، بما في ذلك عن طريق استخدام القوة، من أجل حماية المدنيين أو قواعد البعثة من هجمات الجماعات المسلحة.

١٩ - وفي إطار المستوى الثالث، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، قدمت البعثة الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل وضع إطار وطني لعودة المشردين وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، وقد أقر مجلس الوزراء هذا الإطار في شباط/فبراير ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، ولضمان عملية عودة طوعية ومستنيرة، دعمت البعثة المبادرات الإنسانية الرامية إلى تحديد الحد الأدنى من الشروط المسبقة المطلوبة لمشاركة الشركاء في المجال الإنساني في تيسير عمليات العودة. وعلى الرغم من أن تدهور الحالة الأمنية على نطاق البلد أوقف بعض عمليات العودة التلقائية التي شهدتها شهرا تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في بانتيو وجوبا وملكال، فقد طلب السكان المشردون داخلها في ملوت من الشركاء في المجال الإنساني ومن البعثة تيسير عودتهم. وواصلت البعثة أيضا الدعوة إلى مد نطاق تقديم خدمات المساعدة الإنسانية والحماية إلى خارج مواقع حماية المدنيين التابعة لها من أجل المساعدة في تهيئة بيئة مواتية للعودة، مع التواصل في الوقت ذاته مع السلطات المحلية والشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان، بالتركيز على أنشطة حقوق الإنسان المتصلة برصد ما يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن انتهاكات

وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني، بما يشمل تلك التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وبالتحقيق فيها والتحقق منها وتقديم تقارير علنية عنها. وركزت هذه الأنشطة أيضا بشكل خاص على الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد النساء والأطفال، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، وتم تنفيذ هذه الأنشطة على أساس مستمر في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق والمؤسسات التي أُبلغ عن ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة كل شهر ما متوسطه أربع زيارات ميدانية إلى البؤر الساخنة وما متوسطه ١٥ زيارة إلى مواقع حماية المدنيين التابعة إلى المكاتب الميدانية. وأجرت زيارات منتظمة إلى السجون وأماكن الاحتجاز، وساهمت المساعي لدى السلطات المحلية في إطلاق سراح أكثر من ٣٠٠ من المدنيين في جميع أنحاء البلد. كما عقدت البعثة حلقات عمل ودورات للتدريب والتوعية بشأن طائفة من مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك حماية النساء والأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٢١ - وردا على استمرار لغة التحريض وخطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد بعض المجموعات العرقية، بما في ذلك عبر الوسائط المطبوعة ووسائط التواصل الاجتماعي، أنشأت البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، فريقا عاملا معنيا بمنع الفظائع الجماعية يتألف من مختلف عناصر البعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في جوبا ونيويورك. وأجرى الفريق العامل تقييما لمؤشرات الإنذار المبكر للنظر في احتمال وجود فظائع جماعية، واقترح الإجراءات المناسبة على مستوى البعثة والمقرر. وفي أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٧، ساهمت مناقشات تمحورت حول خطر هجوم وشيك على أبوروك في أعالي النيل، في بذل جهود إقناع قوية ومنسقة من البعثة ومختلف كيانات الأمم المتحدة بهدف وقف تصاعد العنف في المنطقة.

٢٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قامت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشر تقرير مشترك عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في سياق أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦. وساق التقرير معلومات عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في جوبا بين ٨ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ أثناء وعقب القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان^(١). وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أصدرت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقريرا آخر عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في ياي وبمحيطها، في ولاية وسط الاستوائية، بين تموز/يوليه ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(٢).

٢٣ - وواصلت البعثة الدعوة بقوة إلى اتخاذ التدابير المناسبة الكفيلة بضمان المحاسبة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في جنوب السودان. ومع ذلك، وبسبب استمرار النزاع وانعدام الإرادة السياسية وضعف نظام العدالة الجنائية، لم تتم محاكمة إلا عدد قليل جدا من المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وواصلت البعثة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان جمع معلومات موضوعية وموثوقة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

(١) انظر: www.ohchr.org/Documents/Countries/SS/ReportJuba16Jan2017.pdf.

(٢) انظر: www.ohchr.org/Documents/Countries/SS/UNMISSReportJuly2016_January2017.pdf.

من خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ. وواصل كبير المستشارين لشؤون حماية المرأة استخدام المعلومات والتحليلات المبنية على تلك الترتيبات من أجل إساءة المشورة إلى قيادة البعثة بشأن النهج التي ينبغي اتباعها على نطاق البعثة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك التواصل مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

٢٤ - وقامت البعثة برصد تنفيذ أحكام العدالة الانتقالية الواردة في الفصل الخامس من اتفاق السلام. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت البعثة خدمات التيسير للجنة تقنية أنشأتها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لكي تتمكن اللجنة من تنفيذ برامج لتوعية الجمهور بشأن تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولأم الجراح، في بور وملكال ورومبك وتوريت ويامبيو وواو. والهدف الرئيسي من تلك المشاورات هو استقاء آراء السكان، بمن فيهم المشردون داخليا والقادة الدينيون والمجتمعيون والمسؤولون الحكوميون، بشأن تصميم لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولأم الجراح ووضع التشريعات المتعلقة بها.

تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٢٥ - قدمت البعثة الدعم لإيصال المساعدات الإنسانية وتوفيرها في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة. فقد قامت البعثة بصيانة ما يقرب من ١٠٢١ كيلومترا من طرق الإمداد الرئيسية، مما مكن المنظمات الإنسانية من تخزين كميات من إمدادات المعونة استعدادا لتسليمها خلال موسم الأمطار. وقامت البعثة، كلما طُلب منها ذلك، بتوفير الحماية العسكرية وببذل جهود المسح والتطهير في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام، لتيسير عمليات إلقاء الأغذية من الطائرات وتسيير القوافل الإنسانية وغير ذلك من الأنشطة الإنسانية في مواقع مختلفة.

٢٦ - وأثناء تدهور الحالة الأمنية في ولاية واو في نيسان/أبريل ٢٠١٧، كثفت البعثة من الحماية العسكرية لمخازن برنامج الأغذية العالمي وموظفيه. ففي بلدة لير، أتاحت البعثة للجهات الفاعلة الإنسانية أماكن الإقامة في قاعدتها المؤقتة للعمليات وقامت بدوريات منتظمة في المناطق المحيطة بها، مما مكن المنظمات الإنسانية من توسيع نطاق خدماتها. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، وبطلب من الجهات الفاعلة الإنسانية، قدمت البعثة الدعم لعودة الجهات الفاعلة في تقديم المعونة من أجل تلبية الاحتياجات الحيوية في الضفة الغربية لأعالي النيل. وفي هذا الإطار، قامت البعثة بقيادة وفد مشترك بين الوكالات لتقييم الاحتياجات الإنسانية في المنطقة في أعقاب القتال العنيف، وسارعت إلى نشر الجنود من أجل إرساء وجود عسكري خفيف في أبوروك لتمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من استئناف إيصال المياه وغيرها من المساعدات المنقذة للأرواح إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص.

٢٧ - ومن خلال الإجراءات المتعلقة بالألغام، رفعت البعثة من وتيرة إيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد بفضل الحد من المخاطر التي تشكلها المتفجرات، بما في ذلك الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وأجرت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقييما سريعا للمناطق المتأثرة بالقتال وحددت المواقع التي ينبغي أن تعطى لها الأولوية في عمليات المسح والتطهير دعما لإيصال المساعدات الإنسانية وسلامة السكان في أعقاب اندلاع أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، وإثر إعلان المجاعة في أنحاء من البلد في شباط/فبراير ٢٠١٧، وفي غير ذلك من الحالات الطارئة.

تقديم الدعم في تنفيذ اتفاق السلام

٢٨ - عملاً بطلبات مجلس الأمن في قراراته ٢٢٥٢ (٢٠١٥) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، تفاعلت البعثة بنشاط مع الجهات الفاعلة الوطنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية من أجل زيادة التعريف بولايتها وتوضيح دور البعثة في دعم تنفيذ اتفاق السلام. وواصلت البعثة العمل مع الجهات المعنية وبذلت مساعيها الحميدة لتشجيع الأطراف على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام وإعادة جنوب السودان إلى درب السلام والاستقرار الدائمين. ورغم أن التقدم المحرز عموماً في تنفيذ اتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان ضئيلاً، فقد دعمت البعثة بنشاط أعمال اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، بطرق منها تيسير عقد منتدى منتظم للشركاء الدوليين ومجموعة "أصدقاء جنوب السودان"، لمواءمة مواقف المجتمع الدولي دعماً لأعمال اللجنة. وشاركت البعثة أيضاً في اللجان العاملة المكلفة برصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والإبلاغ عنه.

٢٩ - وحدث تطور هام في المشهد السياسي الوطني بإعلان رئيس جنوب السودان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مبادرة للحوار الوطني ترمي إلى توحيد شعب جنوب السودان وتوطيد السلام والأمن. وأقرت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية اقتراح الحوار الوطني في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأعلن الرئيس أن هذا الحوار سيكون الأولوية الرئيسية للحكومة في عام ٢٠١٧. ومنذ بدء عملية التخطيط في أواخر أيار/مايو ٢٠١٧ والبعثة منخرطة بنشاط في الدعوة لتهيئة ظروف تمكن من إجراء عملية حوار وطني شاملة للجميع وشفافة وذات مصداقية بتقديم المشورة والتوجيه لأعضاء اللجنة التوجيهية للحوار الوطني، وتيسير التدريب المتخصص لأعضاء اللجنة التوجيهية بشأن التجارب المماثلة والدروس المستفادة في تصميم هذا النوع من العمليات.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة تقديم الدعم في سير أعمال حكومة وحدة وطنية انتقالية شاملة للجميع والجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية التي أنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٦. وعملت مع جميع الجهات المعنية في جنوب السودان لتعزيز الحوار السياسي، مؤكدة أن إشراك الجميع وتمثيل جميع الأطراف في العملية السياسية أمر لازم لتنفيذ اتفاق السلام. وإضافة إلى ذلك، عملت البعثة في تعاون وثيق مع الحكومة الانتقالية واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، لدعم إنشاء الشرطة المتكاملة المشتركة، وقامت في هذا الصدد بتقديم الدعم بإسداء المشورة فيما يتعلق بإنشاء فريق إدارة هذه الوحدة، وإعداد منهاج لتدريب أفراد الشرطة، وإيجاد المدربين، تمشياً مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ورغم أن اللجنة الوطنية لتعديل الدستور أكملت معظم مشاريع التعديلات على الدستور الانتقالي، باستثناء بعض المسائل الخلافية، بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦، فإن أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وانتشار النزاع بعد ذلك في أنحاء البلد كان لها أثر كبير على تنفيذ الجوانب الدستورية لاتفاق السلام. ولذلك لم يتحقق أي تقدم خلال فترة التقرير في الخطوات المبينة في اتفاق السلام بالنسبة للعملية الدستورية، بما في ذلك تصديق الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية على التعديلات اللازمة لمواءمة الدستور الانتقالي مع اتفاق السلام، وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور والمفوضية الوطنية للانتخابات. وظلت البعثة مع ذلك تعمل مع الرئيس المعين حديثاً للجنة الوطنية المعنية بتعديل الدستور من أجل مناقشة أنشطتها المقترحة والمجالات التي يمكن أن تستفيد فيها من الدعم المقدم من البعثة. وأخيراً، فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وعلى الرغم من أن آليات إصلاح الأمن المتوقعة في اتفاق السلام قد وُضعت، تأخر إحراز مزيد من التقدم بسبب ما يبدو من غياب الإرادة السياسية والتمويل،

فضلا عن الصعوبات الناشئة عن التنافر الداخلي في صفوف الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتكاثر الجماعات المسلحة الأخرى غير المنتسبة إلى الأطراف في اتفاق السلام.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٣١ - قامت البعثة، من خلال تحقيق التوازن بين مبدأي المرونة والتجاوب في عملياتها، عن طريق شعبة دعم البعثة، بمواءمة مجال اهتمامها وأولوياتها بما يمكنها من تقديم الدعم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، في حدود الموارد المتاحة والجدول الزمنية الضيقة. ومما قامت به أساسا في هذا الإطار مواصلة تقديم الدعم بالاحتياجات والقدرات، بالنظر إلى الجهود الكبرى التي يتطلبها التدريب التمهيدي للأفراد النظاميين ونشرهم.

٣٢ - وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، شهدت البعثة حالة من تفاقم انعدام الأمن وتزايد القيود على الحركة وتحديات خارجية أخرى بالغة الشدة. فقد زادت أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ من صعوبة بيئة العمل. ومع ذلك، واصلت البعثة تقديم خدمات الدعم اللوجستي والإداري والأمني بفعالية وكفاءة لتنفيذ الولاية المنوطة بها، بينما استمرت تلك العقوبات الخارجية استنفاد جهود دعم البعثة إلى أقصى حد.

٣٣ - وطوال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، أجريت أعمال تحضيرية لتوسيع المرافق والهياكل الأساسية القائمة للقوات ونفذت المشاريع ذات الصلة بحيث تستوفي معايير الأمم المتحدة للسكن وللتدريب التمهيدي لمزيد من الأفراد النظاميين، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة في مواقع ميدانية مختلفة في البعثة. وتمت صيانة مرافق إيواء الشرطة المشكلة في ملكال وبانتيو ووو وبور وجوبا، وجميع مواقع أفرقة المكاتب الميدانية (التي كانت تُعرف سابقا بقواعد دعم المقاطعات) وجميع قواعد عمليات السرايا، واحتُفظ بها جاهزة للتشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، تمت صيانة جميع وحدات الإقامة البالغ عددها ٦٢٠ وحدة و ١٥ من مباني المكاتب في دار الأمم المتحدة واحتُفظ بها جاهزة للتشغيل. كما قامت البعثة بتقديم الخدمات لما عدده ٩٥٠ ١ من وحدات الإقامة الجاهزة ومباني المكاتب في جميع أنحاء منطقة البعثة.

٣٤ - وواصلت البعثة تعيين المشاريع ذات الأولوية والعمل على إنجازها من خلال نهج منظم لإدارة المشاريع. وتشمل هذه المشاريع تعزيز الأمن في مجتمعات البعثة ومواقع حماية المدنيين التابعة لها. وأدارت البعثة بنجاح خلال تلك الفترة المركز المتكامل لمراقبة المنظومة الأمنية، الأمر الذي أسفر عن تعزيز تدابير مراقبة الدخول عن طريق الاستخدام الفعال لنظام الأمن الإلكتروني، بما في ذلك أجهزة قراءة البطاقات الإلكترونية.

٣٥ - وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة الاضطلاع بمشاريع لتحسين ظروف المعيشة والعمل لموظفي البعثة وأفرادها النظاميين. فقد بدأت مشاريع خاصة بالهياكل الأساسية للحفاظ على عمليات البعثة وزيادة رفاه الموظفين. وتمت ترقية المستشفى في جوبا من المستوى الثاني إلى درجة منشأة من المستوى الثاني المعزز تمشيا مع توصية بعثة التقييم التقني الموفدة من مقر الأمم المتحدة، كما تمت ترقية المستشفى من المستوى الأول في جوبا إلى درجة منشأة من المستوى الأول المعزز مجهزة لإجراء العمليات الجراحية. وأنجزت الأشغال الأرضية لبناء مستشفى بانتيو، وتم اقتناء الوحدات الجاهزة وهي في انتظار التسليم.

دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

٣٦ - واصلت البعثة التعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة دون الإقليمية. ففي إطار ممارسة مهام المساعي الحميدة بشأن عملية السلام في جنوب السودان، عمل الممثل الخاص للأمين العام بالتنسيق الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، لكفالة اتساق الدعم المقدم من المجتمعين الدولي والإقليمي من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

٣٧ - وواصلت البعثة أيضاً تقديم الدعم الإداري واللوجستي والدعم في مجالي العمليات والاتصالات لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية التي أنشأتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للدفع قدماً بالجهود الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في البلد.

٣٨ - وكما كان الحال في الفترات السابقة، واصلت البعثة تعاونها مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، دعماً لتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وواصلت البعثة أيضاً دعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، بخدمات محدودة لإيصال الشحنات جواً، حسب الطلب.

٣٩ - وواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه إلى البعثة، وذلك في مجالات الالتحاق بالخدمة وانتهاء الخدمة والاستحقاقات وكشوف المرتبات، والإبلاغ المالي، وخدمات الأفراد النظاميين، ومدفوعات المؤردين، والاستحقاقات والسفر الرسمي، وتجهيز المطالبات، وخدمات الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٤٠ - واصلت البعثة العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات ذات الأولوية المشتركة، تمثيلاً مع الولاية التي قررها مجلس الأمن في قراراته ٢٢٥٢ (٢٠١٥) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦). وإضافة إلى التعاون والتنسيق مع الفريق القطري والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في تنفيذ ولاية البعثة، أتاح إطار التعاون المؤقت للفريق القطري نقطة انطلاق للتعاون بين البعثة والفريق القطري لضمان مواءمة الجهود المبذولة في بناء المؤسسات والنهوض بالانتقال والإنعاش وإرساء أسس التنمية الطويلة الأجل. وتم تمديد إطار التعاون المؤقت، الذي يوفر الأساس للدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري خلال الفترة الانتقالية، حتى نهاية عام ٢٠١٨.

٤١ - وعملت البعثة، عن طريق نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/المنسق الشؤون الإنسانية/الممثل المقيم)، مع الفريق القطري للعمل الإنساني لتهيئة الظروف اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية. فقد تمكنت البعثة، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية تضم جميع الشركاء في العمل الإنساني، واجتماعات فصلية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالأنشطة الإنسانية، التي يشترك في رئاستها وزير شؤون مجلس الوزراء، من معالجة بعض المشاكل المتعلقة بالعراقيل التي تعوق وصول وكالات المعونة الأولية، من نقاط التفتيش إلى رسوم المنظمات غير الحكومية وتصاريح العمل.

٤٢ - وعملت البعثة أيضا في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري على وضع نهج قائم على التعاون والتنسيق في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جنوب السودان، وذلك بتجديد فرقة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ووضعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إجراءات تشغيل موحدة وخطة عمل لأنشطتها، بما في ذلك إنشاء آليات إبلاغ مجتمعية وإجراءات إحالة لتقديم المساعدة للضحايا/المشتكين. ويجري حاليا تنفيذ هذه الأنشطة.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: حماية المدنيين

الإنجاز المتوقع ١-١: تعزيز كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للبعثة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

اتخذت السلطات الحكومية على الصعيد الوطني وعلى صعيدي الولايات والمقاطعات ما مجموعه ٥٧ مبادرة لحماية المدنيين. ومن الإجراءات الرئيسية المتخذة: زيارات قامت بها وفود رفيعة المستوى والسلطات الوطنية والقادة ذوو النفوذ والجماعات الدينية إلى المناطق المتضررة من النزاع في ولايات جونقلي وبيبور والبحيرات وواراب، للدعوة إلى الحوار وتعبئة المجتمعات المحلية من أجل السلام؛ والحوار بين الرعاة والمزارعين المحليين وسلطات الحكومة المحلية لضمان هجرة الماشية بطريقة سلمية في ولايات شمال بحر الغزال وواراب ووو والبحيرات والوحدة وأعالي النيل؛ والحوار بين القبائل لمنع سرقة المواشي في منطقة بيبور الكبرى؛ والعمل مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والعناصر المسلحة لتشجيعها على العودة إلى المجتمعات المحلية وإدماجها في القوات النظامية بولاية غرب الاستوائية؛ والعمل مع قادة المجتمعات المحلية لنزع فتيل التوترات الناجمة عن خطاب الكراهية في ولايتي وسط الاستوائية وأويل؛ والحوار بين قادة المجتمعات المحلية الرئيسية، بما في ذلك في مواقع حماية المدنيين، من أجل السيطرة على النزاعات، والتعايش السلمي، وتعزيز الوثام الاجتماعي في جميع أنحاء البلد؛ ونقل المشردين داخليا إلى مناطق العودة في ولايتي أعالي النيل والبحيرات. ومن المبادرات المتخذة أيضا الحوار بين قادة المجتمعات المحلية والسلطات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جونقلي وأكوبو وبوما لمعالجة النزاعات بين القبائل

١-١-١ زيادة عدد المبادرات التي تتخذها الحكومة الوطنية، وحكومات الولايات والمقاطعات، والجهات الفاعلة من غير الدولة، لحماية المدنيين (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠)

عقد ما مجموعه ٧٣ منتدى لتحقيق مسعى إحداث تحول في النزاعات في جميع أنحاء البلد. وشملت هذه المنتديات تنظيم مؤتمرات للسلام بمبادرات محلية، ومؤتمرات بشأن الهجرة بين الرعاة الزائرين والمجتمعات المحلية المضيفة، وتشكيل شبكات السلام مثل نوادي السلام وحقوق

١-١-٢ زيادة عدد المنتديات المعقودة لتحقيق مسعى إحداث تحول في النزاعات في جميع الولايات (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠)

الإنسان التي تدعم جهود السيطرة على النزاعات والتعايش السلمي وتعزيز الوثام الاجتماعي. ففي ولايتي شمال بحر الغزال وأعالي النيل، عقدت مؤتمرات قبل موسم الهجرة وبعدها بدعم من الزعماء السياسيين في الولاية، من أجل إدارة هجرة الماشية عبر الحدود من السودان إلى جنوب السودان بطريقة سلمية. وتحولت لجنة مشتركة للحدود في أويل إلى وكالة إنمائية فأصبحت أول منظمة غير حكومية محلية تعنى بالقضايا المتصلة بالهجرة. وعقدت مؤتمرات بشأن الهجرة أيضا في ولايات جونقلي وواراب والوحدة وواو لإدارة هجرة الماشية الداخلية عبر الحدود بطريقة سلمية ولتعميم القرارات المتخذة في تلك المؤتمرات على الرعاة وفي المجتمعات المحلية المضيفة من أجل تحسين الامتثال لها. وأتاحت نواصي السلام وحقوق الإنسان في ولاية البحيرات فرصة لتثقيف أطفال المدارس وتعليمهم مبادئ السلام. وتمخضت مؤتمرات السلام بين قبيلتي أبوك وأفوك في وارب، ومؤتمرات السلام بين قبائل دينكا وبور والمورلي في جونقلي، عن عدة قرارات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وساعدت مننديات الحوار في ولايتي أويل ووسط الاستوائية على التخفيف من حدة التوترات الناجمة عن خطاب الكراهية. وفي ولاية الوحدة، انبثق عن هذه المحافل قرارات لمنع سرقة المواشي وما يتصل بذلك من عنف. أما في ولاية البحيرات، فقد شارك برلمانيون في مننديات للمناقشة شددوا فيها على ضرورة سن قانون يحدد عدد الأبقار الذي يجب دفعه مهراً للعروس من أجل معالجة أحد الأسباب المباشرة للنزاع

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

التعريف بولاية البعثة وأنشطتها لدى السلطات على الصعيد الوطني من خلال تنظيم ٦ اجتماعات تشاورية مع ممثلي الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، بمن فيهم رئيس الجمعية ونوابه وزعيم الأقلية البرلمانية وأعضاء اللجان المتخصصة	٩	اجتماعات عُقدت للتوعية وتقديم توضيحات بشأن ولاية البعثة، بما في ذلك عقد ٤ اجتماعات مع رئيس الجمعية التشريعية؛ واجتماعين اثنين مع نائب الرئيس؛ واجتماع واحد مع ممثلي الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية؛ واجتماع واحد مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بطلب من وزير شؤون مجلس الوزراء، من أجل توضيح المسائل المتعلقة بولاية البعثة والحصول على فهم أفضل بشأن طرائق التنفيذ؛ واجتماع واحد مع زعيم حزب التغيير الديمقراطي عن الحالة فيما يتعلق بتشكيل اللجان المتخصصة. ويعزى ارتفاع الناتج بسبب تزايد عدد الطلبات المقدمة من الجهات التشريعية الرئيسية عقب إنشاء الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٦
---	---	--

- ٢٣ اجتماعاً عُقد مع مختلف الجهات المعنية، لا سيما مع التجمعات البرلمانية وأعضاء البرلمان والوزراء وممثلي الوزارات وممثلي الأحزاب السياسية، بما في ذلك: اجتماع واحد مع رئيس التجمع البرلماني للمنطقة الاستوائية الكبرى عن الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ و ٤ اجتماعات مع التجمع النسائي البرلماني؛ واجتماع واحد مع ممثلي الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ و ٨ اجتماعات منفصلة مع وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام ووزير الشؤون البرلمانية ووزير الشؤون الاتحادية ووزير التجارة والصناعة؛ و ٣ اجتماعات مع زعيم حزب التغيير الديمقراطي؛ واجتماعان مع كبار المسؤولين في وزارة الإعلام؛ واجتماع مع زعماء المشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين في جوبا بشأن التوترات الطائفية في تلك المواقع؛ و ٣ اجتماعات مع كبار أعضاء الأمانة العامة للحركة الشعبية لتحرير السودان
- ١٦ هو عدد الاجتماعات التي عُقدت، بما في ذلك ١٤ اجتماعاً مع المستشار الرئاسي للشؤون العسكرية، من أجل مناقشة أهم التطورات الأمنية والاطلاع على آخر مستجداتها؛ واجتماع واحد مع ممثلي مكتب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة، والشواغل الأمنية ذات الصلة؛ واجتماع واحد مع رئيس الأركان بشأن المسائل الأمنية والأمور ذات الصلة المتعلقة بمواقع حماية المدنيين
- ١٥ تعزيز الحيز السياسي اللازم للانخراط في الحوار السياسي الفعال وتشجيع المشاركة الكاملة وغير المقيدة في المبادرات السياسية الوطنية والإقليمية، وذلك من خلال عقد ٦ اجتماعات مع الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك قادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والجماعات النسائية
- اجتماعاً عُقدت، بما في ذلك اجتماعان مع وزارة الشؤون البرلمانية ووزارة الشؤون الخارجية؛ و ٥ اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية؛ واجتماعان مع ممثلي مجلس كنائس جنوب السودان والكنيسة الأسقفية لجنوب السودان بشأن مسألة مشاركة المشردين داخليا في العمليات السياسية الجارية؛ و ٥ مبادرات تفاعل مع المجتمع المدني والجماعات النسائية، بما في ذلك منتدى المجتمع المدني ومنتدى المرأة والمبادرة النسائية الوطنية للسلام؛ ومنتدى تشاوري واحد بشأن الحكم الرشيد والديمقراطية نظمته البعثة لصالح ١٦٠ شخصا، منهم ممثلون لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وبرلمانيون وممثلون لمنظمات المجتمع المدني، بشأن دور الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في تعزيز الحكم

الرشد والديمقراطية

هو عدد جلسات للحوار الوطني التي تم حضورها والمشاركة فيها، بما في ذلك: بدء عملية الحوار وتنصيب أعضاء لجنته التوجيهية؛ واجتماع واحد مع أحد كبار أعضاء أمانة الحوار؛ و ٤ جلسات مفتوحة للجنة التوجيهية؛ و ٤ جلسات مناقشة ركزت على الأسباب الجذرية للنزاع في جنوب السودان؛ و ٦ جلسات بشأن إنشاء لجان فرعية وبشأن أعمالها؛ و ٤ اجتماعات للجان الفرعية؛ واجتماع واحد بشأن إنشاء لجنتين خاصتين للتواصل مع زعماء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقادة الجماعات المسلحة؛ وإحاطة واحدة للقادة لصالح الشركاء الدوليين بشأن التقدم المحرز منذ إنشائها وآفاق المستقبل؛ واجتماع واحد مع رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاتصالات والتوعية لمناقشة أساليب التوعية

٢٣

اجتماعاً عُقدت لمناقشة وتعزيز الإسهام في الحوار الوطني وتشجيع المشاركة من مختلف المجموعات، بما في ذلك: اجتماع واحد مع التجمع النسائي البرلماني؛ واجتماعان مع مراكز الفكر المحلية؛ و ٣ اجتماعات استشارية مع المجتمع المدني؛ واجتماع واحد مع شبكة جنوب السودان للديمقراطية والانتخابات؛ و ٤ اجتماعات مع ممثلي الكنائس الرئيسية؛ واجتماعان مع ممثلي منظمات دينية محلية

١٣

وتُعزى الزيادة في الأنشطة والتواصل مع أصحاب المصلحة إلى بدء عملية الحوار الوطني خلال الربع الثاني من فترة الأداء

إحاطات نُظمت للسلوك الدبلوماسي في جوبا على مستوى السفراء عن آخر المستجدات بشأن تنفيذ المجالات الرئيسية لولاية البعثة، ومناقشة التطورات السياسية، وتنسيق الدعم الدولي الفعال المقدم لعملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة

٩

تيسير الدعم الدولي الفعال والمتسق المقدم لعملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة بعقد ١٢ اجتماعاً مع الأوساط الدبلوماسية والشركاء المانحين لمناقشة متغيرات البيئة السياسية ودينامياتها والمستجدات ذات الصلة

اجتماعات عُقدت مع ممثلي الاتحاد الأفريقي العاملين على الصعيد المحلي لإشراكهم في المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام، وللإطلاع على المستجدات السياسية للاتصالات التي قام بها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان

٦

اجتماعاً عُقدت لكفالة الاتساق في الدعم الإقليمي والدولي المقدم لغرض تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك ٣ اجتماعات

٢٦

مشتركة مع ممثلي كينيا وأوغندا؛ واجتماعان مع المبعوثين الخاصين لمكتب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان؛ و ١٢ اجتماعاً مع ممثلين آخرين عن السلك الدبلوماسي الأفريقي لمناقشة عملية الانتقال السياسي وتبادل الآراء بشأنها؛ و ٩ اجتماعات مع ممثلي السلك الدبلوماسي في جوبا على مستوى العمل من أجل تبادل المعلومات بشأن الديناميات السياسية المتغيرة والتطورات ذات الصلة

اجتماعات عُقدت بشأن الحوار الوطني، بما في ذلك اجتماعان على مستوى السفراء، واجتماع واحد مع ممثل إحدى السفارات لتقديم إحاطة بشأن أنشطة اللجنة التوجيهية

٣

اجتماعاً عُقدت مع سلطات الولايات والمقاطعات وعناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والقادة الرئيسيين في المجتمعات المحلية وقادة الرأي، بمن فيهم النساء والشباب، من أجل التعريف بولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين وإتاحة العودة الآمنة للمشردين داخلياً في جميع المناطق. وركزت الاجتماعات أيضاً على أهمية الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة في حماية المدنيين

٥٦٥

التعريف بولاية البعثة في ما يتعلق بحماية المدنيين وإتاحة العودة الآمنة للمشردين داخلياً بعقد ٥٠٠ اجتماع مع سلطات الولايات والمقاطعات وقوات الأمن والقادة الرئيسيين في المجتمعات المحلية وقادة الرأي، بمن فيهم النساء والشباب في جميع الولايات، بما يشمل مناطق العودة

وساعدت الاتصالات المشردين داخلياً في موقع حماية المدنيين في بور على الوصول إلى قراهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جونقلي. وفي أجواء من تزايد انعدام الأمن، أكدت الاتصالات أيضاً المسؤولية الأساسية للحكومة، بجميع مستوياتها، على حماية جميع المدنيين، بمن فيهم من يوجدون في مستوطنات وتجمعات المشردين داخلياً وفي المجتمعات المحلية

بالإضافة إلى ذلك، عُقدت مناسبات عدة للحوار، وسُيرت دوريات متكاملة في أويل وأويل الشرقية ولول. وعقب عقد العديد من اجتماعات الدعوة مع سلطات الولاية، تم إدماج جماعات المشردين من واو وراجا في المجتمعات المحلية في أويل وأسفرت أنشطة البعثة في شرق الاستوائية عن تعزيز الدعم الحكومي المقدم إلى لجنة السلام في ولاية شرق الاستوائية وإحياء منتدى الجهات الفاعلة في السلام وإنشاء مجلس

الديانات في ولاية إيماتونغ الذي قاد جهود السيطرة على النزاع هناك

هو عدد حلقات العمل التي نُظمت في مواقع حماية المدنيين في بانتيو وملكال وبور وواو وجوبا لفائدة المشردين داخلياً وهياكلهم القيادية، بشأن وضع استراتيجيات شاملة لإدارة النزاع تتولى زمامها جهات محلية بغية تحقيق التعايش السلمي. وأسهمت زيادة المعاملات بين المشردين داخلياً في مواقع حماية المدنيين والمجتمعات المحلية المضيفة في بور وملكال في بناء الثقة بين الطرفين

١٦

تقديم الدعم في وضع استراتيجيات شاملة لإدارة النزاع تتولى زمامها جهات محلية من أجل حماية المدنيين، وذلك من خلال تنظيم وعقد ٢٢ اجتماعاً و ١١ حلقة عمل لفائدة السلطات على صعيد الولايات وقادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب

هو عدد المنتديات التي عُقدت في جميع أنحاء البلد، مع التركيز على النزاعات على الموارد، ودعم استراتيجيات السيطرة على النزاعات والمصالحة، وتعزيز الوثام الاجتماعي من أجل حماية المدنيين. واستهدفت المنتديات سلطات الولايات والمقاطعات، والأحزاب السياسية، والمشردين داخلياً، وجماعات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الدينية، وزعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، والنساء والشباب، من أجل بناء الثقة بين السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية؛ وتعزيز فهمهم للدور المنوط بهم في المساعدة في جهود حماية المدنيين؛ وبناء قدراتهم في مجال حل النزاعات المحلية. ومن خلال المشاركة في المنتديات مع سلطات الولاية والمجتمع المدني في ولاية البحيرات، تم اعتماد إطار بشأن إنشاء وتفعيل لجان السلام والمصالحة على صعيد الولاية والمقاطعات والبيامات واليوميات

٢٥

كان عدد حلقات العمل التي عُقدت أعلى مما كان مقرراً بسبب تدهور بيئة النزاع في البحيرات، الأمر الذي تطلب المزيد من التدخلات لجمع الأطراف المتنازعة من أجل الحوار

اجتماعاً عُقدت لاستكمال حلقات العمل بغية تحقيق ما يلي: تشجيع زيادة فهم ولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين؛ وتبادل معلومات الإنذار المبكر؛ واستكشاف الفرص المتاحة لدعم التدخلات التي تتولى زمامها أطراف محلية؛ واستعراض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو المجتمعات المحلية في مبادرات السلام أو الإجراءات ذات الصلة التي تتطلب دعماً تقنياً؛ ونزع فتيل التوترات في أعقاب النزاعات المحلية التي تندلع على الموارد. وقد أدى تواصل البعثة مع السلطات في واو إلى انسحاب القوات الحكومية من المناطق السكنية ونشر أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب

٢٣٢

السودان من جوبا، مما أدى إلى تحسين الأمن في بلدة واو. بيد أن الدخول إلى المناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الجبهة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والعناصر المسلحة لا يزال أمراً صعباً

كان عدد الاجتماعات التي عُقدت أعلى مما كان مقرراً بسبب إجراءات المتابعة المكثفة المطلوبة لدعم التدخلات التي تتولى زمامها جهات محلية، عقب تدهور بيئة النزاعات في البحيرات ووسط الاستوائية وشرق الاستوائية وغرب بحر الغزال

اجتماعاً عُقدت مع سلطات الولايات والمقاطعات وأعضاء البرلمان والزعماء التقليديين وزعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين من أجل الدعوة لمبادرات السلام وتدابير التخفيف من حدة النزاعات في مناطق العودة المحتملة لبناء الثقة وتهيئة ظروف مواتية لعودة المشردين داخلياً. ومن الأمور التي عالجتها الاجتماعات احتلال المنازل بغير حق، وإيفاد بعثات مشتركة مع العائدين إلى مواقع العودة المحتملة، وتعزيز التعايش السلمي مع المجتمعات المحلية المضيفة في وسط الاستوائية وجونقلي وأعالى النيل والوحدة. وأدى تعاون البعثة مع السلطات في واو بشأن تحسين الحالة الأمنية في مواقع العودة إلى توالي مغادرة المشردين داخلياً لمواقع الحماية وعودتهم إلى ديارهم. وتواصلت البعثة مع السلطات في واو شلوك وكدوك وملكال للدعوة إلى عودة المدنيين المشردين إلى ديارهم. إلا أن أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وحالة انعدام الأمن السائدة في أجزاء كثيرة من البلد، أضعفت رغبة المشردين داخلياً في العودة إلى ديارهم

كان عدد الاجتماعات المعقودة أكبر مما كان مقرراً بسبب زيادة العمل مع المجتمعات المحلية المضيفة والسلطات في واو وجوبا وملكال بغية تشجيع عودة المشردين داخلياً في مواقع الحماية الكائنة هناك

اجتماعاً عُقدت مع الحكومة وسلطات المقاطعات، وقادة المجتمعات المحلية، والزعماء التقليديين، والشباب، والنساء، والمشردين داخلياً في بيبور الكبرى، بغية مساعدتهم على إدارة النزاعات العنيفة الناجمة عن سرقة المواشي واختطاف الأطفال والقتال بين الفئات العمرية

٥٩

تقديم الدعم وممارسة الدعوة من أجل تنفيذ تدابير للتخفيف من حدة النزاعات في مناطق العودة والطرق التي يُحتمل أن يسلكها المشردون داخلياً أثناء عودتهم، وذلك من خلال عقد ٢٢ اجتماعاً مع سلطات الولايات في جميع أنحاء البلد

٧٦

تقديم الدعم للمبادرات المحلية لوضع استراتيجيات المشاركة السياسية والتنسيق السياسي، والشروع في رسم خريطة لتحديد أماكن النزاعات بين المجتمعات المحلية، وذلك من خلال عقد ١٢ اجتماعاً لأغراض الدعوة وحلقتي عمل لإدارة النزاعات، من أجل تشجيع المجتمعات المحلية العرقية

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

بسبب ازدياد حوادث سرقة المواشي واختطاف الأطفال في جونغلي وبوما، كان عدد الاجتماعات أعلى مما كان مقرراً من أجل إشراك المجتمعات المحلية والشباب في حالات النزاع ولتعزيز الحوار بهدف نزع فتيل التوترات وحل النزاعات بالوسائل السلمية

حلقات عمل نُظمت لصالح سلطات الولايات والمقاطعات والمشردين داخلياً والشباب من نفس الفئة العمرية، لدعم مبادرات السلام المحلية بغية التخفيف من حدة النزاعات الطائفية والقتال بين الفئات العمرية ولتعزيز التعايش السلمي في بوما

اجتماعاً عُقدت مع السلطات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات لمنع نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية من جونغلي وبوما والتخفيف من حدتها. وأتاححت الاجتماعات معلومات عن الإنذار المبكر والفرص المتاحة لتعزيز الحوار بين السلطات والمجتمعات المحلية في المنطقتين بغية منع نشوب نزاعات عنيفة في أعقاب حوادث سرقة المواشي واختطاف الأطفال. ودعمت البعثة تدخل السلطات الوطنية الذي أسفر عن توقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين سلطات بوما وجونغلي في أيار/مايو ٢٠١٧، ومهد السبيل لإعادة المواشي المسروقة والنساء والأطفال المختطفين

كان عدد الاجتماعات التي عقدت أكبر مما كان مقرراً بسبب زيادة حوادث سرقة المواشي واختطاف الأطفال، الأمر الذي فاقم النزاع بين المجتمعات المحلية من جونغلي وبوما

حلقات عمل نُظمت لدعم مبادرات السلام للتخفيف من حدة النزاع الطائفي بين المجتمعات المحلية من جونغلي وبوما، ومنع القتال بين الفئات العمرية، وتعزيز التعايش السلمي بين المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية في بيبور. ودعمت البعثة أيضاً مؤتمراً للسلام، موله دعاة السلام، بين السلطات والمجتمعات المحلية من جونغلي وبوما، عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وانبثقت عنه قرارات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع

اجتماعاً عُقدت مع سلطات الولايات والمقاطعات والزعماء التقليديين ومجتمعات رعاة الماشية والمجتمعات المحلية المضيفة

وسلطات منطقة بيبور الإدارية الكبرى على التخفيف من حدة النزاعات الطائفية والعنف بين الفئات العمرية

٥

٦٠

منع نشوب النزاعات الطائفية والسياسية والتخفيف من حدتها من خلال عقد ١٢ اجتماعاً لأغراض الدعوة و ٤ حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات، من أجل مساعدة المجتمعات المحلية في منطقة بيبور الإدارية الكبرى والمجتمعات المحلية المجاورة لها في جونغلي على وضع استراتيجيات للمشاركة والتنسيق السياسيين

٣

١٧

تقديم الدعم في وضع استراتيجيات تتولى زمامها الجهات المحلية من أجل مكافحة النزاعات الطائفية والنزاعات

المتصلة بالهجرة، وذلك من خلال عقد ١٢ اجتماعاً تحضيرياً و ٨ حلقات عمل لمساعدة سلطات الولايات والزعماء التقليديين، بمن فيهم النساء والشباب في مناطق البحيرات وواراب وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية

في البحيرات وواراب وغرب بحر الغزال وأويل وغرب الاستوائية، دعماً لتنظيم هجرة الماشية عبر الحدود الداخلية وتشجيع الحوار بين الرعاة والمجتمعات المحلية المضيفة لمنع نشوب النزاعات العنيفة المتصلة بالهجرة. وقامت البعثة بتيسير الاجتماعات التحضيرية بين حكام ولايات واو وتونج وقوقريال وأويل، لوضع جدول أعمال للمؤتمرات المتعلقة بالهجرة

٨

هو عدد حلقات العمل ومؤتمرات الهجرة التي نُظمت في أويل وواراب وواو، لمساعدة المجتمعات المحلية في الاستجابة للنزاعات التي تنشب بين الرعاة الوافدين والمجتمعات المضيفة، الأمر الذي ساعد على إبقاء باب الحوار مفتوحاً لتجنب نشوب المنازعات والنزاعات العنيفة. ونُظمت حلقات عمل أيضاً لتعميم القرارات المبنية عن مؤتمر ماريال باي للهجرة من أجل توعية الرعاة في تونج وقوقريال والمجتمعات الزراعية المضيفة في واو. وأدت هذه الجهود إلى إنشاء لجان لتتبع المنازعات المتعلقة بالهجرة في كانقي وأوديسي (واو)، حيث لم يتم الإبلاغ عن نشوب أي نزاع خلال موسم الهجرة. وعُقد مؤتمر للسلام بين الزعماء التقليديين في منطقة واراب الكبرى لنزع فتيل التوترات بين الرعاة من قوقريال والمزارعين من أويل

٢٣

تقديم الدعم وممارسة الدعوة من أجل المصالحة وتسوية النزاعات على الصعيدين المحلي والوطني، من خلال عقد ١٢ اجتماعاً مع دعاة السلام الوطنيين والدوليين، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية شاملة بشأن أنشطة بناء الثقة

اجتماعاً عُقدت مع السلطات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك الوزراء، وأعضاء اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة، والسياسيون الرئيسيون في جوبا، ومنسقو السلام والمصالحة على صعيد الولايات، وسلطات الولايات والمقطعات، ودعاة السلام الدوليون، بشأن أنشطة المصالحة وتسوية النزاعات على الصعيد دون الوطني، مما أدى إلى تدخل الحكومة الوطنية للتخفيف من حدة النزاع بين المجتمعات المحلية في جونقلي وبوما، وهو ما أسفر عن توقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين سلطات الولايتين. ويسرت البعثة الحوار بين السياسيين في جوبا من طائفتي المونداري ودينكا بور، ونتيجة لذلك، خفت حدة التوتر بين الطائفتين، وهو ما أدى إلى التوقيع على اتفاق للسلام توسطت فيه السلطات الوطنية بين سلطات تركاكا وجونقلي وجوبك في أيار/مايو

٢٠١٧

يعزى ارتفاع عدد الاجتماعات عما كان مقرراً إلى الحاجة المتزايدة إلى التعاون مع السلطات والمجتمعات المحلية في

مناطق جونقلي وبوما والبحريات وواراب لمعالجة تدهور بيئة
النزاع في تلك المناطق

اجتماعاً عُقدت مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء
الدوليين من أجل تنظيم ٨ مؤتمرات لما قبل الهجرة وما بعدها
بين الرعاية الوافدين من السودان إلى جنوب السودان في
منطقتي شمال بحر الغزال وأعالي النيل، وهي ممارسة جيدة مُجرّبة
في إدارة الهجرة السلمية للماشية عبر الحدود. ودعمت البعثة
المؤتمرات التي عُقدت قبل الهجرة وبعدها في أويل وأعالي النيل،
بتمويل من برنامج الدعم المستدام للانتقال والاستقرار

قامت البعثة بخمس زيارات ميدانية للمساهمة في التعريف
بالقرارات المنبثقة عن تلك المؤتمرات فيما بين المجتمعات المحلية
المضيقة من أجل تحسين الامتثال. وأسهمت تلك الجهود في
تحقيق هجرات رعوية سلمية عبر الحدود الدولية، مع احترام
الأطراف لانفاقات الهجرة

هو عدد حلقات العمل التي نُظمت في جميع أنحاء البلد لدعم
وضع استراتيجيات شاملة على مستوى الولايات لحماية
المدنيين، بما في ذلك استراتيجيات الإنذار المبكر والاستجابة
المبكرة. وكانت حلقات العمل مناسبة أيضاً لتعزيز الفهم التقني
لولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وللتأكيد على أن
المسؤولية عن حماية المدنيين تقع في المقام الأول على عاتق
الحكومة بجميع مستوياتها. واستهدفت حلقات العمل سلطات
الولايات والمقاطعات، والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات
الدينية وقادة المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين والنساء
والشباب، والقوات النظامية، وأكدت على دور هؤلاء في
حماية المدنيين. وأسهمت حلقة عمل بشأن العلاقات بين
المدنيين والعسكريين نُظمت في توريت في معالجة مشكلة
الريبة بين السكان المدنيين والقوات النظامية بغية تحسين
العلاقات بين الجانبين. وأدت حلقة عمل لصالح منظمات
المجتمع المدني في واو، بشأن دور هذه المنظمات في حماية
المدنيين، إلى إعادة تنشيط منتداهما التنسيق الشهري الذي لم
ينعقد خلال السنة الماضية بسبب الانقسامات الداخلية
وانعدام الثقة من جانب السلطات. وبالإضافة إلى ذلك،
عممت البعثة التعريف بولايتها في جميع الأنشطة البرنامجية التي
تضطلع بها

١٩

تقديم الدعم للتخفيف من حدة النزاعات بين المجتمعات
المحلية والرعاة الرحل الوافدين، من خلال تنظيم وعقد ٤
اجتماعات مع شركاء الأمم المتحدة والفاعلين الدوليين
لتعزيز تنفيذ واستخدام الاستراتيجيات المُجرّبة في إدارة
النزاع، ولدعم وضع استراتيجية كلية مشتركة بين الوكالات
لحماية المدنيين

٣١

تعزيز الفهم الفني لولاية البعثة وتقديم الدعم في وضع
استراتيجيات شاملة على صعيد الولايات لحماية المدنيين،
وذلك من خلال تنظيم وعقد ٢٠ حلقة عمل مع
السلطات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات،
ومع قادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى
مثيري القلاقل المحتملين

يعزى ارتفاع عدد حلقات العمل عما كان مقرراً إلى تفاقم بيئة النزاع القبلي في وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وواو وجونقلي

لم تُنظم الحملة الوطنية كما كان مقرراً، بسبب حالات التأخر في إنجاز حلقات العمل على المستوى الميداني. ومع ذلك، وفي إطار الأعمال التحضيرية للحملة الوطنية، نظمت البعثة ٤ حلقات عمل تدريبية لبناء القدرات والتوعية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لصالح كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يضطلعون بمسؤوليات قيادية وعملية. وتم تدريب ما مجموعه ٢٠٠ من كبار قادة الجيش الشعبي (فيهم ٢١ ضابطة) بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جوبا وواو وتوريت وبور وملكال

وضعت البعثة خطة عمل ومصفوفة أنشطة لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان لمنع جرائم العنف الجنسي والتصدي لها. وبلغ عدد المشاركين ٢١ شخصاً، فيهم ضابطة واحدة و ٧ ضباط من فرقة عمل الجيش الشعبي المعنية بالعنف الجنسي (كلهم من الذكور)، شاركوا في وضع خطة العمل التي تم إقرارها في حلقة عمل حضرها ٤١ مشاركاً، من بينهم ٧ نساء

وُضعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ خطة عمل وطنية لتنفيذ البيان المشترك الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بدعم من البعثة، وهي في انتظار عرضها على مجلس الوزراء لكي يوافق عليها

أطلقت البعثة حملة إعلامية شملت ما يلي:

هو عدد ما نُظّم من العروض وحلقات العمل للتوعية بشأن ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين وإنجازاتها، إضافة إلى دور البعثة ولايتها وأولوياتها التشغيلية في جميع المناطق، لصالح ممثلين عن الجماعات النسائية والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية وقادة المجتمعات المحلية وقادة مواقع حماية المدنيين والمسؤولين الحكوميين والسلطات المحلية، من أجل تعزيز تفهمهم للبعثة، لا سيما فيما يتعلق بحياة البعثة ودور قوة الحماية الإقليمية. وعززت هذه الجهود أيضاً من بناء ثقة الجمهور بالاستفادة من المواد الترويجية

هو عدد حلقات النقاش التي نُظمت بشأن حماية المدنيين مع

نعم

تعزيز الوعي بأهمية الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والإبلاغ عنه، وذلك بتنظيم حملة وطنية بشأن هذه المسألة وبمساعدة الناجين على إبلاغ الجهات الفاعلة المعنية بأي حوادث

نعم

تقديم الدعم إلى المؤسسات المعنية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الحماية من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع والمساءلة عن ارتكابه، وذلك من خلال وضع خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع والدعوة إلى تنفيذها

٩٠

القيام بحملة إعلامية للتوعية بما يلي: (أ) حماية المدنيين، ويشمل ذلك نشر ١٠ مقالات على المواقع الشبكية/وسائط التواصل الاجتماعي، وتنظيم وإلقاء ٨٠ عرضاً بشأن ولاية البعثة لجماعات شبابية ونسائية مستهدفة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ٤ حلقات نقاش/مناقشات بشأن حماية المدنيين (الإنجاز المتوقع ١-١)؛ (ب) حماية النساء والأطفال والمسنين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني، ويشمل ذلك نشر ٣ مقالات في المواقع الشبكية/وسائط التواصل الاجتماعي، و ٥ إعلانات للخدمة العامة بشأن الجهود التي تبذلها البعثة في حماية النساء والأطفال والمسنين، و ٣ مقالات تتناول آليات تسوية النزاعات التقليدية والمبادرات المحلية لتعزيز السلام (الإنجاز المتوقع ١-٢)؛ (ج)

٨

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الأنشطة المتصلة بإجراءات البعثة المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إنجاز مقالات عن المناطق التي جرى تطهيرها من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب (الإنجاز المتوقع ١-٢)؛ (د) وأنشطة العودة وإعادة التوطين، ويشمل ذلك نشر مقالات شهرية في الموقع الشبكي للبعثة/وسائط التواصل الاجتماعي، و ٣ مقالات في المواقع الشبكية/وسائط التواصل الاجتماعي لتعزيز إجراءات البعثة المتعلقة بالألغام، بما في ذلك المناطق المطهرة من الألغام والأماكن الآمنة للاستيطان، وإنتاج ٤ برامج إذاعية بشأن إعادة التوطين ^١ ثبت على إذاعة مرايا، وذلك بالتعاون مع كيانات فريق الأمم المتحدة القطري ذات الصلة (الإنجاز المتوقع ١-٣)	١٠٦	جماعات المجتمع المدني والطلاب المحليين وممثلين عن مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال وتوريت
هو عدد المقالات الشبكية التي أنتجت، منها ٦٩ مقالة بشأن حلقات العمل والمناسبات العامة، و ٢٧ مقالة بشأن حماية المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، و ٦ مقالات بشأن تسوية النزاعات، و ٤ مقالات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام	٥٧	هو عدد المقالات المصورة التي أنتجت، فيها ٢٩ مقالة بشأن حلقات العمل والمناسبات العامة، و ١٤ مقالة بشأن حماية المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، و ٩ مقالات بشأن تسوية النزاعات، و ٥ مقالات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام
برنامج واحد لصانعي السلام على إذاعة مرايا تم عرضه أسبوعياً، وناقشت ٥ حلقات منه الآليات التقليدية لتسوية النزاعات والمبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز السلام	١	مقابلات إذاعية أجريت لإبراز شواغل الشباب ومناقشة حملتهم الدعوية المحلية المعنونة "تعبنا" (أنا تعبنا)، ودعوتهم لحماية المدنيين بالتنسيق مع جماعات المجتمع المدني النسائية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى
برنامج إذاعي أسبوعي واحد عن الشؤون الإنسانية، تمكنت من خلاله كيانات فريق الأمم المتحدة القطري ذات الصلة من توسيع نطاق رسائلها المتعلقة بحماية المدنيين وجهود إعادة التوطين	١	بث برنامج إذاعة مرايا للأخبار والأحداث الراهنة ٥ مقابلات لشرح الدور الذي تضطلع به البعثة في حماية المدنيين، إضافة إلى ٥ إعلانات للخدمة العامة بشأن الحاجة إلى حماية النساء والأطفال من الاغتصاب
من أشرطة الفيديو أنتجت مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية، بما في ذلك أشرطة تسلط الضوء على تجارب المشردين الذين يعيشون في مختلف مواقع حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد. وتشمل الأشرطة الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى مواقع حماية المدنيين في جوبا ووواو، والزيارة التي قام بها الممثل الخاص الجديد للأمين العام إلى موقع حماية المدنيين	٣١	

في جوبا، وجهود التوعية المبذولة في مواقع حماية المدنيين عن طريق تنظيم مناسبات من قبيل مناسبة الرياضة في خدمة السلام. وأدت أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى زيادة في الاهتمام، الأمر الذي أسفر عن زيادة الناتج من المقالات/الأشرطة في هذا المجال

الإنجاز المتوقع ٢-١: تحسين حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، بغض النظر عن مصدر العنف، مع توفير حماية خاصة للنساء والأطفال

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل من خلال قاعدة بيانات إحصاء الضحايا التي وضعتها البعثة ما عدده ٢٣٤٠ ضحية من المدنيين (٩٩٧ جريحاً و ١٣٤٣ قتيلاً). ونظراً لاستمرار القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد البعثة، تعذر رصد وجمع معلومات شاملة. لذلك يرجح أن يكون عدد الضحايا في صفوف المدنيين أعلى من ذلك.

حددت البعثة ما مجموعه ٤٤ نزاعاً، بما في ذلك في مواقع حماية المدنيين، وجرى وقف أو حل ١٦ نزاعاً منها من خلال استخدام الآليات التقليدية لتسوية النزاعات، في خضم تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية في العديد من أنحاء البلد. ويتصل بعض هذه النزاعات بمجرة الماشية وسرقة الماشية، وبعضها الآخر كان نزاعات محلية على الموارد. وفي عدد من الحالات، تم في إطار العمليات الجديدة لإدارة النزاعات إشراك الزعماء التقليديين أو استخدام الأساليب التقليدية، بما في ذلك اللجوء إلى ترتيبات التعويض عن حالات الوفاة والإصابات والخسائر المادية الناجمة عن العنف والمنازعات بين القبائل

لم توضع أي آلية إضافية. غير أن الآليات القائمة، مثل الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وفرقة العمل القطرية لآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، استمرت في عملها رغم تأثير أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦

قامت البعثة بإزالة الألغام من ١٠٣٩ منطقة من المناطق الخطرة الملوثة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في قواعد البعثة وبمحيطها وفي المناطق التي قد تشكل فيها هذه الألغام والمتفجرات خطراً على المدنيين

وبعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ اعتبرت البيئة المحيطة بمدينة جوبا بأكملها مسرحاً للمعارك وبالتالي منطقة خطرة

١-٢-١ خفض عدد الخسائر في صفوف المدنيين والحوادث والتهديدات البدنية التي يتعرض لها المدنيون في قواعد البعثة ومحيطها وفي المناطق التي يتجمع فيها الأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٣٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠٠٠)

٢-٢-١ زيادة نسبة النزاعات القبلية على مستوى الولايات والمقاطعات التي يتم التخفيف من حدتها عن طريق الآليات التقليدية، بما فيها الآليات التي يشارك فيها النساء والشباب (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠ في المائة)

١-٢-٣ زيادة عدد الآليات المنشأة لدعم حماية النساء والأطفال والشباب من العنف المتصل بالنزاعات والعنف الجنساني (٢٠١٤/٢٠١٥: ١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦)

١-٢-٤ مسح وتطهير المناطق الخطرة الملوثة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في قواعد البعثة وبمحيطها وفي المناطق التي قد تشكل فيها هذه الألغام والمتفجرات خطراً على المدنيين (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٧٥٧ منطقة خطرة جرى تطهيرها من الألغام؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠)

ومع انتشار النزاع إلى مناطق كانت مستقرة في السابق، ولا سيما في منطقة الاستوائية، حال تقييد الوصول وانعدام الأمن دون تنفيذ العمليات بشكل كامل طوال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

تقديم الدعم لتحديد المخاطر والتهديدات التي يواجهها السكان المدنيون، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر، وذلك عن طريق إيفاد ١٢٠ بعثة ميدانية مشتركة بين البعثة والشركاء الوطنيين والدوليين، حيثما كان ذلك مناسباً، إلى المناطق المتضررة من النزاع ومواقع العودة

٣٣٢

هو عدد ما تم إيفاده من بعثات ميدانية مشتركة تتألف من أفرقة متكاملة إلى المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء البلد، بما فيها المناطق التي تستضيف الأشخاص المشردين داخلياً، لتقييم ديناميات النزاع، بما في ذلك المخاطر والتهديدات التي يواجهها السكان المدنيون ومواطن الضعف التي يعانون منها، والمساهمة في آليات الإنذار المبكر. وأتاحت البعثات المشتركة المجال أيضاً لتقدير الحالة العامة في مناطق النزاع، والتحقق من الادعاءات المتعلقة بالحوادث، ومتابعة المسائل المتصلة بالنزاع وانعدام الأمن. وأتاحت المعلومات التي تم جمعها إمكانية الإنذار المبكر وفرص التدخل في الوقت المناسب. ففي ولاية الوحدة، شجعت هذه الجهود على فتح باب الحوار والتواصل بين السلطات والمجتمعات المحلية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما شجعت السلطات في مناطق في لير على احترام ترتيبات السلام المتفق عليها محلياً. وأتاحت البعثات الموفدة إلى ياي فرصة لبناء الثقة لدى المجتمعات المحلية من خلال إظهار تواجد البعثة، وتعزيز الالتزامات المجتمعية، وتحسين العلاقة بين المدنيين والقوات النظامية، مما ساعد على عودة السكان المشردين في ياي. وفي باجيري، التي تضررت نتيجة انتشار التشرذ على نطاق واسع وتدمير الممتلكات، شاركت البعثة مع السلطات الحكومية في معالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين

يعزى ارتفاع عدد البعثات الميدانية عما كان مقرراً إلى تزايد النزاعات القبلية، ولا سيما في ولايات الوحدة، ووسط وغرب الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات، وواراب

٣١

هو عدد ما نظم من حلقات العمل في جميع أنحاء البلد بشأن إدارة النزاعات، وقد استهدفت سلطات الولايات والمقاطعات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الدينية والزعماء القبليون والتقليديون، والنساء والشباب، وقد ساعد ذلك أصحاب المصلحة المحليين على مناقشة الأسباب

تنظيم وإجراء ٢٢ حلقة عمل/مناسبة بشأن إدارة النزاعات للمدنيين الذين يعيشون في المناطق المعرضة لخطر النزاعات أو مناطق العودة، مع التركيز بصفة خاصة على تشجيع مشاركة المرأة والشباب في الحوار من أجل السلام

الجذرية والاتفاق على القرارات المتعلقة بمنع لنزاعات أو التخفيف من حدتها. وتناولت حلقات العمل دور المرأة والشباب في إدارة النزاعات وبناء السلام

دعمت البعثة منتدى استشاريا لحكام الولايات عقد في شباط/فبراير ٢٠١٧ لاستعراض انعدام الأمن عبر الحدود والعلاقات بين قبائل قوقريال وقوك وتونج وليج الشمالية

هو عدد المنتديات التقليدية لإدارة النزاع التي تلقت الدعم من البعثة من خلال الاجتماعات وحلقات العمل في ولايات أويل وواراب والبحيرات والوحدة وشرق الاستوائية وأعلى النيل من أجل تعزيز فهم كيفية مساهمة الآليات التقليدية لإدارة النزاع والمحافل المحلية المماثلة في منع نشوب النزاعات وحلها بين المجتمعات المحلية داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها. واستهدفت حلقات العمل كبار المسؤولين الحكوميين والقوات النظامية وقادة المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين والأشخاص المشردين داخليا والنساء والشباب من المناطق المتضررة من النزاع

هو عدد ما عُقد أيضا من منتديات الحوار لتعزيز الآليات التقليدية لإدارة النزاع

هو عدد ما نظم من حلقات العمل لإدارة النزاعات في مواقع حماية المدنيين في بانتيو وملكال وبور وواو وجوبا، وكذلك في مستوطنات المشردين داخليا خارج مواقع الحماية في ولايتي راجا وشرق الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة أيضا بتيسير الحوار بين المجتمعات المحلية والهياكل القيادية في مواقع حماية المدنيين مع المجتمعات المحلية المضيفة في بانتيو وملكال وجوبا وبور لتشجيع الحوار والنهوض بالمصالحة. وجمعت حلقة عمل حوارية أجريت في بانتيو المجتمعات المحلية من بانتيو والأشخاص المشردين داخليا في موقع حماية المدنيين من أجل بناء الثقة بين الجانبين. وركزت حلقة عمل عقدت في واو على العنف القائم على نوع الجنس، وشاركت فيها نساء من مواقع حماية المدنيين ومن مواقع أخرى

هو عدد ما عُقد أيضا من منتديات الحوار بين المشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين بهدف منع العنف وتعزيز التعايش السلمي

هو عدد البعثات الميدانية المشتركة التي أوفدت إلى المناطق المتضررة من النزاع بين الرعاية الرحل عبر الحدود الدولية

١١ تقديم الدعم إلى ١١ منتدى تقليدياً لإدارة النزاعات عن طريق عقد ١١ حلقة عمل بشأن إدارة النزاعات على المستوى دون الوطني، بمشاركة النساء والشباب، من أجل تعزيز آليات إدارة النزاعات التقليدية

١٠ تقديم الدعم إلى ٦ منتديات مجتمعية لإدارة النزاعات في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، وذلك من خلال عقد ٢٦ حلقة عمل/جلسة حوار بشأن إدارة النزاعات لمساعدة تجمعات المشردين، بمن فيهم النساء والشباب، على تسوية المنازعات القبلية

٢٣ تقديم الدعم إلى ٦ منتديات مجتمعية لإدارة النزاعات في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، وذلك من خلال عقد ٢٦ حلقة عمل/جلسة حوار بشأن إدارة النزاعات لمساعدة تجمعات المشردين، بمن فيهم النساء والشباب، على تسوية المنازعات القبلية

٣ تقديم المساعدة في منع نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية والتخفيف من حدتها من خلال إيفاد ٦ بعثات

١١ تقديم المساعدة في منع نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية والتخفيف من حدتها من خلال إيفاد ٦ بعثات

والمجتمعات المضيفة في ولايات شمال بحر الغزال والوحدة، وأعالي النيل، الأمر الذي أتاح الفرصة لإجراء تقييمات عامة وأمنية، ولإعداد وتنظيم مؤتمرات للسلام بين الرعاة الوافدين والمجتمعات المضيفة، ورصد حالة تنفيذ القرارات المنبثقة عن المؤتمرات المعنية بالهجرة، وكذلك لمنع نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية

ميدانية مشتركة إلى المناطق التي يزورها الرعاة المرتحلون عبر الحدود الدولية، وعقد حلقتي عمل لفائدة الرحل والمجتمعات التي تستضيفهم، بمشاركة النساء والشباب

٢ عقدت حلقتا عمل اثنتان لمساعدة المجتمعات المحلية على التصدي للنزاعات بين الوافدين من الرعاة المرتحلين عبر الحدود الدولية والمجتمعات المحلية المضيفة

٦ هو عدد حلقات العمل والمؤتمرات المعنية بالمسائل المتصلة بالهجرة التي حظيت بالدعم من خلال تزويدها بالمساعدة التقنية وتيسير عملها. وساعدت حلقات العمل والمؤتمرات على المحافظة على باب الحوار مفتوحاً لتجنب المنازعات والنزاعات العنيفة. ففي ملوط، استعرض المؤتمر المعني بالهجرة الذي عقد بين الرعاة الوافدين من السودان والمجتمعات المحلية المضيفة الهجرات السابقة، وأصدر قرارات من أجل كفالة التعايش السلمي وتعزيز الترابط بين المجتمعات المحلية. وقدمت البعثة الدعم قبل انعقاد المؤتمرات المعنية بالهجرة وبعدها في أويل بين قبيلتي الرزيقات والمسيرية من السودان والمجتمعات المحلية المضيفة في دينكا ملوال. وساعدت البعثة أيضاً النشطاء المجتمعيين من ولايات البحيرات وغرب الاستوائية ووسط الاستوائية وجونقلي للمشاركة في مؤتمرات أويل بصفة مراقبين

٤٦ هو عدد البعثات الميدانية المشتركة التي تم إيفادها إلى المناطق المتضررة من النزاع بين الرعاة المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة في ولايات جونقلي وواراب وواو والوحدة وأويل وشرق الاستوائية وأعالي النيل ووسط الاستوائية، الأمر الذي أتاح الفرصة لإجراء تقييمات عامة وأمنية وتنظيم وإعداد حلقات عمل للرعاة والمجتمعات المحلية المضيفة، ونشر القرارات المنبثقة عن المؤتمرات المعنية بالهجرة، ومتابعة تنفيذ تلك القرارات لمنع نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية

تقديم المساعدة في إدارة النزاعات و/أو صياغة اتفاقات السلام، وذلك من خلال إيفاد ٣٦ بعثة ميدانية مشتركة وعقد ١٨ حلقة عمل/مؤتمراً لفائدة مجتمعات الرعاة المهاجرين والمجتمعات المحلية الزراعية التي تستضيفهم، مع التركيز على مشاركة المرأة

١٩ هو عدد حلقات العمل التي عُقدت لتيسير الحوار بين الرعاة الوافدين والمجتمعات المحلية المضيفة في بوشاي وبرمايان وشلكو وكونغدر (أويل) وفي ٨ مواقع في واو. وساعد نشر القرارات المنبثقة عن المؤتمرات المعنية بالهجرة في تحسين فهم المجتمعات المحلية للقرارات وتهيئة بيئة سلمية للهجرة الموسمية. وانبثق عن

مؤتمر السلام في مقاطعة دوك باديت في جونقلي بين قبيلة الدينكا المضيفة (جونقلي) وقبيلتي لو النوير (بياه) والنوير غاور (فنجاك) من المناطق الخاضعة لسيطرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قرارات لتعزيز التعايش السلمي بين الرعاة والمجتمعات المحلية المضيفة

هو عدد أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة التي أنفقت في حماية المدنيين ٩٢٩ ٠٥١

يعزى ارتفاع العدد الفعلي لأيام عمل دوريات الجنود المتنقلة عما كان مقررا إلى نشر كتيبة إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتكثيف برنامج الدوريات في أعقاب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦

٧٧٠ ٨٨٠ يوماً من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة من أجل توفير الحماية للمدنيين من خلال ردع جميع أشكال العنف، وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية، وكفالة العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخلياً واللاجئين وإعادة توطينهم، وحماية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المكلفين بمهام والممتلكات ذات الصلة في كامل منطقة البعثة، وتأمين نقاط التفتيش الثابتة والمتنقلة، وتنفيذ عمليات انتشار تكتيكي (٤٨ جندياً لكل دورية، و ٤٤ سرية لمدة ٣٦٥ يوماً)

هو عدد ساعات عمل الدوريات الجوية التي أنفقت في دعم الاستطلاع الجوي وتقييم الحالة الأمنية ١ ٥٣٠

يعزى انخفاض عدد ساعات الدوريات الجوية عما كان مقررا إلى عدم منح التصاريح وغياب ضمانات سلامة الطيران، ولا سيما في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل

٣ ١٢٠ ساعة من ساعات عمل الدوريات الجوية في دعم الاستطلاع الجوي وعمليات تقييم الحالة الأمنية لأغراض حماية المدنيين، وتهيئة الظروف الملائمة لإيصال المساعدة الإنسانية، ومساعدة الجهات الفاعلة في مجال التنمية، ولتوفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المكلفين بمهام والممتلكات ذات الصلة في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٢ ساعة يومياً/٥ أيام في الأسبوع لمدة ٥٢ أسبوعاً)

هو عدد أيام عمل ضباط الاتصال العسكري التي أنفقت في دوريات الجنود المتنقلة على مستوى الولايات والمقاطعات ١١ ٤٧٠

يعزى ارتفاع عدد أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة إلى زيادة عدد الدوريات المتكاملة والدوريات العسكرية

٤ ١٦٠ يوماً من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة ينفذها ضباط الاتصال العسكري العاملون ضمن أفرقة متكاملة على مستوى المكاتب الميدانية (ضباط اتصال عسكريان يقومان بـ ٤ أيام عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعاً انطلاقاً من ١٠ مكاتب ميدانية)، و ٨٣٢ يوماً من أيام عمل دوريات الجنود المتنقلة العاملين ضمن أفرقة متكاملة على مستوى المقاطعات (ضباط اتصال عسكريان لكل قاعدة دعم على مستوى المقاطعات يقومان بـ ٤ أيام عمل للدورية في كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعاً في قاعدتين للدعم على مستوى المقاطعات) لردع جميع أشكال العنف ضد المدنيين، لا سيما النساء والفتيات، والعمل مع السلطات المحلية والأجهزة النظامية وجمع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر من أجل التدخلات المتعلقة بحماية المدنيين

والوقاية من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات		
١٢٠ ١٠٥ يوما من أيام عمل أفراد القوات الثابتة لتوفير الأمن في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة (٤٨ جنديا لحماية ٦ مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة لمدة ٣٦٥ يوما)	١٢٢ ٦٤٨	هو عدد أيام عمل أفراد القوات الثابتة التي أنفقت في توفير الأمن في جميع مواقع حماية المدنيين
وضع وتنفيذ مؤشرات للإنذار المبكر بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع من أجل استخدامها عن طريق إيفاد بعثات ودوريات مشتركة	لا	يعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات الإضافية لحماية موقع في لير لم ينجز الناتج بسبب إعادة ترتيب أولويات المهام بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وما تلاها من إجلاء للموظفين من منطقة البعثة
تقديم المشورة والدعم الفنيين، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، لتيسير ورصد تنفيذ خطط العمل في جميع الولايات من أجل التخفيف من الشواغل المتعلقة بالحماية في قواعد البعثة وبمحيطها وفي المناطق الخاصة بالسكان الذين يعانون من أوجه الضعف، بمن فيهم النساء والأطفال	نعم	عقدت البعثة اجتماعات منتظمة مع ممثلي الأشخاص المشردين داخليا والشركاء في مجالي المساعدة الإنسانية والحماية لمعالجة مسألة ضعف المرأة والمسنين. واستنادا إلى هذه المشاورات، سيرت البعثة دوريات راجلة متكاملة حول مواقع حماية المدنيين، ورافقت النساء وهن يجمعن الحطب وقامت بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة بمساحة ٢٠٠ متر حول مراكز الأمم المتحدة ومواقع حماية المدنيين
		ونفذت البعثة ١٢ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر التي تركز على تقديم الدعم للمجتمعات المحلية المضيفة حول مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة من أجل تعزيز التعايش السلمي بينها وبين السكان المشردين داخليا، وعلى تعزيز عمليات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بالقرب من مواقع حماية المدنيين وحولها. ولقد حققت أثرا فوريا، نتيجة تحسن التنسيق مع جهاز الشرطة الوطنية وتحسن الحالة الأمنية إلى حد كبير في المناطق الواقعة حول مواقع حماية المدنيين في جوبا وملكال وبور وواو
		ولقد حسنت المشاريع السريعة الأثر أيضا فرص حصول المجتمعات المحلية المحيطة بمواقع حماية المدنيين على المياه، الأمر الذي يخفف من حدة النزاعات بين السكان المشردين والمجتمعات المضيفة. وفي ملكال، أصلحت البعثة اثنين من مراكز الشرطة ومحكمة إقليمية مساهمة منها في تعزيز سيادة القانون وكفالة الأمن وحرية الحركة للسكان المشردين إلى بلدة ملكال يوميا
تطهير ١ ١٠٠ منطقة خطرة معروفة أو مشتبه في أنها خطرة وإزالة أو تدمير ٢٠ ٠٠٠ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الألغام الأرضية، في المناطق التي	١ ٠٣٩	هو عدد ما تم تطهيره من المناطق المعروفة بخطورتها أو المشتبه بأنها خطرة من خلال إنجاز مهام التخلص من الذخائر المتفجرة، وتطهير

مناطق المعارك، وإجراء المسوحات غير التقنية والتقنية، تم اكتشاف وإزالة وتدمير ما يلي:		لها تأثير على مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والمناطق التي تنطوي على مخاطر على المدنيين، من خلال إنجاز مهام التخلص من الذخائر المتفجرة، وتطهير مناطق القتال، وإجراء المسوحات غير التقنية والتقنية، ورفع القيود عن استخدام الأراضي
من الألغام الأرضية	٥٠٢	
قطعة من الذخائر غير المتفجرة	٢١ ٤٧٧	
قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة	٢٧١ ٨٦٩	
هو عدد من تلقى من الأشخاص التوعية بمخاطر الألغام، فيهم ١٤١ ٦١٦ طفلاً	٢٢٤ ١٢٨	تقديم التوعية العاجلة إلى ٢٠٠ ٠٠٠ مدني بمخاطر الألغام، وفقاً لأولويات البعثة، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال؛ والتوعية من خلال تنظيم مناسبات تواصلية، مثل اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ونشر رسائل التوعية؛ والدعوة لدى الحكومة من أجل أن تصبح طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية والصكوك الأخرى المتعلقة بالأسلحة المتفجرة
هو عدد الأنشطة التواصلية التي تم تنفيذها، بما في ذلك يوم الأمم المتحدة واليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام	٣	
نظم في آذار/مارس ٢٠١٧ لقاء لأطفال المدارس قدمت فيه ٩ مدارس كانت قد استفادت من التوعية بمخاطر الألغام أغاني من تأليفها حول هذا الموضوع. ودعمت البعثة الفريق الفائز في إنتاج أغنيته وتسجيلها، ولا تزال البعثة تبث الأغنية على محطاتها الإذاعية ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى بهدف تعزيز الوعي		
عقد اجتماعان أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧ بين البعثة ومقر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وممثلي الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب السودان، مجددين التأكيد على أهمية التوقيع على الصكوك القانونية، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والتقيد بتلك الصكوك		
هو عدد ما نُشر من الكلاب المدربة على كشف المتفجرات في ١٠ أفرقة في جوبا وبانتيو لكشف الأسلحة النارية والمتفجرات عند المداخل وداخل مواقع حماية المدنيين	٢٠	إيجاد القدرات اللازمة لكشف ذخائر الأسلحة الصغيرة والمواد المتفجرة عند المداخل وداخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة باستخدام ٦ كلاب مدربة على كشف المتفجرات
هو عدد أيام عمل أفراد وحدة الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة التي أنفقت في تسيير الدوريات واتخاذ إجراءات اليقظة وإجراء عمليات التفتيش الأمني المراعية للاعتبارات الجنسانية والتدخل في حالات الحوادث المخلة بالنظام العام في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة	٢٢٧ ٥٠٩	٢٦٢ ٨٠٠ يوم من أيام عمل أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة (١٠ أفراد لكل دورية، و ٣ دوريات لكل فصيلة، و ٤ فصائل لوحدات الشرطة المشكلة، و ٦ وحدات شرطة مشكلة، لمدة ٣٦٥ يوماً) للقيام بالدوريات وتوخي اليقظة وإجراء عمليات التفتيش الأمني المراعية للاعتبارات الجنسانية والتصدي للحوادث
يعزى انخفاض عدد أيام عمل أفراد وحدات الشرطة المشكلة		

إلى التأخر في إيفاد وحدة للشرطة المشكلة إلى البعثة هو عدد ما أنفق من أيام عمل فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة في مواقع حماية المدنيين والمناطق التي يوجد بها أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين يعزى انخفاض عدد أيام عمل فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى نشر ١٤ ضابطاً من فرادى ضباط الشرطة لكل نوبة بدلا من نشر ١٥ ضابطاً من فرادى ضباط الشرطة كما كان مقرا	٩١ ٩٨٠	المخلّة بالنظام العام في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعث ٩٨ ٥٥٠ يوما من أيام عمل فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والمناطق التي يوجد بها أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين (١٥ ضابط شرطة للنوبة الواحدة، ٣ نوبات في اليوم، في ٦ مواقع/نقاط تركز لمدة ٣٦٥ يوماً) للقيام بالدوريات، والمحافظة على وجود للشرطة، والتعامل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك القيام بدوريات مشتركة مع عناصر أخرى تابعة للبعثة لرصد التهديدات المتعلقة بالأمن وانتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها
يوما من أيام عمل فرادى ضباط السجون يعزى انخفاض عدد أيام عمل فرادى ضباط السجون أساسا إلى نشر ما متوسطه ٦٦ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، أي دون العدد المأذون به من الأفراد المقدمين من الحكومات، وهو ٧٨ فردا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ متوسط عدد الأفراد المقدمين من الحكومات ٧٤ فردا. وأشرف ضباط السجون على ١٠٥٢ محتجزا	١٨ ٦٢٤	١٩ ٧١٠ أيام من أيام عمل ضباط السجون (٦ ضباط من ضباط السجون لكل نوبة، ٣ نوبات في اليوم، في ٣ مرافق احتجاز لمدة ٣٦٥ يوماً) لتوفير الخدمات الإدارية والأمنية والتنفيذية في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة والملحقة بمواقع حماية المدنيين في جوبا وملكال وبانتيو
أجرت البعثة استعراضات منتظمة للحوادث الأمنية التي يرتكبها أشخاص من المشردين داخلها كلما وقعت حوادث من هذا القبيل وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم بين البعثة والحكومة لتسليم الأشخاص المحتجزين إلى السلطات الوطنية لم تكن قد وقعت وقت إعداد هذا التقرير، واصلت البعثة العمل مع السلطات الوطنية، وجرى تقديم إطار منقح للعمل إلى السلطات الوطنية للنظر فيه	نعم	التعامل مع الحوادث الأمنية والجرائم التي يرتكبها أشخاص من المشردين داخلها في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة من خلال تقديم تقييمات أسبوعية للمخاطر التي يمثلها المشتبه بهم وعقد اجتماعات شهرية للاتصال بكل من جهاز الشرطة وجهاز السجون الوطني لجنوب السودان والجهاز القضائي ومكاتب الادعاء العام لرصد مدى مراعاة الضمانات القانونية للمشتبه فيهم الذين تسلمهم البعثة وللدعوة إلى مراعات تلك الضمانات، وفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
ونظمت البعثة اجتماعات أسبوعية للجنة المعنية باستعراض القضايا الداخلية وأجرت استعراضا لسياسات الاحتجاز القائمة، الأمر الذي أسهم في: (أ) تخفيض عدد المحتجزين من ٣٨ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٧ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ (ب) وتخفيض مدة الاحتجاز من ١٤٠ يوما في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٦٤ يوما في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧		

تنظيم التدريب، في إطار التنسيق الوثيق مع الشركاء المعنيين في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، لفائدة ٦٥٠ من أعضاء وقادة أفارقة الرصد المجتمعي، بمن فيهم النساء، في مواقع حماية المدنيين في جوبا وبور وبانتيو وملكال، لتقديم الدعم في منع الجريمة وكفالة السلامة في المجتمعات المحلية والعلاقات المجتمعية، والآليات المجتمعية غير الرسمية للتخفيف من حدة المنازعات وتسويتها	١٠٦٥	جرى تدريب أعضاء وقادة أفارقة الرصد المجتمعي في مواقع حماية المدنيين في جوبا وبور وبانتيو وملكال يعزى ارتفاع عدد أعضاء وقادة أفارقة الرصد المجتمعي الذين تلقوا التدريب إلى زيادة الوعي ببرنامج التدريب
--	------	---

الإنجاز المتوقع ١-٣: توفير بيئة آمنة لعودة المشردين داخليا واللاجئين وإعادة توطينهم على نحو مأمون وطوعي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

١-٣-١ عدد الأشخاص المشردين منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الذين يختارون طوعاً العودة أو إعادة الإدماج (٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢,٢ مليون؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٦٠.٠٠٠)	بلغ العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا في جنوب السودان ١,٩ مليون شخص في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة طفيفة بما عدده ١,٦ مليون شخص في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الوقت نفسه، زاد كثيرا عدد اللاجئين من جنوب السودان الذين يعبرون الحدود إلى البلدان المجاورة من حوالي ٠,٨ مليون في حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ٢,٠ مليون تقريبا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المنطقة الاستوائية الكبرى
---	---

زاد بسرعة عدد الأشخاص المشردين داخليا الذين التمسوا الحماية في مواقع البعثة في جوبا وملكال وبانتيو، وكذلك في منطقة محاذية في واو، عقب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ ليلبلغ أكثر من ٤٠.٠٠٠ شخص، مما رفع العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا في مواقع البعثة في جميع أنحاء البلد إلى ٢١٦ ٩٥٦ في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة والوكالات الإنسانية وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لتيسير عودة الأشخاص المشردين داخليا، فإن الاتجاه المذكور أعلاه أثر على عملية العودة المتقطعة والأولية التي تجري منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي حين غادر بعض المشردين داخليا مواقع حماية المدنيين، مفسرين ذلك أساسا بالرغبة في ممارسة الزراعة والالتحاق بالأسر خارج المواقع، فقد أدى أيضا استمرار النزاع المسلح وتفاقم انعدام الأمن الغذائي إلى زيادة أعداد الأشخاص المشردين داخليا

١-٣-٢ الحد من خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب من خلال عمليات المسح وإزالة الألغام من أجل تشجيع ودعم تهيئة بيئة أكثر أماناً لعودة الأشخاص المشردين داخليا	قامت البعثة بتطهير مساحة قدرها ٩,٢٧ ملايين متر مربع من الأراضي وسلمتها إلى المجتمعات المحلية، مما يكفل التنقل الآمن للسكان المحليين والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، واستئناف الأنشطة
---	---

واللاجئين وإعادة توطينهم بصورة طوعية (٢٠١٤/٢٠١٥): تطهير مساحة قدرها ١٢,١ مليون متر مربع من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: تطهير مساحة قدرها ١٠ ملايين متر مربع؛ ٢٠١٦/١٧: تطهير مساحة قدرها ١٠ ملايين متر مربع) طويلة وتفاقم هذه الحالة على نطاق البلد جعل تحقيق الهدف أمرا صعبا

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

٤٧ تنظيم وإجراء ٢٠ بعثة ميدانية مشتركة لتقييم بيئة النزاع في مواقع العودة المحتملة، و ١٠ حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات مع المجتمعات المحلية في مواقع العودة من أجل المساعدة على تسوية النزاعات الدائرة بين المجتمعات المضيفة والعائدين

نظمت بعثات ميدانية مشتركة في مناطق جونقلي، والوحدة، وواراب، وغرب الاستوائية، وشرق الاستوائية، ووسط الاستوائية، حيث أتاحت تلك البعثات التفاعل بين العائدين والمجتمعات المضيفة بغية تعزيز التعايش السلمي. وقد ساعدت البعثات الميدانية المشتركة إلى تركاكا وجميزة ومونغالا وكودا، في ولاية وسط الاستوائية، على تحسين تقييم ديناميات النزاع، وشكلت أساسا للحوارات التي أجرتها البعثة مع السلطات الوطنية والمحلية من أجل التخفيف من حدة النزاعات القبلية بين النازحين والمجتمعات المضيفة. وأجرت البعثة الميدانية المشتركة إلى عوادا تقييما للحالة الأمنية في أعقاب تدفق الأشخاص المشردين داخليا من واو، الذين أعيد لاحقا إدماجهم مع أقاربهم بعد أن يسرت البعثة إجراء حوار تصالحي بين الأشخاص المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة

ويعود ارتفاع عدد البعثات الميدانية المشتركة إلى الحاجة إلى تقييم بيئة النزاعات في ولاية الوحدة في أعقاب القتال بين القوات الموالية لرياك ماسار والقوات الموالية لتعبان دينق غاي، الذي أدى إلى تشريد عدد كبير من السكان، وإلى ضرورة تشجيع السلطات والمجتمعات المحلية على المشاركة في الحوار من أجل تخفيف حدة النزاع

نظمت حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات مع المجتمعات المحلية في مواقع العودة بغية تعزيز التعايش السلمي، واستكشاف الفرص الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الإدماج والعودة. ونظمت حلقات عمل في مواقع السكان المشردين في ريميزي وإيزو وموندري، أفضت إلى إنشاء لجان سلام في إيزو وريميزي لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر والتصدي للنزاعات المحلية

١٣

عُقدت اجتماعات مع الجهات الفاعلة المعنية في مجالي العمل الإنساني والحماية لمناقشة سبل تعزيز حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، وتحديد عوامل الدفع والجذب الرئيسية التي تحفز السكان المشردين على البقاء أو العودة	٢٣٨	تنظيم وعقد ١٢ اجتماعاً مع الأشخاص المشردين داخلياً، بمن فيهم النساء، في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة ومواقع أخرى لإطلاعهم على الحالة السائدة في المكان المقترح لوجهتهم/عودتهم، و ١٢ حلقة عمل بشأن إدارة النزاعات لفائدة المشردين داخلياً الذين يبدون اهتماماً ورغبة بالعودة إلى مكانهم الأصلي أو بالذهاب إلى الوجهة التي يقصدونها
وبعزى ارتفاع الناتج إلى تدفق ٤٠.٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في المناطق المتاخمة إلى مواقع حماية المدنيين والمواقع الجماعية التابعة للبعثة في واو، وإلى حالات التشريد في واو شلك وأعالي النيل، مما أثر على نية العودة لدى السكان المشردين الذين كانوا قد أعربوا عن رغبتهم في العودة. وفي ذلك السياق، قامت البعثة بتوسيع نطاق جهودها في جميع الولايات من أجل تنظيم الاجتماعات	٩	نظمت حلقات عمل لفائدة ٨٦٦ شخصا من المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في بور ويامبيو وباغاي وواو وديندينغ وبانتيو لتعزيز التعايش السلمي بين مختلف المجتمعات المحلية. وفي ملكال، أعربت النساء اللاتي تعشن في موقع حماية المدنيين وفي البلدة عن احتياجاتهن وشواغلهن الرئيسية فيما يتعلق بعملية العودة
قدمت البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الدعم للحكومة في وضع الإطار الوطني لعودة المشردين وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، الذي أقره مجلس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠١٧.	نعم	القيام، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني والحكومة والشركاء الآخرين ذوي الصلة، بوضع استراتيجية مشتركة وخطط عمل مشتركة لإرساء الأسس لعمليات العودة الطوعية والأمنة للمشردين داخليا وإعادة إدماجهم وتسهيل هذه العمليات
وبالإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة ١٢ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع ركزت على تهيئة الظروف المواتية لعودة السكان المشردين وإعادة إدماجهم في مناطق العودة المحتملة، ومعالجة مسألة التخفيف من حدة النزاعات، وتشجيع التعايش السلمي في المجتمعات المحلية التي حددت بوصفها مجتمعات قد تشهد توتراً.	٢٢	تنظيم ١٨ دورة تدريبية للمشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والأطفال، في الأماكن الأخرى من أجل تحديد الشواغل المتعلقة بالحماية والاحتياجات اللازمة للعودة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والتخفيف من حدة الشواغل المتعلقة بالحماية داخل مواقع حماية المدنيين وحولها. وخلال الدورات التدريبية هذه، قامت البعثة بتوعية قادة جماعات المشردين داخليا بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم في الحفاظ على السلامة والأمن في مواقع حماية المدنيين، وبشأن القواعد والأنظمة الخاصة بتلك المواقع		الآمنة والمستدامة وإعادة الإدماج
عقدت البعثة اجتماعات في مختلف مواقع المشردين وحماية المدنيين بغرض استقصاء نوايا المشردين داخليا بشأن العودة. وجرى تحديد مسألتي انعدام الأمن والأزمة الاقتصادية بوصفهما العنصرين الرئيسيين اللذين يثيخان عن العودة. وأدى تكثيف الأعمال العدائية في ولايات الوحدة وأعلى النيل وجونقلي أيضا إلى تقليص نسق التحمس للعودة	نعم	إجراء دراسات استقصائية للمشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وللشبان المتضررين من العنف في أماكن أخرى من أجل تحديد الجهات المفضلة لإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم فيها، وإصدار تقرير واحد في هذا الشأن
من الأراضي قد مسحت وطهرت وتم تسليمها إلى المجتمعات المحلية دعما للعودة الآمنة والطوعية، بما في ذلك ٥٨٧ منطقة زراعية، و ١٥٩ مصدرا للمياه الطبيعية لأغراض الري، و ٤٥ سوفا لدعم استئناف أنشطة كسب الرزق	٩,٢٧ مليون متر مربع	إجراء عمليات تطهير ومسح لما يقرب من ١٠ ملايين متر مربع من الأراضي لتسليمها للمجتمعات المحلية دعماً لعمليات العودة الآمنة والطوعية واستئناف أنشطة كسب الرزق
وشهد نسق التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف عرقلة بسبب الحالة الأمنية السائدة التي لم تكن مؤاتية لنشر الأصول الميكانيكية الكبيرة التي سيكون من الصعب نقلها إلى مكان آمن إذا اندلع القتال في المنطقة المستهدفة. وبناء على ذلك، علقت البعثة نشر عدد من الأصول الميكانيكية خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى شباط/فبراير ٢٠١٧		
أنجزت عمليات مسح القرى/البلدات، مما أسفر عن إزالة الذخائر والمخزونات المتخلى عنها من ٤٨ مبنى عاما بما في ذلك الكنائس والمراكز المجتمعية و ١٥ عيادة صحية و ٢٨ مدرسة	١ ٩٨٨	إنجاز ٧٥٠ عملية مسح لقرى/بلدات لإزالة الذخائر والمخزونات المتخلى عنها من المباني العامة، بما فيها المدارس
ويعزى ارتفاع عدد عمليات مسح القرى/البلدات المنجزة إلى ازدياد الطلب على الإزالة العاجلة للألغام من المناطق السكنية المتضررة من تصاعد القتال، بما في ذلك في مناطق كانت مستقرة داخل المنطقة الاستوائية الكبرى		
حلقات دراسية للتوعية عقدت على مدى أسبوعين لصالح ٤٤٧ ٦ فردا من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبناء الثقة والاطمئنان، والخفارة المجتمعية، وآداب السلوك	٢٠	تقديم الدعم لمشروع بناء الثقة والاطمئنان الذي يضطلع به جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا وملكال وبانتيو وبور، من خلال تنظيم ١٦ حلقة دراسية/حلقة عمل للتوعية وعقد اجتماعات تشاورية أسبوعية مع جهاز

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الشرطة الوطنية وقادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلات النساء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن استراتيجيات حماية المدنيين وحقوق الإنسان والحفارة المجتمعية وبناء الثقة والظروف المؤاتية للعودة الطوعية أو إعادة التوطين للأشخاص المشردين داخليا	المهني. وكانت الحلقات الدراسية تعقد بحسب ما تسمح به الظروف الأمنية ٨ عقدت اجتماعات لجنة تطوير الشرطة. وترأس اللجنة المفتش العام للشرطة، بحضور البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة من أجل تحسين قدرة الجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان

العنصر ٢: رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

الإنجاز المتوقع ٢-١: تهيئة بيئة مواتية لمكافحة الإفلات من العقاب على تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها جميع أطراف النزاع

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-١-١ انخفاض العدد المؤكد لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التجاوزات والانتهاكات التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٥؛ ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٣)	وثقت البعثة وسجلت ٧٩٦ حالة انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ارتكبها جميع أطراف النزاع، وتم التحقق من ٤٨٩ منها
٢-١-٢ عمليات الرصد والتحقيق والتحقق والإبلاغ المتعلقة باستخدام الذخائر العنقودية وغيرها من الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها عشوائية الأثر (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: مسح ما نسبته ١٠٠ في المائة من المواقع التي جرى تحديدها مؤخرا كمواقع ملوثة بذخائر عنقودية؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة)	ولا توجد أدلة على وجود الذخائر العنقودية وغيرها من الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها عشوائية الأثر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
مواصلة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتحقيق فيها والتحقق من الأنباء التي تتحدث عنها، مع التركيز بوجه خاص على الانتهاكات الجسيمة والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، والعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ ونشر ٥ تقارير عامة عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان	نعم أجريت بشكل مستمر وفي جميع المناطق عمليات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتحقق منها، وتم توثيق وتديق ٣١٢ حادثة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، شملت ٣٢٤ ضحية ٢ إصدار تقريرين عامين، بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٧، عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وانتهكات القانون الدولي الإنساني. ولم تتمكن البعثة من بلوغ الناتج المقرر البالغ ٥ تقارير، بسبب إعادة توجيه القدرة المتاحة في مجال حقوق الإنسان إلى عمليات الرصد والتحقيق نتيجة تصاعد العنف في الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وإجلاء الموظفين بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦

أجرت البعثة شهريا ما متوسطه ٤ زيارات ميدانية إلى بؤر النزاع الساخنة التي تشهد مستويات مرتفعة من الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، و ١٥ زيارة إلى مواقع حماية المدنيين، في كل موقع من مواقع المكاتب الميدانية العشرة، مما أسهم في إرساء هياكل الإنذار المبكر للبعثة

تم تسيير دوريات مدنية شملت دوريات طويلة المدة وأخرى قصيرة المدة، بهدف منع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ويعزى ارتفاع عدد الدوريات المدنية إلى ضرورة تسيير دوريات مدنية أكثر متانةً وبعثات ميدانية متكاملة، وذلك في أعقاب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وظهور بؤر ساخنة جديدة

نظمت حلقات عمل لفائدة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، في مجال حقوق الإنسان والأدوار التي تقوم بها منظماتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

نظمت زيارات أسبوعية إلى السجون وأماكن الاحتجاز، ووجهت دعوة إلى السلطات المحلية لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما أسهم في إطلاق سراح أفراد محتجزين تعسفاً أو دون توجيه اتهام (أفرج عن ٧ مدنيين من مراكز الاحتجاز الحكومية في ملكال، و ٣٠ في يامبيو، و ٥٥ في توريت، و ١٠٦ في بور)

من حلقات العمل والاجتماعات التي نظمت عن حقوق المحتجزين لفائدة الهيئات المعنية بإنفاذ القانون

رصدت البعثة تنفيذ أحكام العدالة الانتقالية الواردة في الفصل الخامس من اتفاق السلام

نظمت حلقات عمل لفائدة المدعين العامين وأفراد الشرطة ورؤساء المحاكم العرفية وقادة المجتمعات المحلية ومنظمات

نعم

٢٠٩

٣١

نعم

٢٣

نعم

١٥

تحديد انتهاكات حقوق الإنسان، والإسهام في آلية البعثة للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة بغرض كشف انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها والتصدي لها من خلال القيام بأنشطة رصد أسبوعية في جميع الولايات

تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية والجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، من أجل إرساء وتعزيز ثقافة تراعي حقوق الإنسان، من خلال تسيير ٣٠ دورية مدنية في المناطق التي قد تكون عرضة للعنف، لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع

رصد وتقييم مراكز الاحتجاز كل أسبوع في جميع الولايات من خلال إجراء زيارات إلى مراكز الشرطة والسجون ومرافق الاحتجاز العسكري ومواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتنظيم خمسة اجتماعات تشاورية وحلقات عمل للجهات المعنية الوطنية، بمن فيهم ممثلات النساء، بشأن حقوق الأشخاص الموقوفين والمحتجزين

رصد عمليات العدالة الانتقالية وتدابير المساءلة التي تتخذها الجهات الفاعلة الحكومية والقوات المسلحة، والأشخاص المحتجزين في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والأشخاص الذين سلمتهم البعثة إلى السلطات الوطنية،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المجتمع المدني بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والأدوار التي يقوم بها أصحاب المصلحة في تعزيز الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالأصول القانونية والشفافية والاستقلالية في أويل وجوبا وتوريت وكواجوك وبور وواو ويامبيو ورمبيك

ونظمت حلقات عمل أخرى لضمان حماية القوات لحقوق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وفي الولايات الجديدة التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي

نظمت حلقات عمل للتوعية في مواقع حماية المدنيين بشأن حقوق الإنسان وشرعة الحقوق وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جوبا وبانتيو وبور وملكال وواو

عقدت حلقات عمل لفائدة قادة المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وإرساء ثقافة قوامها التعايش السلمي في ملكال وبانتيو وواو وجوبا وأويل ورمبيك ويامبيو وكواجوك

وأجريت بعض حلقات العمل بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة من دون تكلفة، مما سمح للبعثة بالاضطلاع بأنشطة إضافية تتجاوز الناتج المقرر

ويعزى عقد الاجتماعات وحلقات العمل الإضافية إلى الحالة السائدة التي استوجبت تعزيز المشاركة، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية للحوار الوطني والعدالة الانتقالية

لم يحرز أي تقدم بسبب عدم إحراز تقدم في عملية استعراض وتعديل الدستور

لم يحرز أي تقدم بسبب عدم إحراز تقدم في عملية استعراض وتعديل الدستور

وذلك من خلال مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمشورة والدعم إلى السلطة القضائية وإلى غيرها من مؤسسات سيادة القانون؛ والإبلاغ وتقديم التوصيات وتنظيم أنشطة التوعية، بما في ذلك ٥ حلقات عمل، في مجال آليات العدالة الدولية والإقليمية والوطنية وإقامة العدل، لفائدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني، للمساعدة في تعزيز الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية والشفافية والاستقلالية؛

تنظيم ١٠ حلقات عمل في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة (جوبا وبانتيو وبور وملكال) وفي المناطق الأخرى التي يتركز فيها وجود المشردين داخلياً، بمشاركة قادة المجتمعات المحلية والجماعات الشبابية والنسائية، بهدف الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتنظيم ١٠ حلقات عمل مع قادة المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية من أجل الدعوة إلى إرساء وتعزيز ثقافة تراعي حقوق الانسان والتعايش السلمي

تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى المفوضية القومية لمراجعة الدستور والهيئات المختصة الأخرى لصياغة شرعة الحقوق الدستورية وغيرها من الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك من خلال عقد ١٠ اجتماعات تشاورية مع المفوضية القومية لمراجعة الدستور ووزارة العدل ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان والجمعية التشريعية الوطنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني

تقديم الدعم خلال عملية وضع الدستور عن طريق بث المناقشات الإذاعية بشأن شرعة الحقوق في الدستور الدائم، التي لم تتم صياغتها بعد، وإجراء ٥ مشاورات عامة شاملة للجميع على الصعيدين الوطني ودون الوطني من

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

		أجل تيسير توسيع نطاق مشاركة الجمهور في المناقشات المتعلقة بوضع الدستور، بما يؤدي إلى تقديم إفادات عامة إلى المفوضية القومية لمراجعة الدستور
لا	لم يحرز أي تقدم بسبب عدم إحراز تقدم في عملية استعراض وتعديل الدستور	توفير الدعم المؤسسي وتبادل المعارف من خلال عقد ٥ حلقات عمل لممثلي المفوضية القومية لمراجعة الدستور ووزارة العدل ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان والجمعية التشريعية الوطنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن شرعة الحقوق الدستورية المقترحة
٢٢	نظمت مناسبات للاحتفال بحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني واليوم الدولي لحقوق الإنسان، بالشراكة مع الوزارات والإدارات الحكومية المعنية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشملت الأنشطة المضطلع بها في جميع أنحاء البلد حلقات نقاش ومسابقات مدرسية وعروض درامية وأغان وخطب عامة وبرامج حوارية إذاعية وحلقات عمل نظمت في المجتمعات المحلية وفي مواقع حماية المدنيين وجرت بمشاركة الأشخاص المشردين داخليا والطلاب والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني وقوات الأمن والسلك الدبلوماسي وفريق الأمم المتحدة القطري على الصعيد الوطني	تنظيم وإجراء ٢٠ مناسبة للاحتفال باليوم الدولي للمرأة وحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني واليوم الدولي لحقوق الإنسان، وتوزيع المواد الترويجية لتشجيع ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها
١٢	نظمت مناسبات، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان ومنظمات المجتمع المدني، للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في آذار/مارس ٢٠١٧	
نعم	وزعت مواد ترويجية لتشجيع وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان	
نعم	واصلت البعثة دعوة جنوب السودان إلى أن يصبح عضواً في الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، رافقت البعثة الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام في جنوب السودان في اجتماع المديرين الوطنيين لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنيف، حيث أجريت مناقشات مع اللجنة المعنية بالامتنال القائم على التعاون بشأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد	القيام بأنشطة الدعوة وتقديم الدعم للحكومة لتصبح طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية وغيرها من الصكوك ذات الصلة التي تحكم الأسلحة المتفجرة
١ ٣٥٠	من أفراد الشرطة الوطنية لجنوب السودان، بما في ذلك ضباط الشرطة المتكاملة المشتركة ومصلحة السجون الوطنية	القيام بأنشطة الدعوة والرصد في مجال تقييد الشرطة المتكاملة المشتركة والجهات الفاعلة الأخرى المرتبطة بإقامة

والجهات الفاعلة الأخرى المرتبطة بإقامة العدل، تمت توعيتهم بشأن مسائل الاحتجاز التعسفي/المطول والعنف ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، وذلك من خلال المشاركة والزيارات اليومية إلى مراكز الاحتجاز. ونظرا للبيئة الغير مواتية، لم يُضطلع بهذا النشاط إلا في المكاتب الميدانية التي تسمح الظروف فيها بالتفاعل مع الجهات الفاعلة الوطنية

عقدت اجتماعات شهرية للتخطيط والتنسيق، إلى جانب العمل اليومي، مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والجهات الفاعلة الأخرى بشأن مسائل حقوق الإنسان

أطلقت البعثة حملة إعلامية تشمل ما يلي:

مناسبة تم تنظيمها، بما في ذلك ١١ مناسبة في ٨ مكاتب ميدانية، للاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان وحملة الستة عشر يوما من النشاط، و ٧ مناقشات بشأن الأطفال في ٥ مكاتب ميدانية من أجل إدكاء الوعي بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع، و ٩ حلقات نقاش/مناقشة بشأن العنف القائم على نوع الجنس لفائدة قادة من مجموعات الشباب وطلاب الجامعات في ٧ مكاتب ميدانية، و ٧ مناسبات للتوعية في ٦ مكاتب ميدانية من أجل تسليط الضوء على حملة "أطفال لا جنود" واليوم الدولي للطفل الأفريقي واليوم العالمي للطفل

من المقالات الشبكية، بما في ذلك مقال عن الزيارة التي قامت بها لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان؛ وعن مناقشات إدكاء الوعي ومناقشات المائدة المستديرة التي تناولت العنف القائم على نوع الجنس؛ وعن ارتفاع المهور وما يسببه من سرقة الماشية في تركاكا؛ وعن حملة الستة عشر يوما من النشاط في رمبيك وبانتيو

من القصص المصورة عن قضايا واضيعة تشمل حقوق الإنسان والعنف القائم على نوع الجنس والمساءلة، فضلا عن الإبلاغ عن مختلف الأنشطة ذات الصلة بما فيها "يوم الطفل الأفريقي"، وعن حلقة عمل بشأن سلامة الطفل ومسابقة في كرة القدم من أجل الترويج للتوعية بضرورة إنهاء

العدل في جميع الولايات بسيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال عقد اجتماعات شهرية للتخطيط والتنسيق، والعمل يوميا على حالات الاحتجاز المطول/التعسفي والعنف ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك تدريب أفراد من الشرطة المتكاملة المشتركة ومصلحة السجون الوطنية على مسائل حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وآداب السلوك المهني، بالامتنال التام لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

إطلاق حملة إعلامية من أجل زيادة الوعي بما يلي: (أ) حقوق الإنسان، من خلال نشر ٣ مقالات، دعما للجهود الرامية إلى الحد من انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الوعي بالتجاوزات، على المواقع الشبكية ووسائل التواصل الاجتماعي، وإنتاج فيديوهات ل ١٢ قصة و ١٢ قصة مصورة، وتنظيم وإجراء ٧ مناسبات للتوعية على المستوى دون الوطني بالاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان وحملة ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنسي (الإنجاز المتوقع ٢-١)؛ و (ب) العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع، من خلال نشر ٣ مقالات ذات صلة؛ وتنظيم وإجراء ٤ مناقشات بشأن الأطفال، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والجهات الفاعلة الأخرى؛ وتنظيم وإجراء ٥ حلقات نقاش/مناقشة بشأن العنف الجنسي (الإنجاز المتوقع ٢-٢)؛ و (ج) مسائل حماية الطفل والانتهاكات الجسيمة، من خلال تقديم الدعم إلى أنشطة إدكاء الوعي، بما في ذلك حملة "أطفال لا جنود" الوطنية واليوم الدولي للطفل الأفريقي واليوم العالمي للطفل (الإنجاز المتوقع ٢-٣)

١٣

٣٤

٨

٢٠

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

- العنف الجنسي والجنساني
- وأنتجت البعثة أيضا المواد التالية بشأن مسائل حقوق الإنسان:
- ١ برنامج إذاعي أسبوعي بعنوان "حقوقك" لمناقشة مسائل حقوق الإنسان
- ٢٠ برنامجا إذاعيا في مجال حقوق الإنسان بشأن مختلف مسائل حقوق الإنسان
- ٢ من المناقشات الإذاعية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع منظمة غير حكومية معنية بأنشطة الدعوة بشأن الطفل المحلي في جوبا ومع وزارة التعليم، حيث استضافت المناقشات أطفالا للحديث عن حقوق الإنسان للطفل وأخطار العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
- ٥ مقابلات إذاعية لإذكاء الوعي بحقوق الأطفال في أوقات النزاع
- ١ برنامج أسبوعي مواضيعي لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان مثل النهب والاعتصاب والعنف ضد المدنيين العزل، مما أسهم في أنشطة الرصد والإبلاغ التي تقوم بها البعثة
- ١٦ بث إعلانات الخدمة العامة والمقابلات خلال حملة الستة عشر يوما من النشاط، بهدف التوعية بضرورة مكافحة العنف الجنساني
- ١٨ من القصص المصورة التي تتناول مسألة شن الهجمات على الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها أعضاء لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان؛ والتحقيق في تجاوزات حقوق الإنسان في مواقع حماية المدنيين؛ وتوجيه نداءات للمدارس كي تكون مناطق سلام؛ والاحتفال بيوم حقوق الإنسان؛ وإطلاق حملة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاعتصاب؛ وزيارة مسؤولين رفيعي المستوى إلى جنوب السودان. وقد أدت أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى زيادة الاهتمام، مما أسفر عن زيادة عدد

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

القصص ذات الصلة بالموضوع.

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تعزيز رصد التجاوزات والانتهاكات المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

- ٢-٢-١ انخفاض عدد الانتهاكات والتجاوزات المؤكدة المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٦٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠)
- ٢-٢-٢ زيادة عدد التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات في جنوب السودان، التي تقدّمها الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الجماعات النسائية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤)
- تم إصدار ٩ تقارير عن حالات حقوق الإنسان في جنوب السودان تناولت العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات. وبالإضافة إلى التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2017/249)، أصدرت البعثة تقريرين عامين بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فيما أصدرت هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ٦ تقارير خلال الفترة المشمولة بالتقرير
- ولم تصدر الجهات الفاعلة الوطنية أية تقارير. وأفيد بأن المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية تخشى، بسبب تفاقم انعدام الأمن، من إصدار التقارير لأن معظم الجناة هم، بحسب ما يُقال، من أفراد القوات النظامية ومن جماعات الميليشيات المسلحة الأخرى

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

- ٤ اجتماعات عُقدت للفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، في حين لم تُنظم دورات تدريبية ويُعزى عدم عقد الدورات التدريبية المقررة وانخفاض عدد الاجتماعات إلى الصعوبات الكامنة في العمل مع الشركاء المعنيين بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ الذين أبدوا تخوفاً من الاشتراك علناً في هذه المسألة
- ومع ذلك، فقد أنشئت آلية ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية بوصفها آلية إبلاغ لكشف العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومنعه ومواجهته، بما في ذلك تنظيم وإجراء ٣ دورات تدريبية لأفراد الآلية لتعزيز تبادل المعلومات الدقيقة بشأن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وعقد ١٠ اجتماعات للفريق العامل التابع للآلية، وإعداد ونشر ٤ تقارير عن أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاعات واتجاهاته والتصدي له
- اجتماعات عُقدت للفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، في حين لم تُنظم دورات تدريبية ويُعزى عدم عقد الدورات التدريبية المقررة وانخفاض عدد الاجتماعات إلى الصعوبات الكامنة في العمل مع الشركاء المعنيين بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ الذين أبدوا تخوفاً من الاشتراك علناً في هذه المسألة
- ومع ذلك، فقد أنشئت آلية ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية على حد سواء، وواصلت البعثة رصد المؤشرات المتعلقة باحتمال ارتكاب العنف الجنسي واستمراره، التي من شأنها أن تسهم في استراتيجية الإنذار المبكر للبعثة فيما يتعلق بتعزيز منع العنف الجنسي وحماية المدنيين منه

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٥	تقارير صدرت عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، شملت مساهمة البعثة في التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2017/249) و ٤ تقارير فصلية إلى مقر الأمم المتحدة	
٣	اجتماعات مُقررة عُقدت مع الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل استعراض خطة تنفيذ البيان المشترك الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان. وقد تم وضع الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية من المقرر إطلاقها من مكتب الرئيس. ولم تتمكن البعثة من الوصول إلى الأطراف الأخرى بخصوص هذه المسألة	تنظيم ٣ اجتماعات وعقدها مع ممثلي طرفي النزاع لرصد وتعزيز تنفيذ البيان المشترك بشأن معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات
نعم	في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نظمت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمات المجتمع المدني حواراً رفيع المستوى في جوبا بشأن خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات ذات الصلة. وكان هذا الحوار يهدف إلى تحديد التدابير التي ينبغي للحكومة اتخاذها في مجال التصدي للإفلات من العقاب عن العنف الجنسي والجنساني في أوقات النزاع والسلام، وذلك من أجل تقديم الدعم إلى الناجين وتوعية الوزارات الحكومية الرئيسية والشركاء الإنمائيين الآخرين بالحاجة إلى اتخاذ تدابير بصورة شاملة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني	وضع مبادئ توجيهية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تعزيز القدرات على المستوى الوطني ومستوى الولايات لإجراء تحقیقات فعالة في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ودعم حقوق الضحايا في العدالة والجبر والتعويض عن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات
لا	لم يُعقد أي اجتماع بسبب الصعوبات الكامنة في إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة في موضوع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وبسبب إعادة ترتيب أولويات المهام بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وما تلاها من إجلاء للموظفين من منطقة البعثة	تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تنظيم ٣ اجتماعات لمنتدى المشاورات المشتركة وعقدها لتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة من أجل الدعوة والاستجابة في مجال التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
١	أُعد تقرير الأمين العام السنوي عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2017/249) الذي سلط الضوء على أنشطة الحماية والرصد التي تضطلع بها البعثة، واتجاهات وأنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان،	إعداد تقرير سنوي واحد بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان

والتدابير التي اتخذها طرفا النزاع وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل التصدي لحالات العنف الجنسي في البلد		
من الفعاليات التي نُظمت للتوعية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جميع أنحاء جنوب السودان، منها فعالية أُجريت في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، وتناولت موضوع: "منع جرائم العنف الجنسي من خلال إقامة العدل والردع في جنوب السودان"، وشارك فيها ٣٠٥ من النساء و ٩٥ من الرجال حضروا الفعاليات في مواقع حماية المدنيين في جوبا. وكانت مسألة عدم توافر إمكانية لجوء الناجين من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، إلى العدالة والحصول على التعويضات، من التحديات الرئيسية التي سلّط عليها الضوء في معظم الفعاليات.	١٥	تنظيم وعقد ١٢ حدث للتوعية، بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية، من أجل تعزيز جهود منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات
بدعم من البعثة، تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الانتهاء من وضع خطة وطنية لتنفيذ البيان المشترك الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وهي في انتظار عرضها على مجلس الوزراء لكي يوافق عليها	نعم	وضع وتنفيذ خطة عمل، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، من أجل الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، لكي يعتمد عليها مجلس الوزراء
حلقة عمل للتوعية نُظمت، استفاد منها ٧٥٩ مشاركا من المجتمعات المحلية، منهم ٥٨٨ رجلا و ١٧١ امرأة استخدمت برامج على إذاعة مرايا وغيرها من المواد المطبوعة لنشر رسائل توعية ركزت على منع تجنيد الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة، وشملت دعم الاحتفال بيوم الطفل الأفريقي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧	٢١	الترويج للوقاية من العنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف الموجه ضد الأطفال في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وجميع الولايات في جنوب السودان من خلال تنظيم ٢٢ حلقة عمل مجتمعية، بما في ذلك استخدام وسائط الإعلام المطبوعة و بث برامج على إذاعة مرايا

الإنجاز المتوقع ٢-٣: قيام الجهات الفاعلة الرئيسية بتحسين التدابير الوقائية وتهيئة بيئة حامية من أجل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والعنف وإساءة المعاملة والاستغلال

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
تحققت الزيارات الميدانية المشتركة التي قامت بها البعثة واليونيسيف مما مجموعه ١٠٦٣ حادثا من حوادث الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات والجماعات المسلحة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح والتي أضرت بنحو ٢١ ٢٥٠ طفلا (٣٩٣ ١٠ فتاة، و ٢٧٣	٢-٣-١ عدم ازدياد عدد حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المبلغ عنها، مثل حالات الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، والعنف والاعتداء الجنسيين، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف، ومنع وصول

المساعدة الإنسانية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٦٩؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠ فتي، و ٥٨٤ طفلاً جنسهم غير معروف)
(٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠٠)

وهذا يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالحوادث المبلغ عنها سابقاً خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ وعددها ٤٤٩ حادثاً، ويُعزى إلى أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ التي امتد أثرها لاحقاً إلى المنطقة الاستوائية الكبرى

توقف تنفيذ خطة العمل بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة، فضلاً عن خطة العمل بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة، في أعقاب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦

٢-٣-٢ التنفيذ الكامل لاتفاق تجديد الالتزام بخطة العمل المنقحة للجيش الشعبي لتحرير السودان الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، والتزام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

بيد أنه في أعقاب جهود الدعوة التي قامت بها البعثة واليونيسيف، أُطلق سراح ١٥٧ طفلاً في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، منهم: (أ) ٣ فتيان من الجيش الشعبي لتحرير السودان و ٧ فتيان من الدائرة الوطنية للحياة البرية لجنوب السودان في ولاية الوحدة؛ (ب) ١٢٠ طفلاً ملحقين بفصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان و ٢٥ طفلاً ملحقين بجناح المعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي؛ (ج) ٢ من الفتيان في غرب بحر الغزال،

النواتج المقررة

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

١	تقرير مشترك من البعثة واليونيسيف يتضمن مداخلات بشأن جنوب السودان في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٦ (A/72/361-S/2017/821)	رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال على أيدي القوات والجماعات المسلحة والتحقيق فيها والتحقق منها وإبلاغها إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)
٣	مذكرات أفقية شاملة ربع سنوية مشتركة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في جنوب السودان، مقدمة من البعثة واليونيسيف إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح	
١٥	دورة تدريبية نُظِّمت لفائدة ٧٥٩ مشاركاً منهم ٦٠٢ رجل و ١٥٧ امرأة من الجهات الفاعلة/الشركاء على المستوى المحلي في مجال حماية الطفل ومنظمات المجتمع المدني، من أجل زيادة تعزيز آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة	تقديم ٢٥ دورة تدريبية للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية/الشركاء ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحماية الأطفال لتعزيز آلية الرصد والتحقق والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وتقديم ٥٠ دورة تدريبية بشأن قضايا حماية الأطفال والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال للجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة
٤٦	دورة تدريبية بشأن قضايا حماية الأطفال عُقدت لفائدة	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٩٢٤ ١ مشاركا منهم ٦٩٨ رجلا و ٢٢٦ امرأة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ووزارة الدفاع، والشرطة، والسلطات المحلية، وممثلي الحكومة والمجتمع المدني

يعزى انخفاض الناتج إلى أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وإجلاء ثلثي قدرات البعثة في مجال حماية الطفل في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. والأشخاص الذين لم يتم إجلاؤهم تغيرت أولوياتهم إلى رصد الانتهاكات الجسيمة الناشئة عن أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ والإبلاغ عنها، عوضا عن إجراء دورات تدريبية

استمرت جهود المتابعة لفائدة الأطفال الذين أطلق سراحهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير والبالغ عددهم ١٥٧ طفلا، وذلك بهدف الحيلولة دون إعادة تجنيدهم في القوات والجماعات المسلحة وكفالة إعادة إدماجهم بشكل سليم في مجتمعاتهم المحلية

زيارات أجريت إلى ثكنات الجيش الشعبي في جميع أنحاء البلد للعمل معه ورصد وجود الأطفال في الثكنات

وفي إطار خطة الدعوة التي وضعتها فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بقيادة الأمم المتحدة من أجل العمل مع الجيش الشعبي لتحرير السودان على إنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ومنعها، تعاونت البعثة واليونيسيف مع لجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجيش الشعبي لتحرير السودان لتنظيم حلقة عمل مدتها أسبوع لتدريب المدربين ضمن وحدة حماية الطفل التي أعيد تنشيطها بالجيش الشعبي لتحرير السودان، وستعقد الحلقة في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتشكل إعادة إحياء أنشطة حماية الطفل ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان خطوة مهمة في سبيل تولى السلطات العسكرية والحكومية المسؤولية عن حماية الطفل وعن التنفيذ الفعال لخطة العمل

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اشتركت البعثة واليونيسيف في توفير الدعم التقني إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ولجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل إعادة إحياء اجتماع الفريق العامل التقني بشأن خطة العمل. ونتيجة للدعم التقني المقدم من الأمم المتحدة،

الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ووزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين، وسلطات الولايات والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني

تقديم الدعم للتعرف على هوية الأطفال الملقين بالجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة المرتبطة بهم، ولفرز هؤلاء الأطفال وتسجيلهم وتسريحهم، بما في ذلك أنشطة اقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم وإعادة إدماجهم في المجتمع

نعم

٦٦

نعم

تقديم الدعم لوضع خطة عمل للكيانات الحكومية والجهات المعنية الأخرى من أجل إعادة إدماج الجنود الأطفال

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان تنشيط وحدة حماية الطفل فيه عن طريق تعيين موظفين إضافيين لشؤون حماية الطفل تابعين للجيش. وعلاوة على ذلك، فقد أسفر الدعم المقدم عن تحسين التعاون والتآزر مع وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وتحسين فرص الوصول إلى ثكنات الجيش الشعبي، مما زاد إمكانية التحقق المشترك بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان

دورة تدريبية نُظِّمَت من أجل الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجهاز الشرطة الوطني لجنوب السودان، بشأن ستة انتهاكات جسيمة، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف، واستفاد منهما ١١٧٧ ضابطاً، منهم ١٠٢٨ رجلاً و ١٤١ امرأة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت البعثة واليونيسيف تدريباً لضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان مختارين من مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما أسفر عن اتفاق على تعيين مزيد من موظفات شؤون حماية الطفل في الجيش الشعبي لتحرير السودان

٢٩

دعم ورصد تنفيذ آلية الجيش الشعبي لتحرير السودان الخاصة بأوامر القيادة العسكرية والأوامر العقابية القائمة التي تقضي بحظر وتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم، وحالات الاغتصاب والعنف الجنسي، والهجمات واحتلال/استخدام القوات والجماعات المسلحة للمدارس والمستشفيات، وذلك سعياً إلى زيادة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب

العنصر ٣: تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية

الإنجاز المتوقع ٣-١: تهيئة بيئة تسودها السلامة والأمن لتيسير وصول المساعدة الإنسانية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

وقعت ١٠١٩ حادثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بسبب زيادة عدائية بيئة العمل إجمالاً للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء جنوب السودان

قامت البعثة بفحص وتطهير ٣٣٦ كيلومتراً من الطرق للتخفيف من حدة الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والسماح بحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك تطهير ٣٠ كيلومتراً من الطرق في أبوروك، حيث يسّرت البعثة الاستجابة الإنسانية لإتاحة نقل المياه وغيرها من اللوازم المنقذة للحياة

تعطّل التقدم المحرز في بلوغ عدد الكيلومترات المقرر تطهيره تعطلا ملحوظاً بسبب القيود المفروضة على الوصول وزيادة انعدام الأمن،

٣-١-١ عدم ازدياد عدد الحوادث التي تُمنع فيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول إلى المناطق المتضررة بسبب انعدام الأمن (٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٣٩؛ و ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٢٠ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٢٠)

٣-١-٢ عدد الكيلومترات من الطرق التي تشملها عمليات الفحص أو التطهير أو مرافقة القوافل/التأكد من سلامة مسارات

ولا سيما في المناطق التي كانت مستقرة سابقاً مثل المنطقة الاستوائية الكبرى حيث تعذر أو ألغى بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ نشر الأصول الميكانيكية الكبيرة القادرة على تطهير الطرق بكفاءة	القوافل التي تسير على طرق محددة ذات أولوية للتخفيف من حدة الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، والسماح بحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني (٢٠١٤/٢٠١٥: تطهير/فحص ٢ ٣٥٠ كيلومتراً من الطرق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١ ٧٠٥ كيلومتراً؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢ ٥٠٠ كيلومتر)
---	---

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

نفذت البعثة خطط عملها المتعددة الجوانب لتحسين سبل الوصول وهيئة بيئة آمنة ومأمونة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وشملت خطط العمل التحاور مع أصحاب المصلحة المحليين والمجتمعات المحلية والشركاء في المجال الإنساني لتحديد القيود الرئيسية على سبل وصول السكان والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ولتوفير الحماية من جانب القوة، عند الطلب؛ والمشاركة في المنتديات التنسيقية على مستوى الولايات وعلى المستوى الوطني لكفالة مراعاة احتياجات الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وإدراجها في التخطيط للطوارئ	نعم	تنفيذ خطط العمل في جميع الولايات لتحسين سبل الوصول وهيئة بيئة آمنة ومأمونة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما يشمل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة
وفي لير، دعمت البعثة سلامة وأمن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من خلال إيوائها في قاعدة العمليات المؤقتة باعتبارها ملاذاً أخيراً. وفي جميع أنحاء البلد، عملت البعثة بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على تحديد المخاطر الأمنية، وتعميم قواعد السلامة والأمن، ووضع إجراءات تشغيلية موحدة عند الحاجة		
وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نظمت البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة حلقات عمل مشتركة في كواجوك لتوعية النظراء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية بشأن مهام حماية المدنيين والمبادئ الإنسانية. وعلى الصعيد الوطني، شاركت البعثة والشركاء في المجال الإنساني في مبادرات مختلفة بهدف تحديد الأدوار والمسؤوليات على نحو أفضل		
قامت البعثة بفحص وتطهير ٣٣٦ كيلومتراً من الطرق ذات الأولوية لزيادة حرية تنقل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وموظفي الإغاثة، بما في ذلك في كوج حيث أتاح	نعم	فحص الطرق ذات الأولوية وتطهيرها وتوفير حراسة القوافل/التأكد من سلامة مسارات القوافل لضمان حرية تنقل الجهات العاملة في مجال العمل الإنساني وموظفي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

فحص الطرق الوصول إلى السكان المتضررين من المجاعة		الإغاثة بأمان أكبر، والتحقق من جميع مواقع هبوط الطائرات المروحية في غضون ٧٢ ساعة من صدور تكليف بالمهمة من البعثة
وتمت تلبية ما نسبته ١٠٠ في المائة من الطلبات المتعلقة بمواقع هبوط طائرات الهليكوبتر في غضون ٧٢ ساعة من إسناد المهام		
يوماً من أيام عمل الجنود المتنقلين أجرتها الوحدة النهرية	٨ ٤٣٤	إنجاز ٢١ ٨٤٠ يوماً من أيام عمل الجنود المتنقلين تجريبها الوحدة النهرية من أجل تيسير وصول وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى إلى مناطق حماية المدنيين على طول النيل الأبيض (موقعان ٣٥ × ٣٥ جندياً في اليوم ٦ × دوريات في الأسبوع، لمدة ٥٢ أسبوعاً)
يعزى انخفاض عدد أيام عمل الجنود المتنقلين إلى انخفاض عدد الدوريات المنجزة (دوريتان إلى ثلاث دوريات أسبوعياً، بحجم قوة يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ جندياً، لموقعين) نتيجة نقص الموارد المتاحة للدوريات العادية بسبب توفير الوحدة النهرية دوريات لحماية القوافل، تستغرق وقتاً أطول لإنجازها، وبسبب القيود المفروضة على العمليات المقررة للبعثة		
شاركت البعثة في اجتماعات أمنية أسبوعية، ومنتديات إنسانية مثل مجموعة الفريق العامل المعنية بالإنعاش المبكر ومختلف المجموعات الإنسانية، حيث قدمت إلى المنظمات الإنسانية معلومات مستكملة عن الظروف السائدة والوضع الأمني، ولا سيما التوترات الطائفية، وبيئة النزاع إجمالاً، والمعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر، واحتياجات المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين. ونظمت البعثة أيضاً بعثات ميدانية للتحقق من الحالة الأمنية في المناطق المتضررة من النزاع. وفي مواقع حماية المدنيين، شاركت البعثة في اجتماعات تنسيقية أسبوعية لرصد الشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن والإبلاغ عنها	نعم	الإسهام في توعية أفراد المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بظروف النزاع من منظور محلي بتقديم إحاطات شهرية، عند الاقتضاء
أطلقت البعثة حملة إعلامية شملت ما يلي:		إطلاق حملة إعلامية للتوعية بشأن ما يلي: (أ) الأنشطة المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إزالة الألغام والتحقق من الطرق من خلال نشر ٣ قصص على المواقع الشبكية ومنابر ووسائل التواصل الاجتماعي وإنتاج ٦ قصص بالفيديو و ٦ قصص مصورة لوسائل التواصل الاجتماعي التابعة للبعثة ووسائل الإعلام المحلية والدولية (الإنجاز المتوقع ٣-١)؛ و (ب) الجهود الرامية إلى منع الحوادث الأمنية و/أو الاستجابة لها، بما في ذلك الجهود المبذولة لتدريب أفرقة
قصة على المواقع الشبكية، منها ٣٠ قصة عن أعمال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية شؤون اللاجئين و ٣٠ قصة عن جهود أفراد البعثة العسكريين وأفراد الشرطة	٦٠	
قصة مصوّرة، منها ١٠ قصص عن أعمال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين، و ٣٨ قصة عن جهود أفراد البعثة العسكريين	٤٨	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
الرصد المجتمعية ومساعدتها في مواقع حماية المدنيين بنشر ٣ قصص على المواقع الشبكية ومنابر وسائل التواصل الاجتماعي وبث ٤ برامج على إذاعة مرايا (الإنجاز المتوقع ٣-٢)	٣	وأفراد الشرطة مقابلات إذاعية مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تناولت الأنشطة التي تضطلع بها الدائرة من أجل الحد من المخاطر في مرافق البعثة، ولفائدة الأشخاص المقيمين في مواقع حماية المدنيين في بور وبانتيو وملكال
	١	مناقشة إذاعية متعلقة بتعامل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مع الذخائر غير المنفجرة التي تم جمعها وتدميرها في بانتيو، وفي إحدى القواعد العسكرية السابقة في جوييك
	٣	مقابلات إذاعية قدمت إنذارات بشأن الذخائر غير المنفجرة وحذرت الجمهور من أخطار مخلفات الحرب إضافةً إلى ذلك، أنتجت البعثة أغنية للتوعية بأخطار الألغام الأرضية
	١٨	قصة بالفيديو غطت العديد من الدوريات الأرضية المسيرة إلى ياي وكاجو كاجي وكودا، صورت الحالة الأمنية الهشة في تلك المدن، في حين سلطت قصص أخرى الضوء على أثر المجاعة في ولاية الوحدة وعلى زيارة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	الإنجاز المتوقع ٣-٢: تحسين الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المحددين وأصول الأمم المتحدة ومنشأتها
٣-٢-١ انخفاض عدد الحوادث الأمنية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وحولها التي يتسبب فيها جميع أطراف النزاع (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٨٣٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٢٠)	أبلغ عن ٨٣٦ ٢ حادثاً من الحوادث الأمنية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وحولها، انطوت على احتمال تشكيل خطر أمني على موظفي البعثة وأصولها ومنشأتها. وقد تعاونت البعثة بشكل وثيق مع الزعماء المحليين في مواقع حماية المدنيين ضمن سياق التعامل مع هذه الحوادث	
٣-٢-٢ عدم ازدياد عدد الحوادث الأمنية وانتهاكات اتفاقات مركز القوات في ما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المحددين وأصول الأمم المتحدة ومنشأتها في جميع أنحاء جنوب السودان (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٦٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥٠)	أبلغ عما مجموعه ٢٣٠ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك ١٣٣ حادثاً مرتبط ارتباطاً مباشراً بحرية التنقل. وسُجِّل في الفترة نفسها ما مجموعه ٨٩٤ حادثاً أمنياً من مختلف الأنواع أضرت بموظفين في الأمم المتحدة ومجموعات تابعة لها ومتعاقدين معها	
٣-٢-٣ ازدياد عدد الأفراد الذين يتلقون تدريباً للتوعية بخطر الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب أثناء التدريب على نَحْج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، والدورات التدريبية	قدمت البعثة إحاطات بشأن الوعي بالمخاطر الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة ١٦٨ ٢ من موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. وقد نُظمت هذه الإحاطات بواسطة	

التمهيدية لضباط الاتصال العسكري، والطلبات المخصصة الواردة من عناصر البعثة والشركاء العاملين في مجال العمل الإنساني. (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥٥٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٧٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٨٠٠)	التدريب على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية ومن خلال الدورات التدريبية التوجيهية لضباط الاتصال العسكري، وكذلك استجابة لمختلف الطلبات المخصصة المقدمة من عناصر البعثة والشركاء في المجال الإنساني
---	--

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

توفير دورات تدريبية للتوعية بخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة ١٨٠٠ من العاملين في مجال العمل الإنساني وموظفي البعثة لزيادة معرفتهم بالأخطار وكيفية العمل في بيئة ملوثة بهذه الألغام والمخلفات	٢١٦٨	عاملا في المجال الإنساني وموظفا في الأمم المتحدة تلقوا تدريباً للتوعية بخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب من أجل زيادة معرفتهم بالأخطار وكيفية العمل في البيئات الملوثة
تعميم معلومات وإرشادات في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام على الجهات المعنية والشركاء، بما فيها الخرائط والمعلومات المستكملة، وتنفيذ عمليات إزالة الألغام، والحوادث الناجمة عن الألغام و/أو المتفجرات من مخلفات الحرب والأخطار الجديدة أو القائمة التي تشكلها الألغام و/أو المتفجرات من مخلفات الحرب	نعم	استكملت المعلومات والخرائط والتوجيهات ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام (بما في ذلك ما يتصل بالحوادث، والأخطار الجديدة أو القائمة، والعمليات) بصورة شهرية ووزعت على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وشركاء الأمم المتحدة. وتم بانتظام تزويد الجهات المعنية بالخرائط المصممة خصيصاً من أجل تسليط الضوء على الأخطار المعروفة في المناطق التي تستهدفها هذه الجهات
٢٥٤٠٤٠ يوماً من أيام عمل القوات الثابتة لتوفير الأمن لجميع قواعد البعثة (٢٤ جندياً في اليوم × ٢٩ موقعاً) (من بينها ١٢ لمقر قيادة الكتيبة، و ١٠ مكاتب ميدانية، و ٥ من قواعد عمليات السرايا، و ٢ من قواعد دعم المقاطعات) (٣٦٥ × يوماً)	٥٠٦ ٨٨٢	يوماً من أيام عمل أفراد القوات الثابتة جرى توفيرها تعزى الزيادة إلى ارتفاع عدد مقرات الكتائب من ١٢ مقراً، وهو العدد المقرر في الأصل، إلى ١٣ مقراً بسبب نشر كتيبة إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبسبب التغييرات المستمرة في الحالة الأمنية التي استوجبت زيادة الأمن الثابت للمنشآت الحيوية
القيام بالدعوة لدى الوحدة الوطنية للحماية الدبلوماسية وموظفي الهجرة والجهات الفاعلة في مجال أمن المطارات وإقامة اتصالات يومية معها بشأن حرية تنقل موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك انتهاكات اتفاقات مركز القوات	نعم	أجرت البعثة اتصالات يومية مع موظفي الهجرة الوطنيين وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال أمن المطارات، وقامت بأنشطة دعوة لديهم بشأن المسائل المتصلة بحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة. ولقد تم منذ أواخر آذار/مارس ٢٠١٥ تعليق خدمات الوحدة الوطنية للحماية الدبلوماسية في مطار جوبا الدولي

العنصر ٤: دعم تنفيذ اتفاق السلام

الإنجاز المتوقع ٤-١: تتلقى المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق لرصد وتنسيق تنفيذه الدعم وتضطلع بدورها

عقدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ٧ اجتماعات عامة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تُعقد اجتماعات في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بسبب اندلاع أعمال العنف في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦ وما أعقبها من رحيل قيادة المعارضة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أنشأت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ٦ لجان عاملة استناداً إلى الفصول المواضيعية من اتفاق السلام، وهي: (أ) الحوكمة؛ (ب) الأمن؛ (ج) المساعدة الإنسانية؛ (د) إدارة الموارد والإدارة الاقتصادية والمالية؛ (هـ) العدالة الانتقالية؛ (و) الشؤون الدستورية. وعقدت اللجان العاملة، المؤلفة من وزراء في الحكومة أو ممثلين تقنيين معينين وأعضاء في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، اجتماعات منتظمة لتقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ اتفاق السلام، ووضعت توصيات لدعم أعمال اللجنة.

باشرت البعثة وواظبت على التنسيق بصورة منتظمة مع آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (آلية الرصد)، ومقرها في جوبا. وفي الميدان، عقدت البعثة اجتماعات يومية مع أفرقة الرصد والتحقق من أجل التخطيط لتسيير الدوريات. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان هناك ١٦ فريقاً، وقُدِّم ٩٦ تقرير رصد، على الرغم من القيود. وهذه الأفرقة موجودة في جوبا (مقر آلية الرصد) وأويل وبانتيو وبور وبونج وملكال وملوط وناصر ولير وبيبور ورنك وتوريت وووا ويامبيو. أما فريقا أيود وياي فقد عملا انطلاقاً من جوبا.

في شباط/فبراير ٢٠١٦، أنشئ مركز جوبا للعمليات المشتركة وباشر عمله في إطار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وقد أوفدت البعثة ٦ من ضباط الاتصال العسكري والشرطي. وبعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، توقف مركز جوبا للعمليات المشتركة عن العمل وعُلِّقت أنشطة التنسيق. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، وافق وزير الداخلية على إنشاء مركز جديد للعمليات المشتركة في جوبا أذن لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية والبعثة بالمشاركة فيه. ويعمل هذا المركز المعاد تشكيله بقدرة تشغيلية أولية منذ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد أوفدت البعثة ٥ ضباط اتصال عسكري وضباط اتصال أمني.

٤-١-١ عقد اجتماعات اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بشكل منتظم وبمشاركة جميع الأطراف، للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢)

٤-١-٢ تؤدي جميع الأفرقة الـ ١٢ المعنية بالرصد والتحقق التابعة لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عملها وتستجيب بسرعة للشكاوى المتعلقة بخرق وقف إطلاق النار وترصد مواقع التجميع بصورة منتظمة

٤-١-٣ يؤدي مركز العمليات المشتركة عمله على نحو كامل وفقاً لاتفاق السلام

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

٩ شاركت البعثة، بصفتها طرفاً موقعاً على اتفاق السلام وعضواً رسمياً في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، مشاركة فاعلة في جميع الاجتماعات العامة السبعة التي عقدتها اللجنة وفي اجتماعين رفيعي المستوى لمجموعة شركاء اللجنة عُقدت على

تقديم الدعم إلى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام عن طريق المشاركة في ١٤ من اجتماعاتها، إضافة إلى بذل المساعي الحميدة

صعيد المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ممثلون تقنيون للبعثة في لجان العمل التابعة للجنة المكلفة بتقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ اتفاق السلام

وبذلت البعثة أيضاً مساعي حميدة لدعم تنفيذ اتفاق السلام على نحو شامل للجميع. وتضمنت تلك المساعي العمل في إطار تعاون ثنائي مع أعضاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، من أجل الدعوة إلى وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام، والتأكد من أن عملية الحوار الوطني والمبادرات الإقليمية تكمل تنفيذ اتفاق السلام ولا تتضارب معه

ويُعزى انخفاض عدد الاجتماعات عما كان مقرراً إلى عدم عقد اجتماعات للجنة المشتركة للرصد والتقييم في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ نتيجة أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وما أعقبها من رحيل قيادة المعارضة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

اجتماعات تحضيرية عُقدت مع الشركاء الإقليميين والدوليين ومع مجموعة "أصدقاء جنوب السودان" قبل كل اجتماع عام للجنة المشتركة للرصد والتقييم. وكانت الاجتماعات التحضيرية بمثابة منتدى لكفالة انسجام المواقف وصياغة رسائل مشتركة وتوصيات متسقة بشأن تنفيذ اتفاق السلام

يُعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى أن اللجنة لم تعقد اجتماعات عامة في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

على الرغم من صعوبة السياق السياسي في أعقاب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة من خلال العمل مع المؤسسات الرئيسية المشاركة في اتفاق السلام، بما فيها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والمجلس التشريعي الوطني الانتقالي وآلية الرصد والتحقق المشتركة للرصد والتقييم والهيئات الأخرى المنشأة بموجب اتفاق السلام. وعلى وجه التحديد، شاركت البعثة، بصفتها طرفاً موقعاً على اتفاق السلام، في الاجتماعات العامة للجنة المشتركة للرصد والتقييم وفي اجتماعات فرقها العاملة، وعقدت اجتماعات لشركاء جنوب السودان الدوليين، وحضرت اجتماعات هيئة إيغاد

٨

التشجيع على تقديم دعم موحد ومتسق من المجتمع الدولي إلى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ولتنفيذ اتفاق السلام بعقد ١٤ اجتماعاً مع المنظمات الدولية الشريكة وأعضاء السلك الدبلوماسي والكيانات الإقليمية

نعم

إسداء المشورة عن طريق إجراء مشاورات مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حسب الحاجة، بما في ذلك بذل المساعي الحميدة لدى الأطراف بغرض تسوية المسائل الخلافية، ودعم وضع سياسات وطنية قائمة على الشفافية والمشاركة والمساءلة في اتخاذ القرار، بما في ذلك مشاركة المرأة على جميع مستويات الحكم

واجتماعات الاتحاد الأفريقي، وأسدت المشورة الاستراتيجية والتقنية دعماً لتنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام. ودعت البعثة أيضاً إلى إقامة حوار وطني شامل للجميع ودعمته بغية تعزيز نتائج اتفاق السلام

اجتماعاً ومنتدى ومائدة مستديرة عُقدت وعملت فيها البعثة على نحو مكثف مع أصحاب المصلحة للتشجيع على فسخ المجال السياسي لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة، وشملت ما يلي:

(أ) عقد اجتماع مع المجموعة الشاملة الممثلة للمجتمع المدني لشرح ولاية البعثة ودورها في دعم عملية السلام؛

(ب) عقد اجتماع مع ممثلي مجلس كنائس جنوب السودان، بناءً على طلبهم، لمناقشة دور البعثة في تعزيز السلام والأمن؛

(ج) حضور اجتماع استشاري استضافته فرقة عمل المجتمع المدني التطوعية لتنفيذ اتفاق السلام من أجل تشجيع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على استخدام المجال الذي يتيح الحوار الوطني للاضطلاع بدور بناء في هذه العملية؛

(د) عقد اجتماع مع التجمع البرلماني النسائي لتبادل تجارب مقارنة عن الجهود التي تبذلها النساء من أجل تحقيق السلام والمصالحة؛

(هـ) عقد اجتماع مع المنتدى النسائي الشهري؛

(و) المشاركة في اثنين من منتديات النقاش ركزا على النظام الاتحادي وعلى السياسة الاقتصادية وتم تنظيمهما مع مركز إيبوني للدراسات الاستراتيجية في جامعة جوبا؛

(ز) حضور ٤ منتديات النقاش استضافها معهد سود بشأن عملية السلام والديناميات المتصلة بها؛

(ح) المشاركة في ٣ جلسات مائدة مستديرة للمجتمع المدني من أجل تبادل الآراء بشأن الآثار المترتبة على اتفاق السلام

يُعزى ارتفاع عدد الاجتماعات والمنتديات والموائد المستديرة إلى زيادة الجهود التي تبذلها البعثة للتخفيف من حدة التوترات ولتعزيز الحوار السياسي بين جميع أصحاب المصلحة من

١٤

تنظيم وعقد ٦ اجتماعات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الوطني، بمن في ذلك ممثلو الجماعات النسائية، من أجل التشجيع على فسخ المجال السياسي أمام طائفة أوسع من الجهات الفاعلة السياسية ومن المجتمع المدني، مع إجراء مناقشات بشأن المشاركة في العمليات والمستجدات السياسية والديناميات السياسية المتطورة، بما في ذلك ولاية البعثة ودورها في دعم العمليات السياسية وعمليات السلام واتفاق السلام، وكذلك عقد اجتماعات شهرية مع أصحاب المصلحة في جنوب السودان الذين يضمون المجتمع المدني والجماعات الدينية وممثلين للأشخاص ذوي الإعاقة وجماعات الشباب والمنظمات النسائية والأوساط الأكاديمية، من أجل مناقشة القضايا الرئيسية، وتشجيع ودعم المشاركة الكاملة والشاملة للجميع في العمليات السياسية

أجل تحقيق عملية سياسية تتسم بالشمول، وفق ما نصّ عليه اتفاق السلام

اجتماعاً وإحاطة عُقدت في المناطق المتضررة من النزاع في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة، وكذلك في جوبا. وواظبت البعثة أيضاً على إجراء اتصالات غير رسمية منتظمة مع النظراء في هيئة إغاد في منطقة أعالي النيل الكبرى وشرق الاستوائية وجوبا لتبادل المعلومات والتقارير. وفي أويل، عُقدت اجتماعات ضمن سياق التحضير لإيفاد البعثات الميدانية المشتركة

وتعدّر بلوغ العدد المقرر من الإحاطات بسبب الحالة الأمنية السائدة في المناطق الواقعة ضمن منطقة أعالي النيل الكبرى

بعثة مشتركة أوفدت إلى ولاية أعالي النيل ووسط الاستوائية وشرق الاستوائية وواو ويامبيو وأويل والوحدة. ولم توفّد بعثات مشتركة إلى جونقلي لأن هيئة إغاد لم تتمكن من الوصول إلى معظم المواقع بمواردها الخاصة

يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة النزاع في ياي وكاجو كيجي، الأمر الذي تطلّب زيادة عدد البعثات لنزع فتيل التوترات ودعم تسوية النزاع بالوسائل السلمية

وضعت البعثة قائمة مرجعية للمسائل الجنسانية لتستخدمها أفرقة الرصد والتحقق التابعة لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، يسرّت البعثة تنظيم دورتين تدريبيتين عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعن العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة ٣٣ مراقباً من آلية الرصد، من بينهم ٦ نساء

قدمت البعثة الدعم إلى آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من خلال تنظيم اجتماعين في الشهر على الصعيد الوطني مع أمانة الآلية لكفالة التنسيق والتفاهم بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ممثلون للآلية في معظم اجتماعات التنسيق الأسبوعية التشغيلية التي تعقدها البعثة على الصعيد العملي في جوبا. ودعمت البعثة أيضاً تنفيذ اتفاق السلام من خلال توفير إمكانية وصول الأفراد العاملين في الآلية (من خلال تجهيز بطاقات الهوية وتصاريح عبور المركبات) ونقلهم وتلبية طلبات الرحلات الجوية الخاصة لعملياتهم في جميع أنحاء جنوب السودان

٣٢

تقديم الدعم في مجال التخفيف من حدة النزاعات وإدارتها وتقديم المساعدة في جمع المعلومات المراعية للاعتبارات الجنسانية عن طريق عقد ٣٦ اجتماعاً وإيفاد ١٢ بعثة مشتركة مع أفرقة الرصد والتحقق التابعة لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إلى منطقة أعالي النيل الكبرى، لتنفيذ الاتفاق

٧٦

نعم

وضع قائمة مرجعية للمسائل الجنسانية لتستخدمها أفرقة الرصد والتحقق من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة الرصد والتحقق

نعم

تقديم الدعم إلى آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بطرق منها تيسير إيفاد أفرقة الرصد والتحقق عن طريق التواصل اليومي مع اللجنة التقنية المشتركة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنسيق العمليات، وتنظيم اجتماعين في الشهر لتناول القضايا المتعلقة بدعم الآلية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إنجاز ٦٠٠ ٨٧ يوم من أيام عمل القوات المتنقلة في إطار أفرة متكاملة دعماً لأفرة الرصد الـ ١٢ التابعة لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من أجل دعم رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (٢٠ جندياً × ١٢ فريقاً تابعاً للآلية لمدة ٣٦٥ يوماً)	٨ ٩٧٨	يوماً من أيام عمل الجنود المتنقلين نُفذت في إطار فرق متكاملة دعماً لأفرة الرصد والتحقق التابعة لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية يعزى انخفاض عدد أيام عمل القوات المتنقلة عما كان مقرراً إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية من القوات، حيث لم تُقدم الحماية للقوات إلا بناء على طلب آلية الرصد
تقديم الدعم لأفرة الرصد والتحقق التابعة لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك توفير السكن والدعم الإداري واللوجستي	نعم	وفرت البعثة خدمات حراسة المواقع الثابتة في ١٤ موقعاً من مواقع آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (في أويل وبانتيو وبور وبوني ولير وملوكال وملوط وناصر وببور ورنك وتوريت وبامبيو وواو وجوبا) من خلال توفير ترتيبات الإقامة في قواعد البعثة وخدمات الأمن المتنقلة أثناء البعثات الميدانية
نشر أفلام فيديو وصور ووثائق أخرى بشأن الدعم الذي تقدّمه البعثة من أجل تنفيذ اتفاق السلام، ويشمل ذلك تنظيم وعقد حلقات نقاش لبتّها على إذاعة مرايا من أجل إذكاء الوعي بالأدوار والمسؤوليات الموكلة بالجهات الفاعلة المعنية التي تدعم تنفيذ الاتفاق، وبثّ مسلسل درامي أسبوعي ترويجاً للسلام والمصالحة	٢٤	حلقة نقاش ومناسبة توعوية أخرى عُقدت في جميع أنحاء جنوب السودان لتسليط الضوء على أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المعنية التي تدعم تنفيذ اتفاق السلام، لا سيما في المناسبات الرئيسية مثل يوم الأمم المتحدة واليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة
	٢	مناقشتان على الهواء أُجريتَا مع رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بشأن التحديات والآفاق المتعلقة بتنفيذ وقف لإطلاق النار في جنوب السودان
	٥	عمليات بث مباشر للاجتماعات العامة التي عقدتها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم والشركاء في السلام في جوبا
	٢	مقابلتان إذاعيتان أُجريتَا مع الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية عن دعم تنفيذ اتفاق السلام والدور الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية
	١٠	حلقات أنتجت من مسلسل درامي إذاعي أسبوعي بعنوان جسر كوبري سعت إلى تعزيز السلام وتشجيع المصالحة في المجتمعات المحلية
	١٠	حلقات بُثّت من البرنامج الإذاعي الأسبوعي صانعو السلام على إذاعة مرايا
	٤٧	قصة على الإنترنت أنتجت عن تنفيذ اتفاق السلام مع قيادة البعثة ومسؤولين حكوميين وممثلين للجنة المشتركة للرصد والتقييم ولآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية

الانتقالية

٢٩ قصة بالصور الفوتوغرافية أنتجت عن تنفيذ اتفاق السلام مع قيادة البعثة ومسؤولين حكوميين وممثلين للجنة المشتركة للرصد والتقييم ولآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية

٢٩ قصة مسجلة بالفيديو أرسلت على شبكة يونيفيد. وقد نُشرت هذه القصص أيضاً بصورة منفصلة في برنامج أسبوعي بعنوان "هذا الأسبوع!" على وسائل التواصل الاجتماعي، وسلّط الضوء على شتى أشكال عمل قيادة الأمم المتحدة مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وعلى الزيارات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية (أنتج ما مجموعه ١٥ قصة)

١ حملة فيديو أسبوعية بعنوان "أصوات السلام" نُشرت على صفحة الاستقبال التابعة للبعثة وفي وسائل التواصل الاجتماعي بهدف تعزيز السلام

١٤ إعلان خدمة عامة أنتج عن حملة "أصوات السلام"

نعم أنجزت جميع عمليات تجديد المباني وتركيب المعدات لمركز العمليات المشتركة في جوبا في مجمع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا. وقد تم إيفاد أول ٥ ضباط من أصل ٩ ضباط اتصال مقرر من البعثة لتغطية الاحتياجات من الموظفين في مركز العمليات المشتركة

تقديم الدعم فيما يتعلق بالتخطيط للترتيبات الأمنية الانتقالية المتفق عليها ووضعها، بما في ذلك إنشاء مركز العمليات المشتركة وتشغيله

الإنتاج المتوقع ٢-٤: إضفاء الطابع المؤسسي على اتفاق السلام في الدستورين المؤقت والدائم، واستكمال تعديل/صياغة التشريعات الرامية إلى دعم برنامج الإصلاح الأوسع نطاقاً وفقاً لاتفاق السلام

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

كان من المتوقع أن تكتسب العملية الأوسع لمراجعة وتعديل الدستور زخماً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦ غير أن أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ وما أعقبها من توسيع لنطاق النزاع في جميع أنحاء البلد أثراً تأثيراً كبيراً على تنفيذ الجوانب الدستورية لاتفاق السلام. ونتيجة لذلك، لم يُشرع في تنفيذ الخطوات المبينة في اتفاق السلام والمتعلقة بالعملية الدستورية، بما في ذلك إعادة تشكيل المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، تغيرت

٢-٤ الاتفاق على التعديلات الدستورية المقترحة والعناصر الرئيسية لمشروع الدستور الدائم مع قيام المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور بإجراء مشاورات عامة مُثَقَّل فيها جميع الأطراف، وصياغة ثلاثة تشريعات في مجالات الإصلاح الأساسية لتنفيذ اتفاق السلام

تشكيل اللجنة الوطنية لتعديل الدستور عقب إعادة تشكيل حكومة
الوحدة الوطنية الانتقالية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة والدعم بشأن إنشاء المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور وحسن أدائها عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية	لا	عقدت البعثة اجتماعاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مع الرئيس الجديد للمفوضية الوطنية لمراجعة الدستور للاطلاع على آخر مستجدات أعمالها وعلى حالة تنفيذ عملية تعديل الدستور
لم يتحقق الناتج المقرر نظراً لعدم إحراز تقدم في عملية مراجعة وتعديل الدستور خلال الفترة المشمولة بالتقرير		واصلت البعثة الاضطلاع بدورها في بذل المساعي الحميدة، ودعت إلى الإسراع بتنفيذ أحكام اتفاق السلام، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة بالدستور وإعادة تشكيل المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور
تنظيم ثلاث حلقات عمل مع أعضاء المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور بهدف تشجيع اعتماد المعايير وأفضل الممارسات المقبولة دولياً في عملية صياغة الدستور الدائم	لا	لم يتحقق الناتج المقرر نظراً لعدم إحراز تقدم في عملية مراجعة وتعديل الدستور خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تنسيق الدعم الدولي لعملية مراجعة الدستور لكفالة التجانس والاتساق في تقديم المساعدة من خلال إنشاء منتدى تشاوري لكبار المسؤولين وفريق استشاري تقني	لا	لم يتحقق الناتج المقرر نظراً لعدم إحراز تقدم في عملية مراجعة وتعديل الدستور خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تقديم المشورة والمساعدة التقنية والدعم إلى المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور بشأن صياغة الدستور الدائم، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني	لا	رغم أن إنشاء المنتدى والفريق الاستشاري متوقف على إعادة تشكيل المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور وعلى حسن إدائها، فقد عملت البعثة، بصفتها عضواً في أحد الأفرقة التي أنشأتها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم من أجل السهر على الشؤون الدستورية، بصورة منتظمة مع الأعضاء الآخرين، بمن فيهم الشركاء الدوليون، لبحث المستجدات وتقييم التقدم المحرز صوب إعادة تشكيل المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور ومباشرة عملية مراجعة الدستور. وقدمت البعثة أيضاً الدعم إلى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم من خلال وضع مصفوفة لتقييم تنفيذ الأحكام الدستورية من اتفاق السلام وإنارة السيبل أمام العمليات السياسية الجارية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم ثلاثة منتديات مائدة مستديرة مع فئات مستهدفة مختارة من أصحاب المصلحة في جنوب السودان لإذكاء الوعي بالقضايا الأساسية، يُسترشد بها في عملية التشاور العامة لصياغة الدستور الدائم، ولتشجيع المشاركة الواسعة في هذه العملية	لا	لم يتحقق الناتج المقرر نظراً لعدم إحراز تقدم في عملية مراجعة وتعديل الدستور خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تقديم المشورة والمساعدة التقنية والدعم إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في عملية تحديد التشريعات الرئيسية ومراجعتها وصياغتها، وفقاً لمجالات الإصلاح المشار إليها في اتفاق السلام	لا	شاركت البعثة في ٤ اجتماعات لفريق عامل تابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم ركزت تحديداً على الشؤون الدستورية. واتصلت البعثة مع أمين عام المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور ورئيسها للتعرف على آخر مستجدات الأنشطة الجارية، وبحث التقدم المحرز في مسألة مراجعة الأطر التشريعية الرئيسية، والتأكيد من جديد على استعدادها لتقديم المساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، أعدت البعثة تحليلاً لمشروع التعديلات الدستورية المقترحة من أجل تبادل مع الجهات المعنية، عند الاقتضاء.
		إلا أن الناتج المقرر لم يتحقق نظراً لعدم إحراز تقدم في عملية مراجعة وتعديل الدستور خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الإنجاز المتوقع ٣-٤: إجراء الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية بعد انقضاء الفترة الانتقالية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٤ ١- تضطلع اللجنة الوطنية للانتخابات بكامل مهامها، وتجري الأعمال التحضيرية للانتخابات حسب المواعيد المقررة، وفقاً للجدول الزمني الوارد في اتفاق السلام	كان تنفيذ الأحكام المتعلقة بالانتخابات في اتفاق السلام يتوقف على إنجاز عملية تعديل الدستور. ونظراً لعدم إحراز تقدم في عملية تعديل الدستور، لم يُعد تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات على النحو المطلوب في اتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولذلك لم يُحرز أي تقدم على صعيد العملية الانتخابية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تقديم المساعدة التقنية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، إلى اللجنة الوطنية للانتخابات، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن التشريعات الانتخابية ذات الصلة وصياغتها	لا	لم يُعد تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات على النحو المطلوب في اتفاق السلام. ونتيجة لذلك، لم تتمكن البعثة من تقديم الدعم المتوخى، لعدم وجود نظراء محليين تعمل معهم من أجل المضي قدماً بالعملية الانتخابية. ومع ذلك، ظلت البعثة على اتصال مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع الشركاء الدوليين بشأن ضرورة اتباع نهج منسق ومتسق لتشجيع الأطراف المعنية على تنفيذ أحكام اتفاق السلام بصفة عامة،

والعناصر اللازمة لبدء الأعمال التحضيرية للانتخابات

الإنجاز المتوقع ٤-٤: تهئية بيئة آمنة ومأمونة من خلال معالجة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية معالجة شاملة لمسائل العدالة وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٤-٤-١ انتهاء مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين من وضع خريطة طريق شاملة لإحداث تغيير في قطاع الأمن، تشكّل أساس عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية إصلاح قطاع الأمن

عقد مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين حلقة عمل تشاورية في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لمناقشة التمويل واستعراض حالة تنفيذ الأولويات وتنقيح الجداول الزمنية. وقد سُرع في العمل على وضع مشروع تقييم للأمن الاستراتيجي ومشروع إطار سياساتي لقطاع الأمن، لكن هذا العمل لم يكتمل، مما أدى إلى حالات تأخير في تنفيذ عمليات من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتجميع. وبغية دعم مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، منحت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية مليون دولار لصندوق تمويل جماعي. وقد أقرّت وزارة المالية هذه الأموال التي لم يتم صرفها حتى وقت إعداد التقرير

٤-٤-٢ بذل المساعي الحميدة لتشجيع ودعم الاتفاق السياسي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن عن طريق العمل بشكل منتظم مع مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين واللجنة المشتركة للرصد والتقييم ومسؤولي الحكومة الانتقالية

نعم منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، شاركت البعثة في ٤ اجتماعات لأحد الأفرقة العاملة المشتركة المعنية بالأمن، يترتها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ومسؤولون في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

تقديم المشورة والمساعدة التقنية في وضع استراتيجية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويراعي الشواغل الجنسانية من خلال المشاركة في اجتماعات العمل مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء

أعدّ الفريق العامل مصفوفة شاملة لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن والآليات المتوخاة في الفصل الثاني من اتفاق السلام، وأيضاً لتقديم توصيات إلى الأطراف بشأن كيفية تحسين عملية التنفيذ

نعم قدّمت البعثة المشورة والمساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل المشترك المعني بالأمن. وأدى تأخر ورود النواتج من مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين إلى حدوث تأخيرات في تنفيذ عمليات قطاع الأمن الأخرى مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتجميع. وأسهم التششت داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وانتشار جماعات

تقديم المشورة والمساعدة التقنية في وضع استراتيجية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويراعي الشواغل الجنسانية من خلال المشاركة في اجتماعات العمل مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

مسلحة أخرى ليس لديها ولاء سياسي واضح أيضاً في
حدوث تأخيرات وأثارا القلق إزاء عدم استيعاب عملية
السلام للجميع

الإنجاز المتوقع ٤-٥: تؤدي الشرطة المتكاملة المشتركة عملها وتوفر الأمن في جوبا وبانتيو وبور وملكال، وفقاً لاتفاق السلام

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُعيد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ دليل الشرطة المتكاملة المشتركة
الذي ينص على الاختصاصات. ومن المتوقع الانتهاء بحلول تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من وضع استراتيجية الشرطة المتكاملة المشتركة
وتحديث دليلها الحالي

شاركت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في اجتماعات التنسيق
الأسبوعية مع فريق الإدارة المشتركة التابع لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب
السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير
السودان المرتبط بالنائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي، وشركاء آخرين
من المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام. ويشكل فريق الإدارة المشتركة
منتدى لإشراك جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة
في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة من
أجل تنسيق الاستراتيجية وتوفير الدعم للشرطة المتكاملة المشتركة

كان من المقرر في البداية أن يبدأ تدريب ضباط الشرطة المتكاملة
المشتركة في تموز/يوليه ٢٠١٦. ولكن بسبب الأزمة في جوبا في
تموز/يوليه ٢٠١٦، تأخر هذه التدريب إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.
ومع ذلك، تخرج ٢٣٠ ١ ضابطاً من الدورة التدريبية في ١٧
حزيران/يونيه ٢٠١٧، من أصل ٢٥٣ ١ ضابطاً كانت وزارة الداخلية
قد رشحتهم وتحققت منهم. ومن بين هؤلاء الضباط المتخرجين، اجتاز
٩١٧ ضابطاً بنجاح تدريباً على حقوق الإنسان والقانون الدولي
الإنساني وإجراءات الاحتجاز والأخلاقيات المهنية للشرطة، وتلقى
٣٣٦ ضابطاً تدريباً تعويضياً. ونُشر الضباط المدربون في ست مناطق
في جوبا تحت هيكل القيادة الفعال التابع لجهاز الشرطة الوطنية
لجنوب السودان

٤-٥-١ إقرار جميع الوثائق الرئيسية الاستراتيجية والتنفيذية
المتعلقة بقوات الشرطة المتكاملة المشتركة وتنفيذها، بما في ذلك
الاختصاصات والاستراتيجية العامة ومفهوم العمليات

٤-٥-٢ نشر عدد من ضباط الشرطة المتكاملة المشتركة الذين
تلقوا التدريب وأداؤهم لعملهم، في إطار هيكل قيادة فعال وضمن
الارتباط بنظام العدالة الجنائية الأوسع نطاقاً (٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠٠ ٥)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

نظمت البعثة اجتماعات تنسيقية أسبوعية مع برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وفريق الإدارة المشتركة وهيكل القيادة المشتركة

نعم

وضع منهج شامل لما يبلغ ٤٠٠ ٥ من ضباط الشرطة
المتكاملة المشتركة من خلال عقد اجتماعات تنسيق شهرية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
والإسهام في عمل اللجان الفرعية المخصصة، وتقديم المساعدة الفنية والدعم في إعداد الوثائق الاستراتيجية والتشغيلية فيما يتصل بسلسلة مؤسسات العدالة الجنائية، مثل مفهوم العمليات والاختصاصات والاستراتيجية العامة للشرطة المتكاملة المشتركة	نعم	لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا وشركاء آخرين. ومن خلال هذه العملية التشاورية مع جميع أصحاب المصلحة، وُضع منهج تدريبي شامل للشرطة المتكاملة المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦
إسداء المشورة وتوفير الرقابة يوميا لعمليات الشرطة المتكاملة المشتركة بواسطة القدرات المتكاملة لضمان اتساقها مع الأطر القانونية الوطنية والمعايير الدولية في جوبا وبانتيو وبور وملكال	نعم	قدمت البعثة الدعم التقني لوضع استراتيجية الشرطة المتكاملة المشتركة وتحديث دليلها الحالي قدمت البعثة الدعم التقني لعملية التخطيط لنشر الشرطة المتكاملة المشتركة من خلال فريق الإدارة المشتركة وهيكل القيادة المشتركة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا. لم يتم نشر أي ضابط من ضباط الشرطة المتكاملة المشتركة في بانتيو وبور وملكال خلال الفترة المشمولة بالتقرير

العنصر ٥: الدعم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	الإنجاز المتوقع ١-٥: تعزيز كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للبعثة
١-٥-١ الاستمرار في تحقيق معدل توافر المركبات بنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة لمركبات الركاب الخفيفة وبنسبة ٦٥ في المائة للمركبات الثقيلة (الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٢ في المائة لمركبات الركاب الخفيفة و ٩٠ في المائة للمركبات الثقيلة؛ الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠ في المائة لمركبات الركاب الخفيفة و ٦٥ في المائة للمركبات الثقيلة؛ الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨٥ في المائة لمركبات الركاب الخفيفة و ٧٥ في المائة للمركبات الثقيلة)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقّق توافر المركبات بنسبة متوسطها ٨٨ في المائة لمركبات الركاب الخفيفة و ٧٩ في المائة للمركبات الثقيلة	الإنجاز المتوقع ١-٥: تعزيز كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للبعثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	تحسين الخدمات
مواصلة تحسين استخدام العتاد الجوي مع تقديم مزيد من الدعم لتنفيذ اتفاق السلام وأنشطة آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من خلال إعادة تشكيل أسطول الطيران القائم والإضافي للاستفادة من القدرات الحالية مع الإبقاء على مستويات الخدمات، واستخدام أسطول	نعم	استعرضت البعثة استخدامها للطائرات وعدلت تشكيل الأسطول تبعاً لذلك، وذلك بنسبة استخدام للرحلات الجوية قدرها ٨٧ في المائة للطائرات الثابتة الجناحين و ٦٣ في المائة للطائرات المروحية

الطيران الإقليمي في عنتيبي واتفاق الصيانة الطويل الأجل لطائرات الركاب الكبيرة، للاستفادة من الأصول الحالية المتعاقد عليها، واستثمار اتفاقات تعاقدية جديدة لتناوب أفراد الوحدات العسكرية ونشرهم وإعادة تم إلى أوطانهم

أدى رصد جداول الرحلات الجوية يوميا وأسبوعيا وشهريا إلى الجمع بين الرحلات الجوية والتناوب على العتاد الجوي فيما بين قواعد العمليات الرئيسية. ونقلت الطائرة من طراز Mi-26 من جوبا إلى المواقع الميدانية لفترات مطولة من أجل المساعدة في الاستجابة للزيادة التي شهدتها العمليات في بانتيو وملكال وأبوروك وبونج. كما نقلت الطائرتان من طرازي Mi-8 و Let-410 دوريا إلى مواقع ميدانية أخرى لدعم العمليات المتزايدة. وأعادت البعثة توظيف طائرة الشحن من طراز AN-26 لجميع عمليات نقل المسافرين والبضائع، ولتحقيق أوجه الكفاءة كلما اقتضى الأمر

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُستُخدمت طائرة ثابتة الجناحين من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وأخرى من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في دعم نقل البضائع والركاب، على التوالي. وتم تركيز طائرتين ثابتة الجناحين تابعتين للبعثة في عنتيبي، وهما متاحتان لتقديم الدعم الإقليمي إلى البعثات الأخرى

وواصلت البعثة تشغيل العقد المبرم مع إحدى شركات النقل التجاري لاستخدام طائرة ضخمة في نشر الأفراد النظاميين وتناوبهم. ومكّن هذا الاتفاق الطويل الأجل بشأن الطائرات، المتضمن لبند "الدفع عند الاستخدام"، البعثة من الوفاء باحتياجاتها التشغيلية في أقصر مهلة ممكنة نظرا لتوافر الطائرات. ويسر هذا الترتيب نقل عدد كبير من الأفراد النظاميين والأمتعة والبضائع، مما أدى إلى خفض عدد الطلبات اللازمة للتناوب.

وُضعت مجموعة شاملة من أدوات التتبع والأداء للقيام بالرصد والتقييم والإبلاغ بشأن أنشطة إدارة سلسلة الإمداد بما في ذلك تتبع الشحنات المنقولة مرورا بمومباسا، كينيا، وعنتيبي، أوغندا، وتتبع الشحنات المنقولة من جوبا إلى المستخدمين النهائيين في المناطق. وزوّدت التقارير أيضا إدارة سلسلة الإمداد وعملاء البعثة بمعلومات عن مستويات المخزونات الحرجة لدى البعثة، وحالة طلبات الشراء،

مواصلة تنفيذ مفهوم العمليات المتعلق بسلسلة الإمداد للبعثة وصقله من أجل تقديم الخدمات على مستوى البعثة برمتها على نحو فعال وكفؤ، وذلك من خلال رصد مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان قياس الأهداف وتحسينها وتحقيقها

نعم

ومستجدات عمليات الشراء، والإعفاءات الضريبية، وحالة التصاريح الأمنية، والتحركات الاستراتيجية للأفراد النظاميين. وبالإضافة إلى ذلك، خضعت جميع مكاتب إدارة سلسلة الإمداد وما يتصل بها من الوحدات البالغة الأهمية لتقارير متابعة شهرية تزود الإدارة بمعلومات عن الأداء وعن الاتجاهات داخل عمليات إدارة سلسلة الإمداد

نجحت البعثة في تنفيذ الزيادة المقررة في قدرات النطاق الترددي على نقل البيانات باستخدام الخدمات الساتلية المنخفضة المدار بوصفها العمود الفقري لخدماتها الرئيسية في مجال تطبيقات الإنترنت مثل نظام أوموجا. وحُصِّنت أيضا التشكيلات الساتلية لتحقيق الاستخدام الأمثل للنطاق الترددي الساتلي التجاري المتاح لجميع المكاتب الميدانية في البعثة

أنشأت البعثة فريقا لإدارة المشروع اجتمع شهريا لتحديد المشاريع ذات الأولوية وإجراء استعراض متواصل للتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع. ومن خلال الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات التنظيف وخدمات الصيانة البسيطة، حققت البعثة فوائد كبيرة في صيانة وإدارة مرافق التابعة لكامل هيكلها

أنجز برنامج صيانة الطرق بنجاح بالنسبة للطرق التي تربط بين جوبا ورمبيك وبين رمبيك وواو، وبين جوبا وبانتيو عبر رمبيك وواو. وقامت البعثة بصيانة الطريق الرابطة شمالا بين بانتيو وباريانغ وجنوبا بين بانتيو ولير، والطريق الرابطة شمالا بين جوبا وبور

القيام بعمليات التمرکز والتناوب والإيواء والإعادة إلى الوطن لقوام يبلغ متوسطه:

من المراقبين العسكريين ١٩٠
من أفراد الوحدات العسكرية، منهم ٣٦٨ ضابطا من ضباط الأركان ١١ ٦٩٩

من ضباط شرطة الأمم المتحدة ٦١٤

من أفراد الشرطة في الوحدات المشكلة ٨٧٣

من الموظفين لشؤون السجون (المقدمين من الحكومات) ٦٦

تحسين فرص الحصول على الخدمات المركزية من خلال تنفيذ زيادة مقررة في قدرات النطاق الترددي لشبكة الإنترنت، مع الاستخدام المزمع لخدمات "شبكات الألياف الناقلة لإشارات السوائل" لدعم التوسع في استخدام تطبيقات الإنترنت مثل نظام أوموجا، وتحسين التشكيلات الساتلية داخل البعثة، بما يتماشى مع استخدام النطاق الترددي الساتلي التجاري الحالي في جميع البعثات الميدانية

تحسين إدارة مشاريع المرافق والبنى التحتية من خلال زيادة الاستعانة بفريق إدارة المشاريع التابع للبعثة مع وضع آليات أوضح لتطوير المشاريع ورصدها

تنفيذ برنامج صيانة الطرق بالنسبة للطرق التي تربط بين بور وجوبا، وجوبا ورمبيك، ورمبيك وواو، وواو وبانتيو من أجل تعزيز وزيادة نقل البضائع على الطرق أثناء الموسم الجاف، وهو ما يُتوقع أن يُخفض تكاليف إيصال المواد وأن يقلص من استخدام العتاد الجوي لإيصال المواد إلى المواقع المذكورة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

التمرکز والتناوب والإيواء والإعادة إلى الوطن لما يصل إلى ١٣ ٠٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية، بمن فيهم ٣٩٦ من ضباط الأركان، و ٢٢٢ مراقبا عسكريا، و ١٢ ٣٨٢ من أفراد قوات الوحدات العسكرية، فضلا عن ٧٦٣ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ١ ١٦٠ من أفراد الشرطة في الوحدات المشكلة و ٧٨ من الموظفين لشؤون السجون

ويعزى انخفاض أفراد الوحدات العسكرية المنشورين مقارنة بما كان مقررا إلى إعادة وحدات من بلدين من البلدان المساهمة بقوات إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن إحدى وحدات الشرطة المشكلة من الوصول على النحو المقرر لها

تم التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصدها وفحصها في:

موقعا جغرافيا ١٩

موقعا من مواقع وحدات الأفراد النظاميين ٨١

وفي المجموع، أجرت البعثة ٣١٥ عملية فحص في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧

تخزين حصص الإعاشة وتوفير حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لما متوسطه ٤٩٢ ١٣ فردا يشملون ٣٣١ ١١ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٨٧٣ من أفراد الشرطة في الوحدات المشكلة، و ٨٣٨ من الموظفين المدنيين (بمن فيهم موظفو المساعدة المؤقتة العامة)، و ٣٨٤ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و ٦٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات

إدارة شؤون ما مجموعه ٥٦١ ٢ موظفا مدنيا في المتوسط ويضم هذا العدد ما متوسطه:

من الموظفين الدوليين ٨٠٨

من الموظفين الوطنيين (من بينهم ١٤٠ موظفا من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٨٩ ١ موظفا من موظفي الخدمة العامة الوطنية) ١ ٣٢٩

من متطوعي الأمم المتحدة ٣٨٦

من الموظفين المؤقتين (بما في ذلك ٣٠ موظفا دوليا و ٨ من الموظفين الفنيين الوطنيين) ٣٨

نفذت البعثة برنامجا لقواعد السلوك والانضباط لجميع أفراد البعثة، وشمل هذا البرنامج ما يلي:

جلسة إحاطة تعريفية لـ ٨٤٧ موظفا من الموظفين المعينين ٣٨

التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وفحصها في ١٩ موقعا جغرافيا و ٩٨ موقعا من مواقع وحدات الأفراد النظاميين

تخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه وتوفيرها لـ ١٥ ٠٥٠ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين

إدارة شؤون عدد من الموظفين المدنيين يصل إلى ٩٦١ ٢ موظفا مدنيا، من بينهم ٩٦١ موظفا دوليا، و ٤٨٠ ١ موظفا وطنيا، و ٤٤٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة

تنفيذ برنامج لقواعد لسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية

حديثا	
٤٤	من الدورات التدريبية التنشيطية وجلسات الإحاطة بشأن السلوك والانضباط والاستغلال والانتهاك الجنسيين لـ ٢١٨ ١ مشاركا
٤٢	دورة تدريبية بشأن السلوك المحظور لـ ٣٨٥ ٢ مشاركا
١٥	من الجلسات التعريفية والدورات التدريبية للأفراد العسكريين، قُدِّمت غالبا كدورات كتدريب للمدرين، للضباط الذين يتكلمون الإنكليزية مع اشتراط أن يترجموا العروض المقدمة ويوفروا التدريب بلغتهم بغير تحاوز الحواجز اللغوية وأجرت البعثة أيضا أنشطة توعية ترمي إلى إذكاء الوعي بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقا وذلك داخل فئات المجتمع المحلي، ولا سيما في مواقع حماية المدنيين (واو وبانتيو وجوبا وملكال وبور) وكذلك في أويل ورمبيك وبامبيو. وبالإضافة إلى ذلك، قُبِّلَت آليات الإبلاغ المجتمعية، وفقا للنهج الوارد في تقرير الأمين العام المعنون "التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نهج جديد" (A/71/818) و A/71/818/Corr.1 و A/71/818/Add.1 وعززت هذه الجهود علاقة البعثة بمختلف الجماعات وأدت إلى زيادة الوعي بحقوق السكان المحليين في الإبلاغ عن سوء السلوك
	تم إعداد ٣ تقارير بشأن الاتجاهات والتحليلات المتعلقة بالسلوك والانضباط، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإطلاع الإدارة العليا عليها

المرافق والبنى التحتية

تشغيل المرافق العسكرية ومرافق وحدات الشرطة المشكلة وصيانتها وإصلاحها في ١٠ مواقع بمقار الولايات، و ٣ من قواعد دعم المقاطعات، و ٥ من قواعد عمليات السرايا، و ٦٢٠ من المباني ذات الجدران الصلبة في دار الأمم المتحدة، فضلا عن إصلاح وصيانة ٩٥٠ ١ وحدة من وحدات الإقامة ومباني المكاتب الجاهزة على مستوى منطقة البعثة	نعم	أُجريت عمليات صيانة وتصليح لمنشآت وبنى تحتية عسكرية في ١٠ مواقع.
تم توفير الصيانة والتشغيل التام لأماكن إقامة وحدات الشرطة المشكلة في ملكال وبانتيو وواو وبور وجوبا، و ٣ مواقع لأفرقة المكاتب الميدانية (قواعد دعم المقاطعات سابقا)، و ٥ من قواعد عمليات السرايا، و ٦٢٠ من وحدات الإقامة ذات الجدران الصلبة، و ١٥ من مباني المكاتب في دار الأمم المتحدة، و ٩٥٠ ١ وحدة من المرافق ومباني المكاتب الجاهزة	نعم	تحديث مستشفى في جوبا للارتقاء به من مرفق من المستوى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	الثاني إلى مستشفى من المستوى الثاني الممتاز، بدلا من المستوى الثالث، على النحو الذي أوصى به التقييم التقني الذي أجراه مقر الأمم المتحدة
المستوى الثاني إلى مستشفى من المستوى الثالث، بما في ذلك إنشاء أماكن إقامة ذات جدران صلبة للعاملين في المستشفى، وإنشاء مرفق طبي من المستوى الثاني في بانتيو		إنجاز الأعمال الأرضية لبناء مستشفى من المستوى الثاني في بانتيو واقتناء وحدات جاهزة
تشغيل وصيانة ٦٨ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة، و ٩٠ محطة لتنقية مياه الصرف الصحي و ١٩٥ مولدا كهربائيا من المولدات المملوكة للأمم المتحدة في ١٥ موقعا، بما في ذلك تخزين وتوفير ٢٦,١ مليون لتر من وقود الديزل والزيوت ومواد التشحيم		جرى الاضطلاع بأعمال التشغيل والصيانة لما يلي:
	٦٨	من محطات معالجة المياه
	٩٦	من محطات معالجة مياه الصرف الصحي
		وتم نشر ٦ محطات إضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي بما في ذلك وحدتان في دار الأمم المتحدة، ووحدتان في بانتيو ووحدة واحدة في كل من ملوط وبور
	٢١١	مولدا كهربائيا في ١٥ موقعا
		وتم تركيب ١٦ مولدا إضافيا، بما في ذلك ٣ مولدات في بور و ٩ في تومبينغ و ٤ في بانتيو
	٢٩,٦ مليون	لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم جرى تخزينها وتوفيرها
صيانة وتحديد وإصلاح ٣٠٠٠ كيلومتر من الطرق، و ١٠ من مرافق المطارات في ١٠ مواقع بمقار الولايات، و ٥ مطارات في بانتيو وملكال ويامبيو وتوريت ورمبيك، إضافة إلى ١٤ مهبطا من مهابط الطائرات العمودية في ١٤ موقعا	نعم	تمت صيانة الطرق داخل مخيمات البعثة في جميع المكاتب الميدانية العشرة، بالإضافة إلى أعمال صيانة الطرق بين جوبا وبانتيو، وبين جوبا وبور قامت البعثة بصيانة ما يلي:
	٣٠٠٠	كيلومتر من الطرق
	١٢	من منصات الطائرات العمودية في ١٢ موقعا
		ولم تتم صيانة منصات لطائرات عمودية في موقعين، في ناصر والزرك، بسبب مصاعب لوجستية في جلب المعدات الهندسية الثقيلة إلى المواقع والحالة الأمنية السائدة أثناء التشييد
تشبيد مدرج إقلاع قصير ومرفق مرفئي للصنادل في ملكال، فضلا عن مرافق تخزين وورش نقل في ٤ من مواقع المقار	لا	لم تتمكن البعثة من إنهاء أعمال تشييد مدرج إقلاع قصير في ملكال بسبب التأخر في تسليم المعدات اللازمة والتحديات المرتبطة بتسليم مثبت التربة في ملكال
		قامت البعثة بصيانة وتعزيز المرافق المرفئية في ملكال لضمان قدر أكبر من الأمان لعمليات النقل بالصنادل. ولم تبدأ البعثة في تشييد مرفق مرفئي للصنادل في ملكال. وأعطى هذا

المشروع لأحد البلدان المساهمة بقوات لتنفيذه في الفترة المالية المقبلة

لم تتمكن البعثة من إتمام أشغال بناء مرافق التخزين. وقد صدرت العقود أثناء الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وكان من المتوقع أن تبدأ أعمال التشييد ذات الصلة، بحيث تكتمل في الفترة المالية التالية

لم يبدأ تشييد ورش النقل ولم يكتمل أثناء الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأعيد تقديم العروض بشأن العقود ذات الصلة خلال الفترة المالية الحالية

جرت صيانة البنى التحتية الخاصة بالسياج المحيط وبالأمن الداخلي في جميع مواقع البعثة، بما في ذلك تركيب ٤٦ كيلومترا من الأسوار المحيطة، و ٥٠ منطقة مأمونة، و ٦٠٠ مصباح للإضاءة الأمنية

نعم

صيانة البنى التحتية الخاصة بالأمن في محيط ١٠ من مواقع البعثة وداخلها

النقل البري

قامت البعثة، في ١٠ ورش في كل مكتب من المكاتب الميدانية، بتشغيل وصيانة ما يلي:
من مركبات وبنود متخصصة مملوكة للأمم المتحدة، منها ٣١ عربة مصفحة

٢ ١٠٥

تشغيل وصيانة ٢٠٨٨ من المركبات والمعدات المتخصصة المملوكة للأمم المتحدة وفقا للولاية الجديدة للبعثة، بما في ذلك ٢٩ عربة مصفحة، وذلك بواسطة ١٠ ورش في كل عاصمة من عواصم الولايات

وقدم أحد البلدان المساهمة بقوات هبة تتمثل في عربتين مصفحتين إضافيتين

لتر من وقود الديزل والزيوت ومواد التشحيم جرى توفيرها للاستخدام في النقل البري

٤,١ مليون

توفير ٦,٣ ملايين لتر من وقود الديزل والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري

وعلى الرغم من أن كمية الوقود أقل مما كان متوقعا، فلا يوجد أي تعطيل في تقديم الخدمات المتصلة بالنقل البري

ويعزى انخفاض الناتج عما كان مقررا إلى التأخر في نشر المركبات المملوكة للوحدات التابعة لقوة الحماية الإقليمية، وإلى تقييد حرية التنقل بعد تموز/يوليه ٢٠١٦

تشغيل خدمات نقل مكوكية على مدار أيام الأسبوع لنقل متوسط يومي يبلغ ١٠١٤ من أفراد الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم

نعم

تشغيل خدمة نقل مكوكية على مدار أيام الأسبوع لمتوسط يومي يبلغ ٣٨٦ ١ فرداً من أفراد الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة

يعزى انخفاض المتوسط الفعلي لعدد الموظفين عما كان مقررا إلى القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب الحالة الأمنية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

السائدة

تشغيل قوافل موسعة للنقل الثقيل في ٥ مواقع (بور وبانتيو وملكال وووا وجوبا) هي: بور وبانتيو وملكال وووا وجوبا. وبسبب زيادة العمل وانعدام الأمن، تم توسيع تحركات القوافل لتشمل ٣ مواقع إضافية هي: وريت ويبي والعاصمة الأوغندية كمبالا

العمليات الجوية

تشغيل وصيانة ٩ طائرات ثابتة الجناحين و ٢٣ طائرة مروحية، بما في ذلك ٩ طائرات عسكرية، وتوفير ٢٥,٦ مليون لتر من الوقود للطائرات المروحية والطائرات الثابتة الجناحين قامت البعثة بتشغيل وصيانة ما يلي:

طائرات ثابتة الجناحين ٩

طائرة مروحية، بما في ذلك ١٢ طائرة عمودية للخدمات العسكرية ٢٠

ولم تُنشر ٤ طائرات عمودية من طراز Mi-8، ونُشرت طائرة عمودية واحدة من طراز Mi-26 لعمليات النقل الثقيل.

لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للعمليات الجوية ١٧,٥ مليون جرى توفيرها

ويعزى انخفاض استهلاك الوقود أساسا إلى عدم نشر أربع طائرات عمودية من طراز Mi-8 مخصصة لدعم مواقع التجميع التي لم تُنشأ، وإلى عدم نشر طائرة واحدة من طراز Let-410، لمعظم الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب الحالة الأمنية السائدة

توفير ما مجموعه ٢٦ ٧٩٧ ساعة طيران، بما في ذلك ١٨ ٧٧٦ ساعة طيران سُجلت في المجموع، بما في ذلك ٦ ٧٥١ ساعة طيران للطائرات ثابتة الجناحين و ١٢ ٠٢٥ ساعة طيران للطائرات المروحية

ويعزى انخفاض عدد ساعات الطيران إلى عدم نشر طائرة واحدة ثابتة الجناحين، لمعظم الفترة المشمولة بالتقرير، و ٤ طائرات مروحية، بالإضافة إلى خفض الرحلات الجوية بسبب القيود الأمنية في أعقاب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦

توفير خدمات مكافحة الحرائق في مدارج المطارات في عواصم الولايات التي تُسيّر فيها البعثة رحلات جوية نعم

تم توفير خدمات مكافحة الحرائق في مدارج المطارات داخل القواعد الإقليمية التابعة للبعثة في جوبا وملكال وووا ورمبيك وتوريت ويامبيو وأويل وبانتيو وبور وكواجوك.

النقل البحري

تشغيل وصيانة وحدة نهرية تضم ٢٠ زورقا مملوكا ١٤

زورقا مملوكا للوحدات، منها ١٢ من زوارق الدورية العالية

السرعة، وزورقان من طراز Zodiac MK2

للوحدات، وتوفير ٠,٧ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم

ويُعزى انخفاض عدد الزوارق المملوكة للوحدات المنشورة عما كان مقررا إلى القيود المفروضة على العمليات المقررة للبعثة وقد استهلكت الزوارق ٤٠.٠٠٠ لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم، أي ما يعادل نسبة ٦,٧ في المائة من الكمية المدرجة في الميزانية والبالغة ٠,٦ مليون لتر في الموارد المعتمدة. يُعزى انخفاض الاستهلاك أساسا إلى القيود المفروضة على العمليات المقررة للبعثة، بما في ذلك الدوريات النهرية الروتينية وتقييد استخدام الزوارق العالية السرعة في توفير الحماية للصيقة لقوافل الصنادل. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الحالة الأمنية السائدة إلى انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة لعدد رحلات الصنادل على نهر النيل من منغلا إلى ملكال

الاتصالات

من مراكز الاتصال لمحطات ساتلية أرضية جرى دعمهما وصيانتهم

٢

دعم وصيانة شبكة من السواتل تتكون من مركزي اتصال لمحطات أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات

تم تقديم خدمات الدعم والصيانة لما يلي:

من منظومات الوحدات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدا، بما في ذلك نشر وحدة طرفية ذات فتحة صغيرة جدا في قاعدة عمليات السرية في لير

٤٣

دعم وصيانة ٤٢ نظاما من نظم الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا و ٤٨ مقسما هاتفيا و ٨٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة

مقسما هاتفيا

٣٦

ويُعزى انخفاض عدد المقاسم الهاتفية المنشورة عما كان مقررا إلى تبسيط تشكيلات المعدات في مختلف مواقع المكاتب الميدانية

وصلة تعمل بالموجات الدقيقة

٩٥

تطلب الأمر التوسع في نشر الوصلات العاملة بالموجات الدقيقة من أجل دعم البنى التحتية لإدارة سلسلة الإمداد لمشروع ترددات الراديو المحددة للهوية ونشر منظومة أمنية متكاملة في المكاتب الميدانية

تم تقديم خدمات الدعم والصيانة لما يلي:

دعم وصيانة ٩٤٣ جهازا من أجهزة الإرسال والاستقبال

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
المتنقلة ذات التردد العالي، و ١ ٤٥٢ جهازا من أجهزة الإرسال والاستقبال المتنقلة ذات التردد فوق العالي جدا، و ٤ ٣٧٠ جهازا من أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية المحمولة ذات التردد العالي جدا وفوق العالي	٧١٣	من أجهزة الإرسال والاستقبال ذات التردد العالي من أجهزة الإرسال والاستقبال المتنقلة ذات التردد فوق العالي ويُعزى انخفاض أعداد أجهزة الإرسال والاستقبال ذات التردد العالي وأجهزة الإرسال والاستقبال المتنقلة ذات التردد فوق العالي التي خضعت للصيانة والتعهد عما كان متوقعا إلى تأخر نشر الأفراد النظاميين وإلى انخفاض الاحتياجات اللازمة لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عما كان متوقعا
دعم وصيانة ٢٦ محطة بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي في ٤ مرافق للإنتاج الإذاعي	٤ ٧١١	من أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية المحمولة ذات التردد العالي جدا وفوق العالي تم تقديم خدمات الدعم والصيانة لما يلي: محطة بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي
توفير الدعم والصيانة لـ ٢٦ خادوما، و ٧١١ حاسوبا مكتيبيا، و ٤ ٢٥٦ حاسوبا محمولا، و ١ ٠١٢ طابعة، و ٢٠٠ جهاز إرسال رقمي، و ٤١ شبكة محلية وشبكة واسعة لفائدة ٣٥٤ حسابا من حسابات المستخدمين	٣٧	ويُعزى انخفاض عدد محطات البث الإذاعي التي تعمل على موجات التضمين الترددي إلى إغلاق مكاتب في ٣ مواقع داخل يروول ونيمولي ويواي من مرافق الإنتاج الإذاعي أنشئ مرفقان إضافيان من مرافق الإنتاج الإذاعي، أحدهما في تومبينغ من أجل تلبية احتياجات بث برامج إضافية، والآخر في دار الأمم المتحدة، ليكون بمثابة استوديو احتياطي للبعثة تم تقديم خدمات الدعم والصيانة لما يلي: خادوما ونُشرت خواديم إضافية في إطار إنشاء مركز بيانات منفصل في مقر البعثة لتلبية الاحتياجات من معدات الدعم الخاصة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، فضلا عن سعة إضافية لتخزين البيانات حاسوبا مكتيبيا حاسوبا محمولا طابعة من أجهزة الإرسال الرقمي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
	٤١	موقعاً للشبكات المحلية والشبكات الواسعة
	٥ ٩٩٢	حساباً قيد الاستخدام من حسابات المستخدمين
تقديم الدعم لرسم الخرائط، وتعزيز جهود المسح المستند إلى النظام العالمي لتحديد المواقع في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة، بالإضافة إلى توفير ٧ ٠٠٠ خريطة لمختلف العملاء؛ وتعهّد موقع إلكتروني خاص بنظام المعلومات الجغرافية على الشبكة الداخلية	نعم	تقديم الدعم لرسم الخرائط، وتعزيز جهود المسح المستند إلى النظام العالمي لتحديد المواقع في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة، بالإضافة إلى توفير ٧ ٠٠٠ خريطة لمختلف العملاء؛ وتعهّد موقع إلكتروني خاص بنظام المعلومات الجغرافية على الشبكة الداخلية
	٨ ٢٧٨	خريطة أُعدّت ووُفّرت لمختلف العملاء
	١	يُعزى ارتفاع عدد الخرائط إلى الزيادة في الطلب بسبب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ في جوبا وإلى أغراض التأهب لمواجهة حالات الطوارئ/الأزمات في حزيران/يونيه ٢٠١٧
	١	موقع إلكتروني خاص بنظام المعلومات الجغرافية على الشبكة الداخلية تم تعهّده

الشؤون الطبية

تشغيل وصيانة ١١ عيادة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة، و ٢٥ عيادة من المستوى الأول مملوكة للوحدات، و ٤ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات، ومستشفى واحد من المستوى الثالث مملوك للوحدات، ووضع ترتيبات الإجلاء البري والجوي على مستوى البعثة بكاملها لجميع موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين في حالات الطوارئ	١٠	قامت البعثة بصيانة وتشغيل ما يلي:
	١	عيادات من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة
	٢٥	من عيادات المستوى الأول الممتاز المملوكة للأمم المتحدة
	١	عيادة من المستوى الأول مملوكة للوحدات
	١	من مستشفيات المستوى الثاني الممتاز المملوكة للوحدات في جوبا
	٤	مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات في بانتيو وبور وملكال وواو
		وعلى النحو الذي أوصى به التقييم التقني الذي أجره مقر الأمم المتحدة، جرى تحديث مستشفى في جوبا للارتقاء به من مستشفى من المستوى الثاني إلى مستشفى من المستوى الثاني الممتاز، بدلا من المستوى الثالث
الحفاظ على قدرة الإجلاء البري والجوي على مستوى البعثة بكاملها في جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجلاء إلى ٣ مستشفيات من المستوى الثالث في أوغندا، ومستشفين من المستوى الرابع في كينيا، و ٣ مستشفيات من المستوى الرابع في مصر في حال وقوع إصابات جماعية	نعم	حافظت البعثة على ترتيبات الإجلاء البري والجوي في جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إلى ٣ مستشفيات من المستوى الثالث في أوغندا، ومستشفين من المستوى الرابع في كينيا، و ٣ مستشفيات من المستوى الرابع في مصر في حال وقوع إصابات جماعية

نقّدت البعثة ١٧ حالة إجلاء طبي إلى مستشفيات البعثة من المستوى الثاني و ٢٧ حالة إلى خارج منطقة البعثة، إلى أوغندا وكينيا

تقديم خدمات المشورة والفحص السريري بناء على طلب طوعي لـ ٨٩٥ مستفيدا منهم موظفون في البعثة وعامة السكان، بمن فيهم المشردون داخليا

نعم

تقديم وتعهد خدمات المشورة والفحص السريري بناء على طلب طوعي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع أفراد البعثة

شخصا، بمن فيهم ١٧١ ٣ من موظفي البعثة، و ٣٠١ ٧٥٧ شخصا من عامة السكان، بمن فيهم المشردون داخليا، تلقوا تدريباً توجيهياً في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٠٤ ٩٢٨

مشاركا تلقوا التدريب للعمل كمستشارين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمن فيهم ٩ عسكريين من جنوب السودان وموظف واحد من وزارة الصحة

٤٧

شخصا تلقوا التدريب للعمل كمعلمين من الأقران فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٣١

شخصا تلقوا التدريب للعمل كمؤتمنين على مجموعات لوزم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس

١٧٨

وقدمت البعثة أسبوعياً برنامجاً للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية على إذاعة مرايا

أجرى مستشارو الموظفين ٣٢ زيارة ميدانية إلى المكاتب الميدانية ومواقع أفرقة المكاتب الميدانية

نعم

القيام في غضون ٤٨ ساعة من الإخطار بوقوع حادث خطير بإيفاد مستشاري الموظفين إلى عواصم الولايات وقواعد الدعم بالمقاطعات لتقديم المشورة والاستماع إلى الضحايا في حالات الصدمات

وتدخل مستشارو الموظفين بعد وقوع ١٥ حادثاً خطيراً في مختلف أنحاء منطقة البعثة، حيث قدموا مجموعة متنوعة من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك الإسعافات النفسية الأولية، والاستماع إلى الضحايا في حالات الصدمات، وتقديم المشورة الفردية والجماعية وغير ذلك من خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، إلى ٤٢٩ موظفاً تأثروا نتيجة التعرض لحوادث خطيرة. وجرى التدخل في غضون ٤٨ ساعة من الإخطار بوقوع جميع الحوادث الخطيرة داخل منطقة البعثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في منطقة البعثة كلها، بما في ذلك توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والمسؤولين الزائرين رفيعي المستوى، وإدارة مركز مراقبة النظام الأمني المتكامل المجهز تجهيزاً كاملاً بنظم آلية للتحكم في الدخول، وكشف التسلل، وكشف الحركة بالفيديو، وقدرات لإصدار بطاقات الهوية المزودة بصور، بما في ذلك نظام مراقبة تليفزيونية بدائرة مغلقة	نعم	جرى توفير الأمن بواسطة أفراد غير مسلحين لمقر البعثة في دار الأمم المتحدة وتومبينغ في جوبا وفي ٩ مكاتب ميدانية توفير خدمات الحماية المباشرة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، لكبار موظفي البعثة والمسؤولين رفيعي المستوى وقد نجحت البعثة في إدارة مركز مراقبة النظام الأمني المتكامل، مما أسفر عن تعزيز تدابير مراقبة الدخول، عن طريق الاستخدام الفعال لنظام الأمن الإلكتروني
تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريباً تمهيدياً على المسائل المتصلة بالأمن وتدريباً أولياً/عملياً على مكافحة الحرائق	١١٧	أجرت البعثة ما يلي: دورة تدريبية بشأن هُج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية لفائدة ٩٢٧ موظفاً
	١ ١٠٠	إحاطة أمنية لفائدة ٨٠٠ ٢ من موظفي البعثة
	٢٠	تدريباً عملياً على التأهب للحرائق أُجريت على نطاق البعثة
مراقبة الدخول وحفظ الأمن في مواقع حماية المدنيين بمجمعات البعثة وإجراء تقييم للمخاطر والتهديدات الأمنية يشمل استقصاءات عن أمن المرافق لإدخال تحسينات مادية في مواقع حماية المدنيين بمجمعات البعثة	نعم	تم توفير خدمات مراقبة الدخول وحفظ الأمن على النحو المقرر، في جميع مواقع حماية المدنيين، من جانب حراس الأمن في نقاط مراقبة الدخول. وهؤلاء الحراس تابعون لشركة متعاقدة ويعملون تحت إشراف موظفي الأمن الدوليين
		ونفذ العنصر الأمني للبعثة أيضاً دوريات متكاملة مع شرطة الأمم المتحدة داخل مواقع حماية المدنيين، ودوريات مشتركة مع قوات البعثة في محيط المواقع وعمليات تطويق وتفتيش مشتركة مع شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة
		وقدمت البعثة أيضاً المشورة بشأن أمن مرافق الاحتجاز الموجودة داخل مواقع حماية المدنيين، وتجهيز ومراقبة بطاقات الهوية المخصصة لأفرقة الرصد المجتمعية، والإرشادات وآخر المستجدات فيما يتعلق بالحالة السائدة لموظفي الأمم المتحدة وللعاملين في المجال الإنساني. وتواصلت البعثة بشأن المسائل الأمنية مع قادة المجتمعات المحلية عن طريق المنتخبين من أعضاء مجالس السلام والأمن المنشأة في مواقع حماية المدنيين وأجرت البعثة أيضاً ما يلي:
	١٠٠	تقييم أمني للمواقع
	١٠	استقصاءات بشأن السلامة والأمن في المرافق
	٧٥	تقييماً للمخاطر الأمنية

الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) الملاحظات		الناتج المقررة
٣٠	تقييماً للتهديدات في مواقع حماية المدنيين	إجراء تقيييمات للطرق من أجل فتح الطرق وتيسير ظروف إيصال المساعدات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان
١٢٦	أجرت البعثة ما يلي: تقييماً لحالة الطرق	
٦٨٠	عملية تأكد من سلامة الرحلات الجوية	

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفرق		النفقات (٢)	المخصصات (١)	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١)÷(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)			
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
٨,١	٨٤٣,١	٩ ٥٧٣,٧	١٠ ٤١٦,٨	المراقبون العسكريون
(٠,٢)	(٨٦٩,٨)	٣٩٣ ٧٤٧,٠	٣٩٢ ٨٧٧,٢	الوحدات العسكرية
(٥,١)	(١ ٤٤٨,٢)	٣٠ ١٢٠,٧	٢٨ ٦٧٢,٥	شرطة الأمم المتحدة
١٥,٦	٤ ٥٦١,٨	٢٤ ٧٥٩,٨	٢٩ ٣٢١,٦	وحدات الشرطة المشكلة
٠,٧	٣ ٠٨٦,٩	٤٥٨ ٢٠١,٢	٤٦١ ٢٨٨,١	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون				
(٢,٩)	(٥ ٠٤١,٢)	١٧٧ ٤٨٥,٩	١٧٢ ٤٤٤,٧	الموظفون الدوليون
٢٦,٣	١١ ٩٣١,٥	٣٣ ٥٠٧,٩	٤٥ ٤٣٩,٤	الموظفون الوطنيون
٠,٠	٧,٢	٢١ ٣٤١,٢	٢١ ٣٤٨,٤	متطوعو الأمم المتحدة
(٢٢,٣)	(١ ٢٦٨,١)	٦ ٩٥٠,١	٥ ٦٨٢,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٨,٤	٥٥٧,٥	٢ ٤٧٣,٨	٣ ٠٣١,٣	الأفراد المقدمون من الحكومات
٢,٥	٦ ١٨٦,٩	٢٤١ ٧٥٨,٩	٢٤٧ ٩٤٥,٨	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(٩,٥)	(٤٧,٣)	٥٤٥,٥	٤٩٨,٢	الخبراء الاستشاريون
١٠,١	٥٧٢,٢	٥ ٠٩٢,٩	٥ ٦٦٥,١	السفر في مهام رسمية
(٣٩,٢)	(٣٣ ٦٤٣,١)	١١٩ ٤٦٩,٧	٨٥ ٨٢٦,٦	المرافق والبنى التحتية
٠,٨	١٦٧,٩	٢١ ٢١٤,٨	٢١ ٣٨٢,٧	النقل البري
٢٧,٨	٤٣ ٤٥٣,٦	١١٢ ٩١٩,٨	١٥٦ ٣٧٣,٤	العمليات الجوية

الفئة	الفرق			
	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
النقل البحري	١ ٦٣٥,٨	٣ ٩٢٨,٨	(٢ ٢٩٣,٠)	(١٤٠,٢)
الاتصالات	١٥ ١٥٧,٢	١٧ ٦٥٨,٤	(٢ ٥٠١,٢)	(١٦,٥)
تكنولوجيا المعلومات	١٦ ٢٦٧,٣	١٦ ٩٦٤,١	(٦٩٦,٨)	(٤,٣)
الخدمات الطبية	١ ٩٥٧,٥	١ ٦١٤,٢	٣٤٣,٣	١٧,٥
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٦٦ ٧٩٠,٧	٧١ ٣٨٨,٤	(٤ ٥٩٧,٧)	(٦,٩)
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	٩٨٣,٨	١٦,٢	١,٦
المجموع الفرعي	٣٧٢ ٥٥٤,٥	٣٧١ ٧٨٠,٤	٧٧٤,١	٠,٢
إجمالي الاحتياجات	١ ٠٨١ ٧٨٨,٤	١ ٠٧١ ٧٤٠,٥	١٠ ٠٤٧,٩	٠,٩
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٨٥٥,٧	١٤ ٣١١,٥	٤ ٥٤٤,٢	٢٤,١
صافي الاحتياجات	١ ٠٦٢ ٩٣٢,٧	١ ٠٥٧ ٤٢٩,٠	٥٥٠ ٣,٧	٠,٥
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٠٨١ ٧٨٨,٤	١ ٠٧١ ٧٤٠,٥	١٠ ٠٤٧,٩	٠,٩

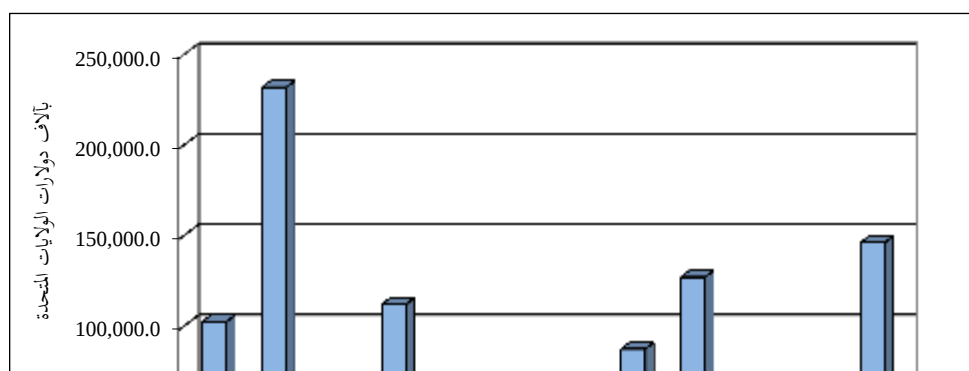
باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد بين فئات الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤٦١ ٢٨٨,١	-	٤٦١ ٢٨٨,١
ثانيا - الموظفون المدنيون	٢٤٧ ٩٤٥,٨	-	٢٤٧ ٩٤٥,٨
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٣٧٢ ٥٥٤,٥	-	٣٧٢ ٥٥٤,٥
المجموع	١ ٠٨١ ٧٨٨,٤	-	١ ٠٨١ ٧٨٨,٤
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة قياسا إلى مجموع الاعتمادات			
	صفر		

٤٣ - لم يكن من الضروري إعادة توزيع الموارد فيما بين فئات الإنفاق خلال فترة الإبلاغ.

جيم - نط الإنفاق الشهري



٤٤ - يُعزى ارتفاع النفقات في آب /أغسطس ٢٠١٦ أساسا إلى إنشاء التزامات لتغطية التكاليف التالية: (أ) سداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة بالمعدلات القياسية؛ (ب) المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية. وبالنسبة لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، يُعزى ارتفاع النفقات أساسا إلى المدفوعات المتعلقة بسداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات ذات الصلة المملوكة للوحدات.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفترة
١ ٩٠٣,١	إيرادات الاستثمار
١ ٠٢٦,٩	إيرادات أخرى/متنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترات السابقة
٧ ٥٣٣,٢	إلغاء التزامات الفترة السابقة
١٠ ٤٦٣,٢	المجموع

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات		
المعدات الرئيسية			
الوحدات العسكرية	٦٦٧٨٩,١		
وحدات الشرطة المشكلة	١٩٢٠,١		
المجموع الفرعي	٦٨٧٠٩,٢		
الاكتفاء الذاتي			
الوحدات العسكرية	٥٢٤١٣,١		
وحدات الشرطة المشكلة	٣٥٩١,٨		
المجموع الفرعي	٥٦٠٠٤,٩		
المجموع	١٢٤٧١٤,١		
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	٢,٢	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤
عامل ظروف التشغيل المكثف	٩-٢	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٣-٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	صفر إلى ٤,٠		

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
٣٠,٠	اتفاق مركز القوات ^(أ)
٤٩٠٣٠,٠	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية) ^(ب)
٤٩٠٦٠,٠	المجموع

(أ) تمثل رسوم الترددات اللاسلكية.

(ب) تشمل التكلفة المقدرة لاستئجار الأراضي بمبلغ قدره ٦٦٨ ١٥٩ ٣٨ دولاراً.

رابعاً - تحليل الفروق^(٣)

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٨٤٣,١	٨,١	المراقبون العسكريون

٤٥ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض المتوسط الفعلي لعدد المراقبين العسكريين المنشورين بمقدار ١٩٠ مراقباً عسكرياً، وذلك في مقابل ٢١١ مراقباً عسكرياً رُصد لهم الاعتمادات في الميزانية. وإضافة إلى ذلك، انخفضت الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن نظراً إلى المتوسط الفعلي لتكاليف السفر البالغ ٢ ٧٧٥ دولاراً لكل مراقب عسكري، في مقابل مبلغ ٣ ٠٠٠ دولار لكل مراقب عسكري المدرج ضمن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٨٦٩,٨)	(٠,٢)	الوحدات العسكرية

٤٦ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية في الفئات التالية: (أ) شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، بسبب نشر ثلاث وحدات من ثلاثة بلدان مساهمة بقوات؛ (ب) المعدات المملوكة للوحدات: معدات الاكتفاء الذاتي، بسبب نشر سريتين للمستشفيات من المستوى الثاني الممتاز، وكتيبة مشاة وسرية مهندسين، تتطلب المزيد من معدات الاكتفاء الذاتي؛ (ج) حصص الإعاشة، بسبب ارتفاع تكاليف التعبئة الفعلية الناجمة عن إنشاء مستودع جديد في بانتيو وتوسيع مستودع في جوبا. ويقابل هذا الفرق جزئياً انخفاض في الاحتياجات اللازمة لسداد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، وذلك بسبب ارتفاع الخصومات الفعلية المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات مملوكة للمعدات غير صالحة للاستعمال من تكاليف سداد القوات، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١. ويقابل الفرق جزئياً كذلك انخفاض في الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف المعدات المملوكة للوحدات: أي المعدات الرئيسية، بسبب إعادة وحدتين عسكريتين إلى الوطن، وإعادة مستشفى إلى الوطن قبل الموعد الذي كان متوقعاً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ٤٤٨,٢)	(٥,١)	شرطة الأمم المتحدة

(٣) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق التي لا تقل عن نسبة ٥ في المائة زيادةً أو نقصاناً أو عن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٤٧ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لعدد أفراد شرطة الأمم المتحدة بمقدار ٦١٤ فردا في مقابل ٥٨٦ فردا رُصدت اعتماداتهم في الميزانية. ويقابل هذا الفرق جزئيا انخفاض في الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، وذلك بسبب المتوسط الفعلي لتكاليف السفر البالغ ٦٦١ ٢ دولارا لكل فرد من أفراد شرطة الأمم المتحدة في مقابل المبلغ المدرج في الميزانية وقدره ٣ ٠٠٠ دولار لكل فرد، وعدم تلقي أي مطالبات بالتعويض عن الوفاة والعجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٤ ٥٦١,٨	١٥,٦	وحدات الشرطة المشكّلة

٤٨ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى اقتناء معدات مملوكة للوحدات: أي معدات رئيسية وشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، وذلك بسبب تأجيل نشر وحدات الشرطة المشكّلة من اثنين من البلدان المساهمة بأفراد شرطة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥ ٠٤١,٢)	(٢,٩)	الموظفون الدوليون

٤٩ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع المتوسط الفعلي للموظفين الدوليين بمقدار ٨٠٨ موظفين دوليين مقابل ٧٧٩ موظفا دوليا رُصدت لهم الاعتمادات في الميزانية، وإلى دفع بدلات الإجلاء الأمني المتكبدة بعد الأزمة الأمنية في تموز/يوليه ٢٠١٦ في جوبا. ويقابل هذا الفرق جزئيا انخفاض في معدلات المضاعف الفعلي لتسوية مقر العمل، التي انخفضت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ٤١,٤ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٣,٥ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، حيث رُصدت اعتمادات في الميزانية لمرتبات الموظفين بمضاعف تسوية مقر العمل قدره ٥٤,٥ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١١ ٩٣١,٥	٢٦,٣	الموظفون الوطنيون

٥٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تطبيق السعر المعتمد في الأمم المتحدة لصرف جنيه جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة، الذي شهد انخفاضا خلال أزمة ٢٠١٦/٢٠١٧ (من ٤٠,٢١ جنيها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ١١٦,٨٢ جنيها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، على الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين وبدل الخطر.

٥١ - ويقابل هذا الفرق جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين، تُعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع المتوسط الفعلي للموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية بمقدار ١ ١٨٩ موظفاً مقابل ١ ١١٨ موظفاً رُصدت لهم الاعتمادات في الميزانية؛ (ب) زيادة متوسط الرتبة الفعلية للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة عما هو مدرج في اعتمادات الميزانية؛ (ج) وإصدار جداول مرتبات جديدة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١ ٢٦٨,١)	(٢٢,٣)
المساعدة المؤقتة العامة	

٥٢ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى التكاليف المحملة على كاهل البعثة فيما يتعلق بالتعاقد على خدمات المساعدة المؤقتة العامة أساساً لدعم أنشطة المجموعة ٥ والتوسعة ٢ لنظام أوموجا، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو؛ وارتفاع المتوسط الفعلي للموظفين الدوليين المؤقتين بمقدار ٣٠ موظفاً، مقابل ٢٥ موظفاً دولياً مؤقتاً رُصد لهم الاعتمادات في الميزانية.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٥٥٧,٥	١٨,٤
الأفراد المقدمون من الحكومات	

٥٣ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض المتوسط الفعلي لعدد الأفراد المقدمين من الحكومات بمقدار ٦٦ فرداً مقابل ٧٣ فرداً رُصد لهم الاعتمادات في الميزانية. وإضافة إلى ذلك، تم تخفيض معدلات بدلات الإقامة المقررة للبعثة بالنسبة لهؤلاء الأفراد وذلك لأنهم بقوا داخل أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة طوال مدة انتشارهم. وفي المقابل، رُصدت اعتمادات في الميزانية لتغطية كامل معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة خلال أول ٣٠ يوماً من الخدمة، ثم بعد ٣٠ يوماً تنص الميزانية على خفض هذه المعدل لـ ٧٤ في المائة من الأفراد المقدمين من الحكومات.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٤٧,٣)	(٩,٥)
الخبراء الاستشاريون	

٥٤ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى التعاقد مع خبراء استشاريين لتوفير الخدمات التالية: (أ) الخدمات الطبية والجراحية، استجابة لأزمة تموز/يوليه ٢٠١٦؛ (ب) إسداء المشورة بشأن نقاط الانطلاق الجديدة للمساعي الحميدة والوساطة بشأن الخيارات المتاحة للمشاركة السياسية والاستراتيجية

والتقنية مع الجهات الإقليمية والمحلية المعنية باتفاق السلام؛ (ج) تقييم الحالة الأمنية والسياسية الجارية لمساعدة البعثة على تحسين تخطيط عملياتها واستراتيجيتها للإنذار المبكر.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١٠,١	٥٧٢,٢
السفر في مهام رسمية	

٥٥ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة من أجل توفير التدريب للمدربين الموفدين إلى منطقة البعثة؛ وإلى إلغاء العديد من أنشطة التدريب الخارجية المقررة بسبب الصعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول وعدم كفاية عدد المشاركين؛ وإجلاء الموظفين بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، مما أسفر عن مشاركة محدودة في الأنشطة التدريبية.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٣٩,٢)	(٣٣ ٦٤٣,١)
المرافق والهياكل الأساسية	

٥٦ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتناء مرافق إضافية جاهزة ومكيفات هواء لاستبدال وحدات الإقامة للأفراد النظاميين والموظفين، التي ظلت تُستخدم منذ عام ٢٠٠٥ وتبين أنها في حالة متدهورة؛ (ب) لوازم الدفاع الميداني وذلك أساساً بسبب اقتناء حواجز دفاعية لبناء الملاذات الآمنة في سياق الاستجابة لأزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، وصخور المورام (اللاتريت)، المستخدمة في بناء الدروب الترابية، لتشديد مدرج روبكونا للطائرات في بانتيو وتشديد الطرق الداخلية ومهابط الطائرات العمودية في بانتيو وملكال وبور؛ (ج) الوقود والزيوت ومواد التشحيم، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة استهلاك الوقود بمقدار ٢٩,٦ مليون لتر مقابل ٢٤,٨ مليون لتر المرصودة لها اعتمادات في الميزانية، وتنفيذ ترتيب تعاقدى أدى إلى زيادة في رسوم تعبئة الوقود؛ (د) خدمات التعديل والتجديد، ويعزى ذلك أساساً إلى حفر آبار بسبب الانخفاض غير المتوقع في منسوب المياه الجوفية، وتشديد أماكن إقامة إضافية في دار الأمم المتحدة، وتوفير خدمات صيانة نظام الإنذار بالحريق في المباني المكونة من طابقين في دار الأمم المتحدة والإصلاحات اللازمة لأجهزة إطفاء والصفائح والبلاطات الاسمنتية ومرافق الصرف؛ (هـ) اقتناء معدات لمعالجة المياه وتوزيع الوقود، ويعزى ذلك أساساً إلى اقتناء صهاريج مياه ومضخات تعزيز من أجل تحسين القدرة على تخزين المياه للاستخدام العادي وللاحتياجات الطارئة في دار الأمم المتحدة؛ (و) اقتناء الأثاث المكتبي، نتيجة لمبادرة البعثة بتحسين أماكن الإقامة لأفراد البعثة؛ (ز) قطع الغيار واللوازم، بسبب الحاجة إلى الحصول على قطع غيار إضافية للمولدات من أجل تنفيذ مشروع تحسين الطاقة الكهربائية في البعثة؛ (ح) شراء المعدات ذات الصلة، بما في ذلك مولدات الكهرباء، لتحسين منشآت الإمداد بالطاقة، بما يشمل مزمنة المولدات والمعدات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة مع معدات الطاقة الشمسية؛ (ط) شراء دروع مضادة للقذائف عقب أزمة شهر تموز/يوليه ٢٠١٦، وذلك وفقاً لتقييم أُجري وعلى النحو الذي أوصت به إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة من أجل تعزيز حماية موظفي البعثة.

٥٧ - ويقابل هذا الفرق جزئياً انخفاض الاحتياجات من خدمات الهندسة المعمارية والهدم، أساساً بسبب ما يلي: (أ) إلغاء قرار ترقية مستشفى من المستوى الثاني إلى مستشفى من المستوى الثالث في دار الأمم المتحدة، نتيجة لتقييم تقني أوصى بترقية المستشفى إلى المستوى الثاني الممتاز؛ (ب) التأخر في إكمال تشييد ورشات النقل؛ (ج) البناء المقرر لمستشفى من المستوى الثاني، الذي تولاه أحد البلدان المساهمة بقوات. وإضافة إلى ذلك، انخفضت الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف لخدمات الأمنية وذلك أساساً بسبب تنفيذ عقد جديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتكاليف فعلية أقل في الحصول على خدمات الحراس غير المسلحين وخدمات الأمن.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٠,٨	١٦٧,٩
النقل البري	

٥٨ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض استهلاك الوقود بسبب التأخر في نشر المركبات المملوكة للوحدات، والقيود المفروضة على الحركة نتيجة للحالة الأمنية السائدة في أعقاب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦؛ (ب) عدم توافر موردين متخصصين قادرين على توفير خدمات لإصلاح المعدات الثقيلة وصيانتها، وذلك بسبب عدم توافر قطع الغيار والخبرات محلياً، وانخفاض الحجم الفعلي لأعمال الإصلاح بسبب انخفاض حركة المركبات الناجم عن الحالة الأمنية السائدة.

٥٩ - ويقابل هذا الفرق جزئياً اقتناء ١٤ مركبة مصفحة للاستجابة لحالات الطوارئ، بسبب الحالة الأمنية السائدة؛ و ٢٤ من الرافعات الشوكية لدعم وظيفتي إدارة سلسلة الإمدادات والهندسة في جميع مواقع المكاتب الميدانية؛ و ١١ شاحنة قلابة خفيفة نقل ذات مقصورة واحدة لتعزيز الحركة ونقل مواد البناء ومختلف الأصول في البعثة برمتها.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٢٧,٨	٤٣ ٤٥٣,٦
العمليات الجوية	

٦٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) عدم نشر أربع طائرات عمودية من طراز Mi-8 بسبب تعليق إنشاء مواقع التجميع بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ في إطار أنشطة الدعم المتصلة بآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، والوقف الاختياري المفروض على عمليات طائرات الهليكوبتر جنوب جوبا لمدة شهرين بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، وعدم توافر اثنتين من الطائرات العمودية من طراز Mi-26 لمدة ٨٥ أيام بسبب أعمال صيانة غير مقرر؛ (ب) عدم نشر إحدى المنظومات الجوية المسيرة من دون طيار نتيجة للقيود المفروضة؛ (ج) انخفاض في مستوى استهلاك وقود الطائرات قدره ١٧,٥ مليون لتر في مقابل ٢٤,٣ مليون لتر مدرجة في اعتمادات الميزانية، وذلك من جراء عدم نشر الطائرات والقيود المفروضة؛ (د) عدم نشر طائرة من طراز Let-410 خلال معظم الفترة

المشمولة بالتقرير وذلك بسبب الحالة الأمنية السائدة في مطار قاعدة العمليات الرئيسية في بانتيو عقب اندلاع أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٤٠,٢)	(٢ ٢٩٣)
النقل البحري	

٦١ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى اقتناء حاويات بحرية إضافية لتخزين المرافق الجاهزة ولنقل إمدادات الإيواء وبنود الأسرة والمطابخ، دعما لمبادرة البعثة المتعلقة بتحسين ظروف الإقامة. ويقابل هذا الفرق جزئيا انخفاض الاحتياجات ضمن بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب انخفاض الاستهلاك الفعلي للوقود بمقدار ٤٠ ٠٠٠ لتر مقابل ٠,٦ مليون لتر مدرج في اعتمادات الميزانية، نتيجة للقيود المفروضة على العمليات البحرية للبعثة، بما في ذلك الحماية المحدودة لقوافل الصنادل ووقف الدوريات النهرية المنتظمة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٦,٥)	(٢ ٥٠١,٢)
الاتصالات	

٦٢ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) اقتناء وحدات إضافية للإمداد المتواصل بالطاقة، ومعدات الوصل والربط اللاسلكي، والمعدات اللاسلكية العالية التردد، ومعدات الربط اللاسلكي بالموجات الدقيقة، والمعدات الساتلية، وذلك تحسبا لنشر قوة الحماية الإقليمية؛ (ب) اقتناء ١ ٥٠٠ جهاز تلفزيون مع أجهزة استقبال ساتلية وملحقاتها، في إطار خطة التحسين على نطاق البعثة لاستبدال حاويات الإيواء المتقادمة التي لا تستوفي المعايير المطلوبة؛ (ج) زيادة خدمات الدعم اللازمة تمشيا مع توسع الاتصالات اللاسلكية المركزية في البعثة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٤,٣)	(٦٩٦,٨)
تكنولوجيا المعلومات	

٦٣ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى اقتناء المعدات التالية: (أ) معدات مسح الترددات اللاسلكية والأجهزة التابعة لها من أجل دعم تتبع المخزون من أصول إدارة سلسلة الإمداد؛ (ب) نظام تتبع محدث ودعم أجهزة النظام الراديوي للأرض متعدد القنوات بهدف مواءمة الوظيفة مع الدعم المركزي المقدم من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات؛ (ج) مجموعات قطع غيار وأدوات صيانة وما يتصل بها من لوازم للطابعات المتعددة الوظائف.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٥	٣٤٣,٣	الخدمات الطبية

٦٤ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية من اللوازم الطبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب زيادة مبادرات البعثة في مجال الرعاية الصحية الوقائية واستخدام البنود المتاحة في المخزون. ويقابل هذا الفرق جزئياً اقتناء معدات جراحية للمرافق الجراحية في بانتيو، وكذلك نقالات إغاثة ومجموعات من أدوات الإسعافات الأولية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٦,٩)	(٤ ٥٩٧,٧)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٦٥ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة، بسبب زيادة تكاليف الشحن الفعلية لما يلي: (أ) قطع غيار إضافية للمولدات الكهربائية وحظائر الطائرات العمودية والمرافق الجاهزة؛ (ب) إيصال الشحنات إلى المناطق غير الساحلية والمناطق غير الآمنة داخل منطقة عمليات البعثة؛ (ج) استئجار طائرة من طراز II-76 لنقل الأصول والمعدات المملوكة للوحدات إلى ملكال وواو وبانتيو. وإضافة إلى ذلك، تُعزى الزيادة في الاحتياجات إلى التعاقد مع المزيد من فرادى المتعاقدين لتنفيذ مشروع التحسين على نطاق البعثة من أجل تعزيز الأمن في المعسكرات، وإصلاح المولدات في إطار خطة تحسين الطاقة الكهربائية، وعدم التمكن من إبرام عقد محلي لخدمات إصلاح المركبات وصيانتها. وعلاوة على ذلك، تُعزى الزيادة في الاحتياجات إلى اقتناء أغطية للوقاية من القذائف، لا تغطيها ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، على النحو الذي أوصت به لاحقاً إدارة شؤون السلامة والأمن.

خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٦٦ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٩٠٠ ٠٤٧ ١٠ دولار، المتعلق بالفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، البالغة ٢٠٠ ٤٦٣ ١٠ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (١٠٠ ٩٠٣ ١٠ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١٠ ٢٦ ٩٠٠ دولار)، ومن إلغاء التزامات من الفترة السابقة (٢٠٠ ٥٣٣ ٧ دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨/٧١

(A/71/836/Add.15)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة تنفيذا للطلب/التوصية

تأمل اللجنة الاستشارية في أن تحرص البعثة على الامتثال التام للمبادئ التوجيهية المعمول بها عند لجوئها إلى الانتداب لأداء مهام مؤقتة. وتأمل اللجنة كذلك في أن يشتمل تقرير الأداء للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ على تفاصيل عن اللجوء إلى الانتداب لأداء مهام مؤقتة (الفقرة ٥٠). يمثل لجوء البعثة إلى الانتداب في مهام مؤقتة امتثالا صارما للمبادئ التوجيهية القائمة. وستواصل البعثة الحرص على معالجة الشواغل التي أثارها الانتداب الاستشارية والجمعية العامة وتنفيذها بشكل كامل. وبالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، أنفق مبلغ ٨٨٣ ٥٢٤ دولارا على الانتداب في مهام مؤقتة.